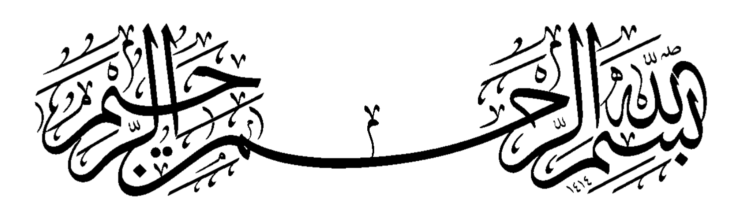
الولاية التكوينيّة
بين
القرآن والبرهان

بقلم

ضياء السيّد عدنان الخباز القطيفي

الافتتاحيّة



﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَؤُا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ * قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ قَالَ هٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَم أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾

صدق اللهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيم



الإهداء

إلى سيّدةِ الكرامات الباهرة

إلى الشفيعة في الدنيا قبل الآخرة

إلى ملتقى الأنوار الأربعة الزاهرة

إلى سيّدتي وشفيعتي ومولاتي

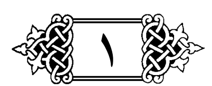
أُمّ البنين

أُقدّم هذا المجهود المتواضع وفاءً بالعهد ، ورجاءً للشفاعة ، وأملاً في القبول ، وطمعاً في النعيم ، وتطلّعاً للجنّة.

عبدك الحقير : ضياء

المقدّمة

والحمد لله ربّ العالمين ، وصلّى الله على أشرف بريّته محمّد
وآله الطيّبين الطاهرين ، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين أبد الآبدين
وبعد . .



فإنّ ما بينَ يديكَ ـ قارئي العزيز ـ عبارةٌ عن مجموعة من البحوث التي قمتُ بطرحها ومعالجتها على عدّةٍ من الاخوة المؤمنين (وفّقهم الله تعالى) في أيّام العطلة الصيفيّة من سنة ألفٍ وأربعمائة وثلاثةٍ وعشرينَ من الهجرة المُباركة (على مهاجرها وآله أفضل التحيّة والسلام) حولَ أحد الثوابتِ والمُرتكزات العقائديّة ، ألا وهو: مُعتقد (الولاية التكوينيّة) للمعصومين عليهم السلام .

وقد استوعبنا البحث حوله ـ ولله الحمد ـ من جميع جوانبه وأبعاده ، رغم ضيق الوقت ، وقصور الفهم ، وقلّة التوفيق.

ومن تمام نِعم الله سبحانه وتعالى علَيَّ أن قامَ الأخُ الأعزُّ الأُستاذ محمّد الحمّادي (حرسه الله بعين رعايته) بتفريغِ البُحوثِ من الأشرطةِ الصوتيّة ، وكتابتها وتهذيبها من العبارات المتكرّرة ، التي كان يقتضيها مقام الشرح والإيضاح.

ومع ذلك فإنّها بقيت تحتفظُ بطابعها الإلقائي ، ممّا دعاني إلى القيام بصياغتها صياغةً جديدة ، مهذّباً تارة ومضيفاً تارة أُخرى ، حتّى تمّ البحث واكتمل بهذه الصورة.

فلله الحمد أوّلاً وآخراً ، على ما وفّقنا إليه من البحث والإتمام ، وشكرَ اللهُ سعيَ الأخِ الأُستاذ على ما بذله من جهودٍ مَشكورةٍ في كتابة هذه البحوث وحفظها.



وفي الختام ليسَ لي من رجاءٍ أرجوهُ سوى أن تحظى هذه البحوث بنظر الرضا والعناية من مولى العصر وسلطان الزمان (أرواح جميع الخلق لتراب مقدمه الفداء) ؛ لتكون لي ولكاتبها زاداً وذخراً ، في كلّ عقبةٍ من عقبات الموت ، وما بعد الموت ، والانقطاع عن الدنيا.

مع تقديم خالص الشكر والثناء والتقدير لأساتذتي الأجلّاء ، الذين تكبّدوا عناء مطالعة الكتاب ، وإبداء الملاحظات النافعة على موارد الضعف والخلل فيه.

وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين

واللعن المؤبّد على أعدائهم أجمعين

ضياء السيّد عدنان الخبّاز

القطيف / المدارس

ليلة الأربعاء ١٤٢٥/٧/٧هـ

كلمة سماحة الأُستاذ، المرجع الديني الكبير
آية الله العظمى السيّد محمّد صادق الحسيني الروحاني

(متّع الله المؤمنين ببركات وجوده)



المبحث الأوّل

اصطلاح «الولاية التكوينيّة»

بين المفردة والتركيب



النقطة الاُولى ـ التعريف اللغوي للولاية التكوينيّة

مصطلح (الولاية التكوينيّة) مركّب من مفردتين: الولاية، والتكوينيّة، فأمّا مفردة (التكوينيّة) فهي مأخوذة ومشتقّة من الكون، والكونُ معناه اللغوي هو: الحدث[1]. تقول: كوّنه فتكوّن، أي: أحدثه فحدث، وهذا يعني بأنّ مفردة (التكوين) مساوقة لمفردة (الإحداث والإيجاد)، وهذا المعنى اللغوي هو مقصود القائلين بالولاية التكوينيّة اصطلاحاً؛ لأنّها تعني عندهم قدرة المعصوم عليه السلام على الإحداث في الكون، وبهذا يتّضح بأنّ التعبير عن هذه الولاية ـ من هذه الجهة ـ بالولاية التكوينيّة تعبير دقيق جدّاً.

ويتّضح أيضاً بأنّ ما يشير إليه بعض الكتّاب من المعاصرين من أنّ التعبير

(١) قال علّامة اللغويّين ابن منظور في لسان العرب ـ مادة (كون): ١٩١/١٢، وما بعدها من الصفحات: **الكونُ**: الحدث.. **والكائنة**: الحادثة.. **وكوّنه فتكوّن**: أحدثه فحدث.. **وكوّن الشيء**: أحدثه. والله مكوّن الأشياء يخرجها من العدم إلى الوجود.

وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ـ مادة (كون): ٢٦٦/٤: **الكون**: الحَدَثُ كالكينونة، **والكائنةُ**: الحادثة، **وكوّنه**: أحدثه. **واللهُ الأشياء**: أوجدها.

الصحيح هو: الولاية الكونيّة وليس الولاية التكوينيّة ، ليس على ما ينبغي لعدم التناسب بين الهيئة الاشتقاقيّة المذكورة وبين المراد الجدّي من مفردة (الولاية)، وهو القدرة؛ إذ المناسب إضافة مفردة الولاية لمفردة التكوين المساوقة لمفردة الإحداث، ليكون مدلول المفردتين هو قدرة المعصوم عليه السلام على الإحداث والإيجاد والتصرّف، وأمّا إضافة مفردة (الولاية) بما لها من المراد الجدّي، إلى مفردة (الكون) فإنّها لا توصل إلى المدلول المذكور.

وأمّا المفردة الأُولى من العنوان، وهي مفردة (الولاية)، فقد ذُكرت لها في معاجم اللغة العديدُ من المعاني، كالنصرة والمحبّة والسلطنة، وغيرها.

ويتّضح ذلك في بحث المتكلّمين حول معنى الولاية في حديث النبي صلى الله عليه وآله المتواتر عند الفريقين: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَهذا عَلِيٌّ مَوْلاهُ**»[1]، وكذلك في بحثهم حول آية الولاية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[2]، حيث يثير أبناء العامّة في كلا الموردين بأنّ الولاية فيهما ليست بمعنى السلطنة والإمرة والأولويّة، وإنّما المقصود بها هو النصرة أو المحبّة أو بعض المعاني الأُخرى للولاية. ولأعلامنا في تزييف هذه

---

(١) من عجيب ما طرق أسماعنا في هذا الزمان ما حُكي عن بعض المعاصرين من دعوة أهل العامّة إلى تجاوز المناقشة الدلاليّة في حديث الغدير إلى المناقشة السندية، والحال بأنّ الحديث الشريف حديث متواتر عند كافّة المسلمين شيعة وسنّة، ممّا يعني القطع بصدوره عن النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله، فلا مجال للمناقشة في أسانيده. وللاطّلاع على كلمات أهل العامّة حول تواتر الحديث المذكور يستحسن الرجوع إلى موسوعة عبقات الأنوار: ٦/١١١، للمحقّق الخبير السيّد حامد اللكهنوي (طيّب الله تربته الزكيّة).

(٢) سورة المائدة: الآية ٥٥.

الدعوى براهين محكمة تُطلب في مظانّها[١].

والتحقيق كما يستفاد من كلمات العلمين الجليلين السيّد السبزواري في المواهب، والعلّامة الطباطبائي في الميزان: أن مفردة (الولاية) ليس لها إلّا معنى واحد فقط، وأمّا المعاني الأُخرى فهي من باب تعدّد المصاديق، وليست من المعاني الحقيقيّة.

وبيان ذلك: أنّ الولاية لها معنى واحد فقط وهو: القرب، فيقال: وَلِيَهُ يليه، أي: قرب منه، وكُلْ ممّا يليك، أي: ممّا يقاربك، ودارٌ وَلْيةٌ، أي: قريبة[٢]. وهذا المعنى هو المعنى الوحيد الذي تستخدم فيه مفردة الولاية. غاية الأمر بأنّ مصاديقه مختلفة ومتعدّدة، فعندما يطلق على شخص لفظُ (الولي)، فالمراد منه كونه قريباً من المُولّى عليه، غايةُ ما في الأمر أنّ القرب تارةً يكون مصداقاً للمحبّة، وأُخرى مصداقاً للنصرة، وثالثة مصداقاً للسلطنة، ورابعة مصداقاً للصداقة.. وهكذا[٣].

---

(١) راجع في ذلك ما أفاده السيّد الشريف المرتضى (قدّس الله نفسه) في كتابه القيّم: الشافي في الإمامة: ٢١٧/٢، ولاحظ في ذلك أيضاً ما حقّقه العلّامة الأميني (طيّب الله ثراه) في موسوعته الثمينة الغدير: ٣٦٢/١، وكذلك ما حقّقه صاحب إحقاق الحقّ: ٤٠٨/٢ الشهيد القاضي التستري (قدّس الله سرّه)، وأيضاً ما نقّحه ودلّل عليه العلّامة المظفّر (طابت نفسه) في دلائل الصدق: ٤٤/٢، وغيرهم في غيرها.

(٢) لاحظ: لسان العرب / ابن منظور: ٤٠٤/١٥، مادة (ولي)، وغيره من معاجم اللغة العربيّة.

(٣) ما تفضّل به السيّدان العلمان ﭭ أعتقد بأنّه من جملة تطبيقات الكبرى الأُصوليّة التي شيّد مبانيها المحقّق الآخوند ﭬ في مبحث مادة الأمر من الكفاية، وهي: كبرى (اشتباه المصداق بالمفهوم) ومقصوده منها: أنّ الكثير من الألفاظ التي يُدّعى كونها من ⇦

ممّا يعني بأنّ السلطنة والمحبّة والنصرة ليست معانٍ حقيقيّة للولاية، وإنّما هي من باب تعدّد المصاديق، فالولاية ليس لها إلّا معنى واحد وهو: القرب، ولكن بعض اللغويّين توهّم بأنّ المصاديق المذكورة معانٍ لمفردة الولاية فاعتبرها مشتركاً لفظيّاً تندرج تحته جميع تلك المعاني.

⇦ المشتركات اللفظيّة، وتُذكر لها مجموعة من المعاني، هي في الحقيقة ليست مشتركاً لفظيّاً، وليست المعاني المذكورة لها معانٍ متعدّدة على نحو الاستقلال، بل هي مصاديق لمفهوم واحد.

فمثلاً: مفردة (الولاية) قد ذُكرت لها عدّة معانٍ: منها: المحبّة، والنصرة، والسلطنة، والصداقة، وغيرها، ولكنّ اعتبار بعض المفردات المذكورة معانٍ مستقلّة لمفردة الولاية إنما هو من باب اشتباه المفهوم بالمصداق.

بتقريب: أنّ مفهوم مفردة الولاية ليس هو إلّا (القرب) ولكنّ استعمال هذه المفردة (الولاية) في مفهومها المذكور **تارةً** يكون من منطلق القرب في المحبّة، فيكون القرب في المحبّة مصداقاً من مصاديق مفهوم (القرب)، **وتارةً أُخرى** يكون من منطلق القرب الناتج عن الصداقة الحميمة، فيكون القرب الذي تقتضيه الصداقة مصداقاً آخر من مصاديق مفهوم (القرب)... وهكذا، غير أنّ اللغويّين قد خلطوا بين المفهوم والمصاديق، فاعتبروا المحبّة والصداقة ـ مثلاً ـ من جملة مفاهيم مفردة الولاية على نحو الاستقلال، والحال بأنّهما مصداقان لمفهوم الولاية الوحيد، وهو: (القرب)، وليسا مفهومين مستقلّين، فتدبّر جيّداً.

نعم.. هناك ثمّة مناقشة أدبيّة تتعلّق بتطبيق المحقّق الآخوند ﴿قدّس سرّه﴾ للكبرى المذكورة، وقد نبّه عليها المحقّق الأصفهاني ﴿قدّس سرّه﴾ في (نهاية الدراية: ٢٤٩/١)، وتبعه فيها سيّدنا الأُستاذ الروحاني (دام ظلّه) في (زبدة الأُصول: ٣٠٧/١)، ولكن الحقّ ما حقّقه السيّد الروحاني ﴿قدّس سرّه﴾ في (منتقى الأُصول: ٣٧٠/١) من صلاحيّة كبرى (اشتباه المفهوم بالمصداق)؛ للانطباق على كلا التطبيقين الواردين في كلمات المحقّقَين: الآخوند والأصفهاني ﴿قدّس سرّهما﴾ معاً، وتفصيل البحث يُطلب في مظانّه المذكورة.

فالنتيجة التي توصّلنا إليها من خلال تعريف المفردتين: الولايـة والتكـوينيّة ، هي: أنّ الولاية التكوينيّة بحسب المعنى اللغوي تعني أنّ للمعصوم جهة قرب مـن القضايا والأُمور الكونيّة ، بحيث تكون له السلطنة على إحداثها وتكوينها.

النقطة الثانية ـ مفهوم مفردة الولاية

والحديثُ من خلال هذه النقطة سـوف يـتمركزُ حـول مـفهوم الولايـة ، مـع غضّ النظر عن كون (الولاية) ولايـة تكـوينيّة أم ولايـة تـشريعيّة ، ومـن أدقّ التفـاسير المطروحة لمفهـوم مفردة (الولاية) هـو التـفسير الذي طـرحـه السـيّد السبزواري (أعلى الله مقامه الشريف) ، حيث يقول: «الولاية هي: نَوعُ اقترابٍ معَ شيءٍ يوجبُ ارتفاعَ الحُجبِ والموانع بينهما ، ويختلفُ شدّةً وضعفاً ، كما يختلف من جهة الدواعي»[١].

والذي نلحظه بأنّ السيّد السـبزواري ﷺ مـن خـلال تـعريفه لـمفهوم مـفردة الولاية قد نبّه على أمرين:

التنبيه الأوّل ـ الولاية من المفاهيم المشكّكة:

وهي: عبارة عن المفاهيم الكلّية التي تنطبق على مصاديقها ، ولكن مع التفاوت ، كمفهوم البياض ومفهوم الوجود ، فـيقال ـ مـثلاً ـ : إنّ مـفهوم البـياض مـفهوم مشكّك ، أي: أنّه ينطبق على أفراده ومصاديقه ، ولكـن مـع التـفاوت ، فـالجدار

(١) مواهب الرحمن في تفسير القرآن: ١١/٣٦٤.

أبيض، والثلج أبيض، والسحاب أبيض، ولكن درجة البياض في الجدار تختلف عن درجة البياض في الثلج، ودرجة البياض في الثوب تختلف عن درجة البياض في الجدار، فكلّ ذلك بياضٌ، غايةُ الأمر بأنّه متفاوت ومختلف.

وكذلك: مفهوم الوجود، فإنّه مفهوم مشكّك؛ إذ وجود الواجب سبحانه وتعالى يختلف عن وجود الممكن، ووجود العلّة يختلف عن وجود المعلول، ويتفاوتان شدّةً وضعفاً، وسعةً وضيقاً.

ومن خلال تعريف السيّد ﷺ نفهم بأنّ الولاية هي أيضاً من المفاهيم المشكّكة، التي تتفاوت من وجود إلى وجود، ومن شخص إلى آخر، فالولاية الموجودة عند الله سبحانه وتعالى، هي: الولاية المطلقة؛ إذ لا توجد ولاية في سياقها، حتّى ولاية النبيّ ﷺ رغم أنّ ولايته ﷺ أعظم الولايات، ومع ذلك فإنّها لا تكون في عرض ولاية الله (عزّ وجلّ) ولا في طولها؛ لأنّ ولاية الله لا حصر لها ولا حدّ، حتّى يكون هذا الحدّ مبدءاً لولاية النبيّ ﷺ، ممّا يعني كون ولايته ﷺ مختلفة عن ولاية الخالق سبحانه وتعالى من هذه الجهة، وإن كان كلٌّ منهما ولاية.

والخلاصة: فإنّ الولاية إذاً من المفاهيم المشكّكة التي تتفاوت بتفاوت محالّها، ووجوداتها، فولاية الله (عزّ وجلّ) تختلف عن ولاية النبيّ ﷺ، وولايته ﷺ والمعصومين عليهم السلام تختلف عن ولاية المؤمنين على بعضهم البعض، وإن كان كلّ ذلك يطلق عليه مفهوم الولاية.

التنبيه الثاني ـ الولاية من الاُمور الإضافيّة:

وهي تطلق على معنيين:

المعنى الأوّل: الإضافة المقوليّة

وهي عبارة عن: الهيئة الحاصلة للشيء من نسبة متكرّرة بينه وبين طرفها الآخر، فيكون كلّ واحد من طرفيها منسوباً ومنسوباً إليه، كالأب والإبن، فإنّ كلّ واحد منهما مضاف ومضاف إليه، ولكلٍّ منهما إلى الآخر نسبتان: نسبة الأب إلى الإبن، المعبّر عنها بالأُبوّة، ونسبة الإبن إلى الأب، المعبّر عنها بالبنوّة، ومقولة الإضافة تطلق على مجموع النسبتين(١).

المعنى الثاني: الإضافة الإشراقيّة

وهي عبارة عن: نفس عملية الإيجاد؛ ولذلك فهي لا تتقوّم بوجود طرفين، بل بطرف واحد فقط وهو المضاف إليه، وفي ظلّ إضافته يظهر المضاف.

وهذا ما أشار إليه الحكيم السبزواري ﵀ بقوله: «وأمّا الإشراقيّة فلا تستدعي مضافاً ومستشرقاً إلّا في تعمل العقل، حيث يحلّلها إلى إشراق وماهيّة مستشرقة، وفي الواقع لم يُبقِ إشراقه الباهر (أي: الله تعالى) مستشرقاً»(٢).

ويمكن توضيح الفرق بين الاضافتين: بمسألة الخطابات، حيث تُقسّم الخطابات الإلهيّة إلى: خطابات اعتباريّة، وخطابات تكوينيّة.

والفرق بينهما: أنّ **الخطابات الاعتبارية** هي: التي تتوقّف على وجود متكلّم من ناحية، ومخاطب من ناحية أُخرى، فالله (سبحانه وتعالى) ليس يخاطب

---

(١) الفلسفة العليا: ٢٢٢.

(٢) شرح الأسماء الحسنى: ١٧٢/١.

بـالصلاة والزكـاة ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، إلّا إذا وُجِدَ المخاطبُ في الخارج، ولو مقدر الوجود.

وأمّا الخطابات التكوينيّة: فإنّها لا تتوقّف على وجود المخاطب في الخارج، بل على وجود المتكلّم فقط؛ وذلك لأنّه في ظلّ خطاب الله التكويني، حينما يقول تعالى للشيء: كن فيكون، ليس هنالك وجود للمخاطب، وإنّما هو يوجد في ظلّ الخطاب التكويني، وإلّا لو كان المخاطب موجوداً للزم من إيجاده عن طريق الخطاب التكويني تحصيل الحاصل، وهو محالٌ بحسب البرهان.

فلا بدّ ـ حينئذٍ ـ من افتراض كون المخاطَب معدوماً ليوجده البارئ سبحانه وتعالى بخطابه، وهذا يعني بالضرورة: أنّ هذا النوع من الخطاب لا يتوقّف على وجود المخاطب.

وهذه الخطابات التكوينيّة هي: الإضافة التي يُعبّر عنها بـ(الإضافة الإشراقيّة)، وهي: التي لا تتوقّف على وجود المضاف، وإنّما تحتاج إلى وجود المضاف إليه فقط.

وبما أنّ الولاية ـ كما أوضحنا ذلك قريباً ـ من الأُمور الإضافيّة، فيقع البحث في أنّها من الإضافة الإشراقيّة، أم من الإضافة المقوليّة؟

والصحيح هو: كون الولاية التكوينيّة، الثابتة لله تعالى، وللسادة المعصومين عليهم السلام من قبيل الإضافة الإشراقيّة؛ إذ مقام الولاية ـ عندهم ـ لا يحتاج إلى وجود مولّى عليه، فإنّه يظهر في ظلّ ولايتهم، بل هو مقام ثابت لصاحبه، وإن لم يكن للمولى عليه ثمّة وجود في الخارج، ممّا يعني بأنّ سنخ ولايتهم عليهم السلام من سنخ الإضافة الإشراقيّة، وليس من سنخ الإضافة المقوليّة.

النقطة الثالثة ـ أقسام الولاية التكوينيّة ومراتبها

ذكر السيّد السبزواري ﵀[١] أنّ الولاية التكوينيّة تنقسم إلى قسمين :

١ ـ الولاية التكوينيّة الذاتيّة الاستقلاليّة .

٢ ـ الولاية التكوينيّة الإفاضيّة الغيريّة .

أمّا الولاية التكوينيّة الذاتيّة الاستقلاليّة : فالمراد منها ولاية الله سبحانه وتعالى ، التي هي بمعنى : هيمنته وسلطنته على كلّ ذرّة من ذرّات الكون والوجود ، ومعنى ولايته الذاتيّة والاستقلاليّة على الكون هو : قيمومته على جميع ذرّات الكون وأجزائه ، من أصغر ذرّة إلى أكبر مجرّة ، وهذه القيمومة نعبّر عنها بالولاية التكوينيّة .

ولذلك قيل : إنّ اسم القيّوم ـ وهو أُمّ الأسماء الحسنى ـ لا معنى له إلّا الولاية التكوينيّة الثابتة لله (سبحانه وتعالى) ، فالولاية التكوينيّة لله سبحانه مرادفة لاسم القيّوم الذي هو أُمُّ أسمائه عزّ وجلّ ، ويعبّر عنها بأنّها ولاية ذاتيّة استقلاليّة ؛ لأنّها ثابتة له تعالى بالذات والاستقلال .

وأمّا الولاية التكوينيّة الإفاضيّة الغيريّة : فالمراد منها : الولاية التكوينيّة التي تكون بالغير ، لا بالذات ، كولاية النبيّ ﷺ والأئمّة ﵈ ، فإنّها إنّما تكون لهم بالغير ، أي : من قِبل الله سبحانه وتعالى بالإفاضة ، ونعبّر عن هذا القسم من الولاية التكوينيّة ، الذي هو امتداد لولاية الله التكوينيّة ، بالولاية التكوينيّة الإفاضيّة

---

(١) مهذّب الأحكام : ٣٦٢/١٦ .

الغيريّة ، **وهي على نحوين:**

النحو الأوّل: الولاية الإفاضيّة الغيريّة الخاصّة ، وهي : الثابتة للنبيّ والأئمّة المعصومين عليهم السلام بشكل خاصّ.

النحو الثاني: الولاية الإفاضيّة الغيريّة العامّة ، وهي : التي تكون لغير المعصومين عليهم السلام ،كالولاية التكوينيّة التي كانت للأنبياء ، أو الثابتة لبعض الأولياء ، الذين لا يندرجون تحت عنوان الرسالة أو النبوّة أو الإمامة ،كالسيّدة الصدّيقة الصغرى زينب عليها السلام ، وقمر الهاشميّين العبّاس ابن أمير المؤمنين عليهما السلام .

مراتب الولاية التكوينيّة:

ومن خلال ما نقّحناه يتّضح : بأنّ الولاية التكوينيّة ذات مراتب مختلفة ومتعدّدة ، وهي عبارة عن أربع مراتب:

المرتبة الأُولى: ولاية الله سبحانه وتعالى ، التي هي ولاية الذات والاستقلال.

المرتبة الثانية: ولاية النبيّ صلى الله عليه وآله والمعصومين من أهل بيته (صلوات الله وسلامه عليهم).

المرتبة الثالثة: الولاية الموجودة عند الأنبياء والمرسلين ،وعند بعض الأولياء ، كسيّدتنا الصدّيقة الصغرى زينب عليها السلام ، ومولانا العبّاس ابن أمير المؤمنين عليهما السلام .

المرتبة الرابعة: الولاية الموجودة عند بعض العلماء ، وبعض الأولياء من أصحاب الرياضات ، فإنّ لهم نحواً من الولاية التكوينيّة.

وهذه المراتب الأربع ، إذا استثنينا منها المرتبة المتعلّقة بالله سبحانه وتعالى

وهي : مرتبة الذات والاستقلال ، نجدها تختلف وتتفاوت بحسب اختلاف قـابليّة المحلّ ، فإنّ قابليّة النبيّ الأعظم ﷺ والمعصومين عليهم السلام لإفـاضة الولايـة التكـوينيّة عليهم من قِبل الله ، لها من السعة والشمول ما ليس لغيرهم من الأنبياء والرسل .

وكذلك الأنبياء والرسل ، فإنّ لهم من القـابليّة والاسـتعداد لإفـاضة الولايـة التكوينيّة من قِبل الله (سبحانه وتعالى) ما ليس للعلماء ، فإنّهم ليست لهم القابليّة التي يمتلكها الأنبياء والرسل ، والأولياء المخلصون .

علاقة ولاية المعصومين عليهم السلام بولاية الله :

وفي ختام هذه النقطة ينبغي التنبيه على أمر مهم ، وهو :

أنّ المستفاد من خلال آيات القرآن الشريفة ، كقوله تـعالى : ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾[1] هـو : أنّ ولايـة الأئمّـة عليهم السلام التكـوينيّة والتـشريعيّة ، امتداد لولاية الله سبحانه وتعالى ، ولذلك أشرك القرآنُ الرسول والأئمّة (صلوات الله وسـلامه عـليهم) والذات المـقدّسة في لفـظٍ وإطـلاق واحـد ، في قـوله تـعالى : ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ ، ولو كـانت ولايـتهم تخـتلف عـن ولاية الله تعالى في سـنخيّتها لكـان التـعبير : «إنّمـا **وليّكـم** الله **ووليّكـم** رسـوله والذين آمنوا» بتكرار اللفظ ، وتعدّد الاستعمال ؛ للتنبيه على ذلك ، ولكنّه لمّا أشركهم جميعاً في لفظ واستعمال واحد ، فهمنا بأنّ الولاية لمجموعهم من سنخ واحد أيضاً .

ومن وحي هذه النقطة ينقدح السؤال التالي ، وهو : أنّ ولاية المـعصومين عليهم السلام

---

(١) سورة المائدة : الآية ٥٥ .

إذا كانت من سنخ ولاية الله تعالى، كما نبّهت على ذلك الآية القرآنيّة الشريفة: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ فهل ولايتهم عليهم السلام في طول ولايته تعالى، أم هي في عرض ولايته، أم لا هذا ولا ذاك؟

والجواب: أنّ (الطوليّة) **تارةً** نفسّرها بلحاظ الرتبة، بمعنى أنّ المرتبة اللّاحقة في طول المرتبة السابقة، فيصحّ أن نقول: بأنّ ولاية المعصومين عليهم السلام في طول ولاية الله سبحانه وتعالى[1].

وتارةً نفسّرها بلحاظ (الزمانيّة) كولاية الابن مع أبيه، فإنّهم يقولون: لا وجود لولاية الابن مع وجود أبيه، وإنّما ولايته في طول ولاية أبيه، بمعنى: إذا انتهت ولاية الأب تبدأ ولاية الابن، فهناك أمد محدود لولاية الأب، تبدأ من بعده ولاية الابن، فيقال: ولاية الابن في طول ولاية الأب.

وعلى ضوء هذا التفسير، لا يصحّ اعتبار ولاية الأئمّة عليهم السلام في طول ولاية الله تعالى؛ لأنّ ولاية الله سبحانه لا حدّ لها ولا أمد، تنتهي عنده، ومنه تبدأ ولاية الأئمّة عليهم السلام.

---

(١) وهذا المعنى هو مقصود القائلين بطوليّة ولاية الأئمّة عليهم السلام لولاية الله تعالى، كما جاء ذلك في كلمات مجموعة من الأعاظم، ومنهم سيّدنا الأُستاذ الروحاني (دامت بركاته)، حيث يقول: الولاية التكوينيّة -أي: ولاء التصرّف التكويني- والمراد بها: كون زمام أمر العالم بأيديهم، ولهم السلطنة على جميع الأُمور بالتصرّف فيها كيفما شاؤوا، إعداماً وإيجاداً، وكون عالم الطبيعة منقاداً لهم لا بنحو الاستقلال، **بل في طول قدرة الله تعالى وسلطنته واختياره**، بمعنى أنّ الله تعالى أقدرهم وملكهم، كما أقدرنا على الأفعال الاختياريّة. منهاج الفقاهة: ٢٦٨/٤.

وكما لا يمكن اعتبار ولايتهم ـ بحسب التفسير الثاني ـ في طول ولايته سبحانه وتعالى، كذلك أيضاً لا يمكن اعتبارها في عرض ولاية الله عزّ وجلّ؛ وذلك لأنّ القول بأنّ ولاية الأئمّة عليهم السلام التكوينيّة في عرض ولاية الله التكوينيّة، لازمه أن يكونوا عليهم السلام متصرّفين في عرض تصرّف الله، بمعنى أنّ لهم التصرّف كما لله التصرّف بمستوى واحد، وهذا الاعتبار لا يخلو عن شائبة الشرك بالله (سبحانه وتعالى)؛ إذ هو بالنتيجة يؤدّي إلى الاعتقاد بوجود مخلوق قادر على التصرّف في الخلق والرزق والإماتة، وغير ذلك من الأفعال التكوينيّة، كما هو قادر سبحانه وتعالى، وهذا مقطوع بفساده.

والذي عليه التحقيق عند أساتذة الحكمة المتعالية: أنّ الولاية التكوينيّة عند المعصومين عليهم السلام ليست ولاية طوليّة، ولا عرضيّة، وإنّما هي ولاية مظهريّة، بمعنى: أنّ المعصومين عليهم السلام هم المظهر الأتمّ لولاية الله التكوينيّة.

ولإيضاح الولاية المظهريّة يمكن التنظير بـ(الصورة والمرآة)، فإنّ المرآة ليست في طول الصورة، ولا في عرضها، وإنّما هي تعكس الصورة وتظهرها، وكذلك الولاية التكوينيّة عند المعصومين عليهم السلام، فإنّها كالمرآة المظهرة لولاية الله سبحانه وتعالى. ولعلّه إلى هذا المعنى يشير أمير المؤمنين (صلوات الله وسلامه عليه) في بعض خطب نهج البلاغة، حيث يقول: «**الْحَمْدُ لِلّهِ الْمُتَجَلِّي لِخَلْقِهِ بِخَلْقِهِ**»[1]، بمعنى أنّ الله سبحانه قد ظهر لخلقه، وتجلّى لهم، عن طريق أكمل خلقه وأشرفهم، وهم: محمّد وآل محمّد (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين).

---

(١) نهج البلاغة: رقم الخطبة ١٠٨، من خطب الملاحم.

النقطة الرابعة ـ مؤسّس اصطلاح: الولاية التكوينيّة

اصطلاح (الولاية التكوينيّة) اصطلاح محدث لم يكن له وجود في كلمات المتقدّمين من علمائنا المتكلّمين والحكماء، فضلاً عن وجوده في النصوص الشرعيّة، ولكن هذا لا يعني عدم وجود مفاده ومؤدّاه، وهو: السلطنة والهيمنة للمعصومين عليهم السلام على جميع ذرّات الكون وأجزائه، بل هذا المؤدّى موجود في القرآن الكريم، والروايات الواردة عنهم عليهم السلام، وكلمات علماء الطائفة (رضوان الله عليهم)[1].

وقد اتّضح من خلال ما قدّمناه، بأنّ هذا الاصطلاح في غاية الدقّة والمتانة والقوّة.

وأمّا مؤسّسه: فالذي يقتضيه التتبّع القاصر، ونظنّ به ظنّاً قويّاً، هو أنّ المؤسّس الأوّل لهذا الاصطلاح، هو: شيخ المحقّقين، ومفخرة الفقهاء والأُصوليّين،

---

(١) وإليك بعض كلماتهم، قال الحجّة المحقّق السيّد محمّد بحرالعلوم قدس سره: «ومن رشحات هذه الولاية (أي ولاية الله تعالى) ولاية النبيّ صلى الله عليه وآله، وخلفائه المعصومين عليهم السلام بالولاية الباطنيّة، فإنّ لهم التصرّف بها في الممكنات بأسرها من الذرّة إلى الذروة بإذنه تعالى» ـ بلغة الفقيه: ٢١٣/٣.

وقال العارف المتألّه السيّد حيدر الآملي قدس سره ـ من أعلام القرن الثامن الهجري ـ في تفسيره: «قد تقرّر في الحكمة الإلهيّة والقوانين الربّانيّة: أنّ الأنبياء والأولياء والكمّل والأقطاب لهم هذه الخصوصيّة. وهذا التصرّف في الملك والملكوت؛ لأنّ الشخص إذا صار كاملاً واستحقّ خلافة الله تعالى في ملكه وملكوته، حصل له التصرّف فيهما بما أراد، كتصرّف بعض أولياء الله في الأرض بالطيّ والنشر، ومنه تصرّف آصف في الأرض بطيّه حين أراد حضور تخت (عرش) بلقيس. تفسير المحيط الأعظم: ٧٨/٤.

ونابغة الحكماء الإلهيّين، الشيخ محمّد حسين الاصفهاني ﷺ، فإنّه أشار لهذا الاصطلاح في أُرجوزته المباركة حول المعصومين عليهم السلام في عدّة مواضع، من جملتها:

ـ قوله في أمير المؤمنين عليه السلام:

وإنّـــهُ لَكَـــعْبَةُ التَّـــوحِيدِ قِــبلةُ كُــلِّ عَــارفٍ وَحــيدِ

لِــــروحهِ المــقدّسِ المــنيعِ **ولايةُ التَّكوين** والتـشريعِ[١]

ـ وقوله في حقّ الإمام الرضا عليه السلام:

لَــــهُ الوَلايــةُ المحــمَّديّهْ في سِرِّ ذَاتــهِ عَـلى البَرِيّـةْ

ولايةُ التَّكـوينِ وَالإبـداعِ أكْرِمْ بهذا المَلِكِ الْـمَطَاعِ[٢]

وقال ﷺ في حاشيته على المكاسب: النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام لهم الولاية المعنوية، والسلطنة الباطنيّة، على جميع الأُمور التكوينيّة والتشريعيّة، فكما إنّهم مجاري الفيوضات التكوينيّة، كذلك مجاري الفيوضات التشريعيّة، فهم وسائط التكوين والتشريع[٣].

وبالرغم من البحث المكثّف في كلمات من تقدّم عليه من الفقهاء والمتكلّمين والفلاسفة، ولكنّنا لم نعثر على هذا الاصطلاح إلّا في كلماته الشريفة[٤].

---

(١) الأنوار القدسيّة: ٢٤.

(٢) المصدر المتقدّم: ٨٢.

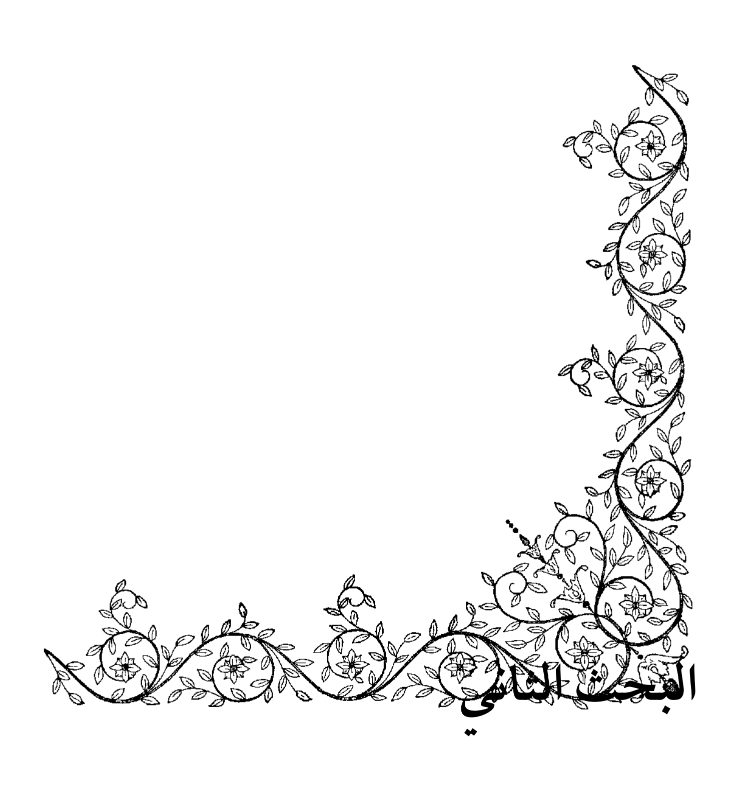
(٣) حاشية المكاسب: ٣٧٩/٢.

(٤) نعم يوجد هذا الاصطلاح في كلمات معاصره المحقّق النائيني ﷺ في كتابه المكاسب والبيع: ٣٣٢/٢، بقلم تلميذه المعظّم الفقيه الأُصولي الشيخ محمّد تقي الآملي ﷺ، وعليه: فشبهة المؤسّس لهذا الاصطلاح ـ بحسب تتبّعنا لما بين أيدينا من المصادر ـ تدور بين ⇦

وقد يعبّر عن هذا الاصطلاح بولاية التصرّف[١]، أو بولاية الإبداع، أو بولاية الإحداث، وكلّ هذه العناوين تشير إلى معنى واحد، ومعنون فارد، وهو: المقام الثابت للمعصومين عليهم السلام من السلطنة على جميع أجزاء الكون، إيجاداً وإعداماً.

⇦ هذين العلمين المحقّقين: النائيني والاصفهاني قدس سرهما.

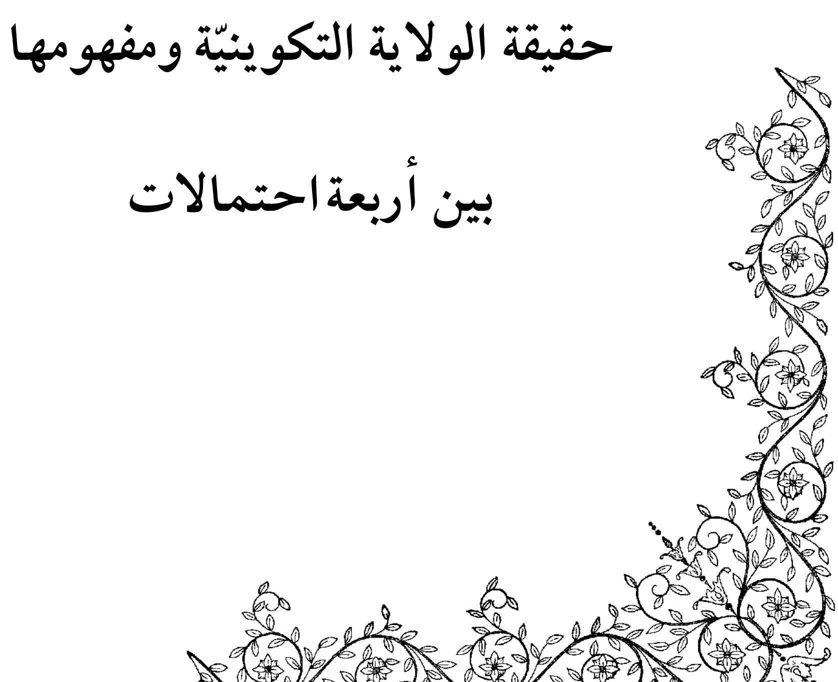
(١) كما جاء ذلك في كلمات الشيخ المطهّري قدس سره في كتاب (الولاء والولاية): **٥٣**.



المبحث الثاني

حقيقة الولاية التكوينيّة ومفهومها

بين أربعة احتمالات



الاحتمال الأوّل ـ الولاية التكوينيّة نحوٌ من أنحاء الإعجاز

ويظهر هذا الاحتمال من كلمات بعض من يستدلّ على ثبوت الولاية التكوينيّة بثبوت المعاجز للأنبياء والأئمّة عليهم السلام ، كالسيّد السبزواري قدس سره ، حيث يقول في مقام الاستدلال على ثبوت الولاية التكوينيّة : «وطريق إثبات ذلك ما تواتر عنهم من المعاجز في التكوينيّات»[1].

والسيّد تقي القمّي (دام ظلّه) حيث يقول في ردوده العقائديّة : «لا إشكال في الولاية التكوينيّة للأنبياء والأئمّة عليهم السلام ، بل للأولياء المقرّبين ، والقرآن أكبر شاهد على ذلك حيث تعرّض لموارد كثيرة من معاجز الأنبياء»[2].

وهو صريح كلام المرجع المعاصر الشيخ بشير النجفي (دام ظلّه) في أجوبته على بعض المسائل العقائديّة ، حيث يقول : «مقصود من يدّعي الولاية التكوينيّة للأنبياء ، أو الأئمّة : القدرةُ على التصرّف بعنوان الإعجاز ، حيث اقتضت الضرورة

---

(١) مهذّب الأحكام : ٣٦٢/١٦.

(٢) الردود العقائديّة : ٢٠.

ذلك ونفي المقدرة منهم على ذلك يتنافى مع النصوص القرآنيّة الصريحة».

والذي يظهر من استدلالهم على ثبوت الولاية التكوينيّة بالقرآن، من خلال المعاجز الثابتة للأنبياء والأئمّة عليهم السلام، أنّهم يرون أنّ الولاية التكوينيّة نحو من أنحاء الإعجاز، فإذا ثبت الإعجاز للأنبياء والأئمّة عليهم السلام من القرآن والروايات المتواترة؛ ثبتت الولاية التكوينيّة لهم عليهم السلام[(١)].

ولمعرفة تماميّة هذا الاحتمال، أو عدم تماميّته، لا بدّ أن نعود إلى مبحث الإعجاز في علم الكلام، لنتعرّف على حقيقة الإعجاز، ومن خلاله نستطيع أن نقول بأنّ الولاية التكوينيّة نحو من أنحاء الإعجاز أم لا؟

وقد ذُكرت ـ في مظانّها ـ عدّة تعاريف لبيان حقيقة الإعجاز، ولكنّ من أفضلها وأقواها ـ وإن كان ليس جامعاً بالدقّة ـ ما طرحه السيّد الخوئي قدس سره في تفسير البيان، في بحث الإعجاز حيث قال:

«الإعجاز هو: أن يأتي المدّعي لمنصب من المناصب الإلهيّة، بما يخرق نواميس الطبيعة ويعجز عنه غيره، شاهداً على صدق دعواه»[(٢)].

ومن خلال هذا التعريف نستطيع أن نستجلي حقيقة الإعجاز في علم الكلام، فنقول: بأنّ حقيقة الإعجاز ترتكز على أُمور خمسة:

---

(١) ويحتمل أيضاً بأنّهم لا يريدون إثبات الولاية التكوينيّة عن طريق ثبوت المعاجز، بحيث يكون البرهان إنّيّاً، وإنّما يريدون التنظير بمعاجز الأنبياء عليهم السلام والأولياء لإثبات إمكان الولاية التكوينيّة في حدّ نفسها، أو مقصودهم إثباتها في الجملة بناءً على كون الإعجاز نحواً من أنحائها.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ٣٥.

الأوّل ـ إمكان الدعوى التي أُقيمت عليها المعجزة عقلاً ونقلاً:

والمقصود من إمكانها عقلاً ، هو : أن لا تكون مصادمة للبراهين العقليّة ، كما لو جاء شخص بفعل خارق للعادة ، وادّعى بأنّه شريك الباري سبحانه وتعالى ، فحينئذٍ يحكم على دعواه بعدم الإمكان ؛ لتصادمها مع البرهان العقلي ، ولا يكون الفعل الخارق المقترن معها إعجازاً.

وأمّا المقصود من إمكانها نقلاً ، فهو : أن لا تكون الدعوى مصادمة للبرهان النقلي ،كمن جاء بعد النبيّ ﷺ وادّعى النبوة مثلاً ، فإنّ دعواه هذه مصادمة للدليل النقلي القطعي ، الدالّ على خاتميّة النبيّ ﷺ لسلسلة الرسل والأنبياء ، ومع مصادمتها للبرهان النقلي يحكم عليها بعدم الإمكان ، فلا يكون الفعل الخارق للنواميس الطبيعية ، والمقترن معها إعجازاً. وعليه : فإذا لم تمكن الدعوى لا عقلاً ولا نقلاً ،فحينئذٍ لا يكون المأتي به خرقاً للطبيعة من صغريات الإعجاز.

الثاني ـ صدورُ المعجزة لإثبات منصب من المناصب الإلهيّة:

وعليه فلو صدرَ الفعلُ الخارق لنواميس الطبيعة ، ولكن لا لإثبات منصبٍ من المناصب الإلهيّة ،كالنبوّة والإمامة مثلاً ، فهو في نظر علماء الكلام لا يطلق عليه (الإعجاز) وإن كان فعلاً خارقاً للعادة ، وإنّما يعبّر عنه بحسب الاصطلاح بـ(الكرامة).

الثالث ـ خرق العادة ونواميس الطبيعة:

وعلى ضوء هذا المرتكز يتعرّض علماء الكلام إلى بحث لطيف ، وهو : أنّ المعجز الخارق لنواميس الطبيعة ، هل يكون خارقاً للمحالات العقليّة ؟ أم يكون خارقاً

للمحالات العاديّة ليس إلّا ؟

والذي يظهر من كلماتهم : أنّهم متفّقون على أنّ الاعجاز لا يمكن أن يكون خارقاً للمحالات العقليّة ، التي هي من قبيل ارتفاع النقيضين واجتماع الضدّين ، وإنّما الإعجاز يتعلّق بخرق المحالات العاديّة ، التي لا يمنع العقل من وقوعها ، ولا يحكم باستحالتها ، ولكنّها بحسب العادة لا تتحقّق في وعاء الخارج .

فمثلاً: إسراء النبيّ ﷺ وعروجه من أرض مكّة إلى السماوات العلى ، لم يكن خارقاً للمحالات العقليّة ، وإنّما كان خارقاً للمحالات العاديّة ، والتي عبّر عنها المحقّق الخوئي ﷺ بالنواميس الطبيعيّة ؛ إذ بحسب الناموس الطبيعي لا يستطيع شخص في ظرف دقائق أن يعرج إلى السماوات السبع ـ وإن كانَ ممكناً بنظر العقل ـ ولكنّ النبيّ ﷺ بإقدار الله تعالى ؛ اخترق تلك النواميس الطبيعيّة .

فالإعجاز خرق للمجالات العاديّة ، والنواميس الطبيعيّة ، ولذلك يعجز البشر عن الإتيان بمثل ما أتى به صاحب المعجزة ، وهنا بحث لطيف عند علماء الكلام ، وهو : أنّ المراد من العجز البشري المأخوذ في حقيقة الإعجاز ، هل هو :

١ ـ عجز خصوص الأُمّة التي بُعثَ إليها صاحب المعجزة .

٢ ـ أم هو : عجز أهل زمانه مطلقاً ، أي : المبعوث لهم ، وغيرهم .

٣ ـ أم هو : عجز البشريّة جمعاء ، على مدى الزمان والمكان .

تبنّى بعض المحقّقين من المتأخّرين الشقّ الثالث ، بمعنى : أنّ دائرة الإعجاز ليست محدودة بزمن صاحب المعجزة ، بل تتجاوزه وتتعدّاه إلى جميع المراحل الزمنيّة .

ومن هذا المنطلق ـ وغيره ـ ذهب بعضهم إلى أنّ المقصود من المسجد الأقصى في

الآية المباركة : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَىٰ﴾(١) ليس هو بيت المقدس الموجود في فلسطين ، وإنّما هو البيت المعمور الموجود في السماء؛ وذلك لكون إسراء النبيّ ﷺ وعروجه من معاجزه ، فلو كان الإسراء إلى بيت المقدس لما تحقّق الإعجاز؛ وذلك لإمكان الإسراء من البيت الحرام إلى بيت المقدس في ليلة واحدة في مرحلتنا الزمنيّة الحاضرة ، ومن هنا قالوا بأنّ (المسجد الأقصى) هو : البيت المعمور ، لتبقى معجزة الإسراء معجزةً حتّى قيام الساعة؛ نظراً لعدم قدرة البشر على الوصول إليه أبد الدهر . وفي هذه المسألة كلام طويل الذيل ، تعرّضنا له في رسالتنا : (هويّة المسجد الأقصى في آية الإسراء).

الرابع ـ مطابقة المعجزة مع الدعوى:

وأمّا إذا لم يكن هناك تطابق بين الفعل الخارق للعادة وبين الدعوى ، فهو ليس إعجازاً ، كما حدث لمسيلمة الكذّاب ، فإنّ ما صدر منه وإن كان خارقاً لنواميس الطبيعة ، ولكنّه لم يكن متطابقاً مع دعواه النبوّة ، بل كان منافراً لها.

الخامس ـ تزامن الإعجاز مع زمن الدعوى:

إذ لو تقدّم الإعجاز على زمن الدعوى ، لم يكن إعجازاً ، بل هو : (إرهاص) ، فمثلاً : انشقاق إيوان كسرى ، وتوقّف نار فارس عن الاتّقاد ، عند ولادة النبيّ الأعظم ﷺ لا يسمّى إعجازاً ، وإن كان فعلاً خارقاً للعادة؛ لعدم اقترانه مع زمن الدعوى.

---

(١) سورة الإسراء : الآية ١.

ومن خلال هـذه المـرتكزات الخـمسة ، التي أوضـحناها يـتّضح الفـرق بـين الإعجاز وبين الولاية التكوينيّة :

فالإعجاز: أوّلاً: دائماً ما يكون مقترناً بالتحدّي ؛ ولذلك أُخذَ فيه عجز البشر عن الإتيان بمثله ، بينما **الولاية التكوينيّة** ليس مشروطاً إعمالها بالاقتران بالتحدّي .

وثانياً: أنّ الإعجاز إنّما يكون لإثبات منصب من المناصب الإلهـيّة ، كـالنبوّة والإمامة ، وأمّا **الولاية التكوينيّة**: فإعمالها لا يكون ـ فـقط ـ مـن أجـل إثـبات منصب من المناصب الإلهيّة ، بل يُعمل المعصوم ولايـته التكـوينيّة ، ولو لـمصلحة من المصالح التي تعود على بعض الأشخاص ، أو الموجودات الإمكانيّة .

ولا يفوتنا التنبيه على وجود نقطة التـقاء بـين الولايـة التكـوينيّة والإعـجاز وهي : صدور الفعل الخارق للعادة ، عن كلا الطريقين .

والنتيجة: فإنّ الولاية التكوينيّة ليست نحواً من أنحاء الإعجاز ، بل الصـحيح هو : أن يكون الإعجاز نحواً من أنحاء الولاية التكوينيّة ، وما يظهر من كلمات بعض علمائنا ، كالشيخ النجفي ، لا ينسجم مع معنى الإعجاز ومـفهومه الكـلامي ، والله العالم بحقيقة الحال .

الاحتمال الثاني ـ الولايةُ التكوينيّة نحوٌ من أنحاء الدعاء المستجاب

وتقريبه بأن يقال : إنّ ولاية المعصوم عليه السلام التكوينيّة ما هي إلّا عبارة عن كلمات يدعو بها المعصوم عليه السلام لتحقيق فعل تكويني معيّن ، فيستجيب الله دعاءه ، ويتحقّق ذلك الفعل في وعاء الخارج .

وهذا ما يظهر من كلمات بعض الأعلام ، كالحجّة المحقّق الشيخ سلمان آل عبدالجبّار القطيفي قدس سره[١] في بعض رسائله الشريفة ، حيث يستفاد منها بأنّه يرى : أنّ الولاية التكوينيّة نحو من أنحاء الدعاء المستجاب[٢] .

ويمكن الاستدلال لهذا الوجه بحديثين :

الحديث الأوّل : ما أورده ثقة الإسلام الكليني قدس سره بسنده عن محمّد بن يحيى ومحمّد بن أحمد ، عن محمّد بن الحسن ، عن القاسم النهدي ، عن إسماعيل بن مهران ،

---

(١) هو : الحجّة المحقّق ، والعلّامة المدقّق ، سماحة آية الله الشيخ سليمان آل عبدالجبّار القطيفي قدس سره ، من مبرّزي علماء القطيف وفقهائها العظام ، وقد انتقل منها إلى (مسقط) في عمان ، وصار فيها مرجعاً عامّاً للفتيا والتقليد ، إلى أن توفّي بها سنة (١٢٦٦هـ) تاركاً وراءه ثروة علميّة ـ قلّ نظيرها ـ في الفقه والأُصول والحكمة والكلام .

فلاحظ سرداً لمؤلّفاته القيّمة في كتاب : (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) : ٩٢/١ ، ٤٤٩ ، ٥١٢ ، و : ١٠٤/٥ ، ٢٦٣ ، و : ٨٩/١ ، ١٣٦ ، و : ١٨٢/١٠ ، ٢٥٥ ، و : ١١٦/١٣ ، ١٦١ ، ١٧٩ ، ٣٣٧ ، ٣٨٣ ، و : ٤٩/١٤ ، ٧٧ ، و : ١١١/٢٠ ، و : ١٤/٢٢ ، ٢٦٤ ، و : ٥٠/٢٣ ، ٨٣ ، و : ٨٠/٢٤ ، و : ٦/٢٥ ، و : ٤١/٢٦ ، ٧٤ .

(٢) قال قدس سره في رسالته (التفويض) : وبالجملة واجب اعتقادنا أنّ الله هو الخالق ، الرازق ، المحيي ، المميت ، وأنّ الأئمّة عليهم السلام يدعون الله تعالى فيخلق ، ويدعونه فيرزق ـ المصدر : مجلّة التراث ، العدد ٣ ، الصفحة ١٧٩ .

عن الكناسي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

خرج الإمام الحسن بن عليّ عليهما السلام في بعض عُمَرِه، ومعه رجل من ولد الزبير كان يقول بإمامته، فنزلوا في منهلٍ من تلك المناهل تحت نخل يابس قد يبس من العطش، فَفُرش للحسن عليه السلام تحت نخلة، وفُرِشَ للزبيري بحداه تحت نخلة أُخرى، قال: فقال الزبيري ورفع رأسه: لو كان في هذا النخل رطب لأكلنا منه، فقال له الحسن عليه السلام: «**وإنّك لتشتهي الرطب؟**»، فقال الزبيري: نعم.

قال فرفع يده إلى السماء، فدعا بكلام لم أفهمه، فاخضرّت النخلة، ثمّ صارت إلى حالها، فأورقت وحملت رطباً، فقال الجمّال الذي أكتروا منه: سحر والله، فقال الحسن عليه السلام: «**ويلك ليس بسحر، ولكن دعوة ابن نبيّ مستجابة**»، قال: فصعدوا إلى النخلة فصرموا ما كان فكفاهم[1].

وهذه الرواية ـ كما قرأناها ـ تشير إلى أنّ تصرّفات المعصوم عليه السلام التكوينيّة، إحداثاً وإعداماً، إنّما هي من سنخ الدعاء المستجاب، حيث رفع الإمام الحسن عليه السلام رأسه إلى السماء وتكلّم بكلمات لم يفهمها الزبيري، فاخضرّت النخلة، وامتلأت رطباً ببركة دعائه المستجاب (صلوات الله وسلامه عليه).

الحديث الثاني: خبر الاحتجاج المروي عن أبي الحسن الدلّال، قال: اختلف جماعة من الشيعة في أنّ الله (عزّ وجلّ) فوّضَ إلى الأئمّة عليهم السلام أن يخلقوا أو يرزقوا، فقال قوم: هذا محال، لا يجوز على الله عزّ وجلّ؛ لأنّ الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله عزّ وجلّ، وقال آخرون: بل الله عزّ وجلّ أقدر الأئمّة عليهم السلام

---

(١) الكافي / الكليني: باب ١١٥، الحديث ٤.

على ذلك ، وفوّض إليهم فخلقوا ورزقوا ، وتنازعوا في ذلك تنازعاً شديداً.

فقال قائل : ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر : محمّد بن عثمان العمري (رضوان الله تعالى عليه) ، فتسألونه عن ذلك ، ليوضّح لكم الحقّ فيه ، فإنّه الطريق إلى صاحب الأمر (عُجّل فرجه) ، فرضيت الجماعة بأبي جعفر وسلّمت وأجابت إلى قوله.

فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه ، فخرج إليهم من جهته توقيعٌ نسخته : « **إنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام ، وقسّم الأرزاق ؛ لأنّه ليس بجسم ، ولا حالٍّ في جسم ، ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير ، فأمّا الأئمّة** عليهم السلام **فإنّهم يسألون الله تعالى فيخلق ، ويسألونه فيرزق ، إيجاباً لمسألتهم ، وإعظاماً لحقّهم** »[(١)].

وهذه الرواية هي الأُخرى أيضاً ، صريحة في أنّ تصرّفات المعصوم التكوينيّة إنّما هي من سنخ الدعاء المستجاب.

وتحقيق المطلب: أنّ ما يفهم من خلال الآيات القرآنيّة وروايات المعصومين عليهم السلام : أنّ الولاية التكوينيّة ليست نحواً من أنحاء الدعاء المستجاب ، بل تفترق عنه ، وإن كانت هناك ثمّة نقطة التقاء بينهما.

أمّا نقطة الالتقاء بين الولاية التكوينيّة وبين الدعاء المستجاب ، فهي : تحقّق الفعل الخارق للعادة وحصوله في الخارج ؛ إذ كما أنّ الدعاء المستجاب محقّق وموجب لحصول الفعل في الخارج ، كذلك الولاية التكوينيّة محقّقة للفعل ، وموجبة لحصوله في وعاء الخارج.

---

(١) بحار الأنوار : ٣٢٩/٢٥.

وأمّا نقطة الافتراق بين الولاية التكوينيّة وبين الدعاء المستجاب، فهي: أنّ الولاية التكوينيّة يكون التصرّف فيها للمعصوم عليه السلام بالمباشرة ـ بإذن الله سبحانه وتعالى وإقداره ـ وأمّا في الدعاء المستجاب فالتصرّف لا يكون للمعصوم عليه السلام، وإنّما يكون لله (سبحانه وتعالى) بواسطة الدعاء المستجاب للمعصوم عليه السلام، وهذا المعنى هو ما نستفيده من الآيات القرآنيّة وروايات المعصومين عليهم السلام.

فمن الآيات القرآنيّة: قوله تعالى ـ على لسان نبيّه عيسى (على نبيّنا وآله وعليه أفضل التحيّة والسلام ـ: ﴿**أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ...**﴾[١].

ببيان: أنّ الآية الشريفة واضحة الدلالة على أنّ التصرّف التكويني بإحياء الأموات، وإبراء الأكمه والأبرص، ليس هو تصرّف الله (سبحانه وتعالى) عن طريق عيسى عليه السلام، وإنّما هو تصرّف مباشر من عيسى عليه السلام في الإبراء والإحياء بإذن الله تعالى، ونكتةُ ذلك هي: إسناد الفعل إليه عليه السلام؛ إذ الفعل لا يسند لغير الفاعل إلّا مع التجوّز، ولا موجب له في المقام.

وهذا ما أكّد عليه العلّامة الطباطبائي قدس سره في ذيل هذه الآية المباركة، حيث قال: وظاهر قوله: ﴿**أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم...**﴾ الآية، أنّ هذه الآيات كانت تصدر عنه ـ أي: عن عيسى عليه السلام ـ صدوراً خارجياً بالمباشرة، لا أنّها تصدر عن الله عن طريق دعاء عيسى عليه السلام المستجاب[٢].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٤٩.

(٢) تفسير الميزان: ٣/٢٠٠.

وبهذا يتّضح وجه الخدشة في كلام السيّد السبزواري ﵀ عند تفسيره لهذه الآية المباركة، حيث قال: وقد نُسبَ الإبراء إلى عيسى ﵇ ﴿وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ﴾؛ لأنّه المباشر في ذلك بدعائه وبركته، والسبب في ظهور المعجزة على يديه، وإن كان الجميع يستند إلى الله تعالى[1].[2]

وحاصل كلامه ﵀: أنّ نسبة الفعل إنّما كانت لعيسى ﵇؛ لأنّه كان المباشر بدعائه، وإلّا ففي الحقيقة: أنّ فعل الإبراء لم يكن عن طريق عيسى ﵇، بل كان من أفعال الله تعالى بالمباشرة.

ووجه المناقشة في كلامه ﵀ هو: أنّ ما أفاده حملٌ للآية على خلاف ظاهرها؛ وذلك لأنّ مقتضى ظهور نسبة الفعل إلى شخصٍ ما، وإسناده إليه، كونه: هو الفاعل، فمثلاً: عندما يقال: فلان أعطى، أو تصدّق، أو أبرأ، فظاهر النسبة كونه هو فاعل الإعطاء، والتصدّق، والإبراء.

وبناءً على ذلك، فحمل الآية على ظاهرها يقتضي نسبة الفعل إلى النبيّ عيسى ﵇ بالمباشرة، وما تفضّل بذكره السيّد السبزواري ﵀ حمل للآية على خلاف ظاهرها، وحمل الآية على خلاف الظاهر لا يصحّ إلّا بعد استحالة حملها على ظاهرها لوجود محذور عقلي أو نقلي، أو احتفافها بإحدى القرائن.

---

(١) مواهب الرحمن في تفسير الميزان: ٣٥٩/٥.

(٢) واحتمل بعض أجلّاء الأساتيذ (دام عطاؤه) بأنّ (الباء) في قول السيّد السبزواري ﵀: (لأنّه المباشر في ذلك بدعائه وبركته) للاستعانة، فيكون الفعل صادراً عن نبيّ الله عيسى ﵇ بمعونة الدعاء، وبذلك يرجع كلامه إلى كلام العلّامة الطباطبائي ﵀، ولا ينافيه.

وبما أنّه في المقام لا يوجد محذور عقلي أو نقلي من حمل الآية الشريفة على ظاهرها، فيؤخذ بمقتضى الظهور، ومقتضى ظاهر الآية هو: أن يكون فعلا الإبراء والإحياء صادرين من قِبل عيسى عليه السلام بالمباشرة بإذن الله (سبحانه وتعالى).

ومن الآيات القرآنيّة قوله تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[1].

وهذه الآية صريحة في المطلوب؛ إذ لو قال شخص: بأنّ الآية القرآنيّة السابقة ـ كما هو المحتمل ـ لا يمكن الاستدلال بها على الولاية التكوينيّة؛ لأنّها تتحدّث عن معجزة النبيّ عيسى عليه السلام، والمعجزة ـ كما أوضحنا ـ أخصّ من الولاية التكوينيّة في الجملة.

قلنا: هذه الآية المباركة لا محيص عن دلالتها على الولاية التكوينيّة، بنفس النكتة التي ذكرناها قريباً، من ظهور إسناد الفعل إلى نفس الفاعل في كونه هو الفاعل المباشر.

وهذه الآية المباركة ظاهرة في أنّ الولاية التكوينيّة فعل من أفعال المعصوم عليه السلام بالمباشرة، وليست فعلاً لله قد ظهر ببركة دعاء المعصوم عليه السلام، فقوله تعالى: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ ظاهران من خلال النسبة والإسناد في أنّ الفعل كان فعلاً مباشرياً، وهذا يعني: أنّ الولاية التكوينيّة فعل مباشر من قِبل

(١) سورة النمل: الآيتان ٣٩ و ٤٠.

المعصوم عليه‌السلام ، وليست كالدعاء المستجاب الذي تكون نتيجته من أفعال الله تعالى التي تظهر على يد المعصوم عليه‌السلام ببركة الدعاء.

وما استفدناه من خلال الآيات القرآنية يمكن استفادته أيضاً من خلال الروايات الواردة عن المعصومين عليهم‌السلام ، بنفس النكتة السابقة ، فمثلاً: عن أبي جعفر عليه‌السلام ، قال: «**إنّ الله أقدرنا على ما نريد ، ولو شئنا أن نسوق الأرض بأزمّتها لسقناها**»(١).

وفي رواية أُخرى عن عبدالرحمن بن الحجّاج ، قال: كنت مع أبي عبدالله عليه‌السلام وليس معنا أحد ، فقلت: يا سيّدي ، ما علامة الإمام؟ فقال عليه‌السلام : «**لو قال لهذا الجبل سر لسار**». يقول عبدالرحمن: فنظرت والله إلى الجبل يسير(٢).

وواضح جدّاً من خلال الروايتين ـ على ضوء النكتة السالفة ـ أنّ الإمام عليه‌السلام قد اعتبر ولايته التكوينيّة فعلاً مباشراً له ، فهو الذي يقول للجبل سر فيسير ، وهو الذي يسوق الأرض فتنساق له.

والحاصل: فإنّ الآيات القرآنيّة والروايات الواردة عن المعصومين عليهم‌السلام بمجموعها تدلّ على أنّ ولايتهم عليهم‌السلام التكوينيّة فعل مباشر لهم ، وليست فعلاً لله تعالى يصدر في عالم التحقّق ببركة دعائهم عليهم‌السلام.

وعلى هذا نقول: إنّ الولاية التكوينيّة عبارة عن فعل المعصوم عليه‌السلام وتصرّفه في الكون بالمبشرة ، وأمّا الدعاء المستجاب فهو عبارة عن فعل الله وتصرّفه في الكون بواسطة دعاء المعصوم عليه‌السلام ، وكم هو الفرق كبير وشاسع بين المعنيين.

---

(١) بحار الأنوار: ٢٤٠/٤٦، الحديث ٢٣.

(٢) بحار الأنوار: ١٠١/٤٧. الخرائج والجرائح: ٦١٧/٢.

وبالنتيجة: فلا يمكن تفسير مفهوم الولاية التكوينيّة بأنّها نحو من أنحاء الدعاء المستجاب.

ويبقى الكلام حول الروايتين المتقدّمتين في صدر البحث، واستكشاف مدى دلالتها على مدّعى أصحاب هذا الاتّجاه.

أمّا الرواية الأُولى، فالبحث حولها يقع في جهتين:

الجهة الأُولى: أنّ الرواية لا يمكن المناقشة فيها من ناحية السند؛ لأنّها رواية صحيحة سنداً. ولا يمكن المناقشة فيها أيضاً من حيث الدلالة؛ لأنّها من حيث الدلالة تدلّ على أنّ التصرّف التكويني للإمام الحسن عليه السلام في النخلة كان عن طريق الدعاء المستجاب.

الجهة الثانية: أنّ غاية ما يمكن إثارته حول دلالة الرواية، هو: أنّ هذه الرواية تتحدّث عن قضية جزئيّة لها ظروفها ومقتضياتها الخاصّة، فلا يمكن أن تستكشف منها قاعدة كلّيّة لتكون ضابطة عامّة في تفسير جميع تصرّفات المعصوم عليه السلام التكوينيّة.

وبعبارة أُخرى: أنّ هذه الرواية غاية ما تدلّ عليه، هو: أنّ التصرّف التكويني للإمام الحسن عليه السلام في خصوص هذه الواقعة، كان عن طريق الدعاء المستجاب، ولا دلالة لها على أنّ كلّ تصرّفاته التكوينيّة، بل كلّ تصرّفات المعصومين عليهم السلام تكون عن طريق الدعاء المستجاب.

وللإجابة عن سؤال قد يخطر في الذهن، وهو: أنّ الإمام عليه السلام إذا كانت له ولاية تكوينيّة، وقدرة على التصرّف من غير طريق الدعاء المستجاب،

فلماذا لم يستخدمها ، وعدل عنها إلى أُسلوب الدعاء ؟

نقول : إنّ الإمام عليه السلام إنّما لم يستخدم ولايته التكوينيّة بسبب الظروف الخاصّة التي كانت تحكم الواقعة ، كما يظهر ذلك من ذيل الرواية ؛ إذ الإمام عليه السلام بعد أن دعى وعادت النخلة خضراء ، وحملت الرطب ، كما كانت قبل يبسها ، قال صاحب الكراء : ما هذا إلّا سحر ، فقال له الإمام عليه السلام : « **ويلك ، ما هذا بسحر ، وإنّما هي دعوة ابن نبيّ مستجابة** ».

فيفهم من ذلك : بأنّه قد كان في تلك الواقعة مَن يكبر عليه استخدام الإمام عليه السلام لولايته التكوينيّة ، ممّا اضطرّ الإمام عليه السلام إلى العدول عن استخدامها إلى أُسلوب الدعاء المستجاب .

وأمّا الرواية الثانية : فهي مضافاً إلى ضعف سندها لجهالة راويها (عليّ بن أحمد الدلّال القمّي)[1] لا ظهور لها في المدّعى ؛ وذلك لأنّ نقطة النزاع بين الشيعة التي أوجبت رفع المسألة إلى الإمام عليه السلام هي : التفويض الاستقلالي للأئمّة عليهم السلام ، فأثبتها بعضٌ ونفاها آخرون ، وكانوا يطلبون من الإمام عليه السلام حلّ هذا النزاع ، فأجابهم الإمام (عج) بأنّ أُمور الخلق والرزق لم تفوّض إليهم عليهم السلام على نحو الاستقلال ، بل الله (سبحانه وتعالى) هو خالق الأجسام ، ومقسّم الأرزاق على نحو الاستقلال .

أمّا الأئمّة عليهم السلام : فإنّهم لعظيم مقامهم عند الله سبحانه ، متى ما طلبوا منه أمراً يتعلّق بأُمور الخلق أو الرزق فإنّه يخلق ويرزق استجابة لطلبهم ، وحينها ينسب

---

(١) مجهول الحال ؛ إذ لم يُذكر له توثيق ولا تضعيف في علم الرجال .

الفعل إليه بلحاظ كونه (سبحانه وتعالى) هو: صاحب التدبير المطلق في أُمور الرزق والخلق، وجميع أُمور العالم متوقّفة على إرادته (عزّ وجلّ) وتدبيره، حتّى وإن كانت إفاضة تلك الأُمور عن طريق الواسطة في الفيض وهم: محمّد وآل محمّد عليهم السلام.

والحاصل: فإنّ نسبة الأفعال المذكورة إليه تعالى (يسألون فيخلق، ويسألون فيرزق»، إنّما هي بحسب اللحاظ المذكور، والذي كان من الضروري أن ينبّه عليه الإمام (عج) في إجابته، من أجل دفع توهّم التفويض الاستقلالي الذي كان يعتقد به بعض الشيعة.

ولذلك يلحظ المتأمّل في الرواية تأكيد الإمام عليه السلام على هذه النسبة في الرواية مرّتين رغم اختصار الإجابة، فالمرّة الأُولى في قوله: «**إنّ الله هو الذي خلق الأجسام وقسّم الأرزاق**»، والمرّة الثانية في قوله: «**يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق**»، وما ذلك إلّا لأجل التأكيد على فساد الاعتقاد بالتفويض الاستقلالي، وإثبات خالقيّة الله ورازقيّته حتّى في الموارد التي يتوسّط فيها المعصومون عليهم السلام.

والخلاصة: فإنّ الرواية لا ظهور لها في المدّعى، وإنّما هي ظاهرة فيما ذكرناه من نفي التفويض الاستقلالي، وإثبات الفاعليّة لله عزّ وجلّ في كلّ الموارد، حتّى تلك التي تتحقّق فيها الإفاضة بواسطة محمّد وآل محمّد عليهم السلام، ولو أغمضنا النظر عن هذه الجهة، فإنّ الرواية ـ كما ذكرنا ـ ضعيفة السند، فلا يصحّ الاحتجاج بها.

وبهذا نخلص إلى أنّ الاحتمال الثاني أيضاً لبيان مفهوم الولاية التكوينيّة، وهو: كونها نحواً من أنحاء الدعاء المستجاب، ليس وجهاً تامّاً وصحيحاً على إطلاقه، وإن ذهب إليه بعض أجلّاء علمائنا المحقّقين (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين).

الاحتمال الثالث ـ الولاية التكوينيّة نحوٌ من أنحاء التفويض

وهذا ما يظهر من كلمات بعض الأعلام ، كالعارف المتألّه المولى عبدالصمد الهمداني[١] ، حيث يقول : «أيّها العزيز ، قد ظهر من الأخبار المتقدّمة أنّ أمر العالم فُوِّضَ للولاية»[٢].

ولمعرفة تماميّة هذا الرأي وعدم تماميّته ، لا بدّ من تحقيق معنى (التفويض) وتنقيحه أوّلاً ، وينبغي الالتفات إلى أنّ التفويض الذي سنبحث عنه في المقام ليس هو التفويض المطروح في مباحث العدل ، والذي يتبنّاه المعتزلة في قبال الجبر ، الذي يتبنّاه الأشاعرة ، وليس هو التفويض بالمعنى الذي يثار في بحث الولاية التشريعيّة للأئمّة عليهم السلام ، والذي أكّدت عليه مجموعة من النصوص والأخبار التي

---

(١) قال عنه العلّامة الأكبر الشيخ الأميني قدس سره : «الفقيه المتكلّم المولى عبدالصمد الهمداني ، نزيل كربلاء ، والشهيد بها سنة ١٢١٦هـ ، أحد أعلام الدين وحملة العلم ، فقيه ، محقّق ، محدّث ، حكيم ، متكلّم ، لغوي ، مشارك في العلوم ، ماهر فيها ، زاهد ، عارف ، حسن المشرب والطريقة . .» .

إلى أن قال :

«وله كتاب (بحر المعارف) كتاب علمي ديني أخلاقي فلسفي عرفاني ، ينمّ كسابقه عن فضل جامعه الغزير ، وعلمه المتدفّق» ـ شهداء الفضيلة : ٢٨٦ .

أقول : وأمّا كتاب (حقيقة الإمامة في المدرسة العرفانيّة) الذي استفدتُ منه رأيه الشريف حول الولاية التكوينيّة ، فقد كُتبَ في أوائل صفحاته ما هذا نصّه :

هذا الكتاب هو جزء من كتاب (بحر المعارف) للمؤلّف ، وقد ترجمت مقاطعه الفارسيّة ، وحرّرت ، ليخرج تحت العنوان المذكور.

(٢) حقيقة الإمامة في المدرسة العرفانيّة : ١١٥ .

تقول: «**إنّ الله فوّض للأئمّة أمر دينه**»[(١)]، وإنّما مدار البحث في المقام، هو: التفويض في الأُمور التكوينيّة.

وتوجد عندنا ثلاثة اتّجاهات لبيان مفهوم التفويض:

١ ـ التفويض الاستقلالي:

والمراد منه: أنّ البارئ سبحانه وتعالى قد فوّض للأئمّة الأطهار (صلوات الله وسلامه عليهم) أُمور العالم، كالخالقيّة والرازقيّة والإحياء والإماتة، على نحو الاستقلال.

بمعنى أنّه (سبحانه وتعالى) أمدّهم بذلك، وترك لهم الأمر يتصرّفون فيه كيف يشاءون، ولا علاقة له بذلك.

والنقطة المهمّة التي يرتكز عليها هذا الاتّجاه، وينبغي الالتفات إليها، هي نقطة: (الاستقلال)، وهي الموجبة للحكم بفساده وبطلانه؛ لقيام الدليل القطعي على عدم إمكان التفويض الاستقلالي، وكونه شركاً.

وهو عبارة عن دليلين:

---

(١) وقد جمع بعضها ثقة الإسلام الكليني ﭬ في كتابه الشريف الكافي ـ كتاب الحجّة، الباب ٥٢، تحت عنوان: التفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمّة عليهم السلام في أمر الدين، كما حفظ قسماً كبيراً منها شيخ القمّيّين المحدّث الأعظم الشيخ محمّد بن الحسن الصفّار ﭬ في كتابه الشريف بصائر الدرجات، الجزء الثامن، الباب الرابع، تحت عنوان: التفويض إلى رسول الله ﷺ، والباب الخامس تحت عنوان: ما فُوّض إلى رسول الله فقد فُوّض إلى الأئمّة عليهم السلام.

الدليل الأوّل ـ الدليل القرآني :

وتقريبه : أنّ القرآن الكريم قد أكّد على أنّ الله (سبحانه وتعالى) له علاقة تامّة بأُمور العالم ، كقوله تبارك وتعالى : ﴿بَدِيعُ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * ذٰلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لَاإِلٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلُ ﴾(١) ، فإنّ هذه الآية الكريمة واضحة الدلالة على أنّ الخالقيّة مرتبطة به سبحانه وتعالى أوّلاً وأخيراً .

وكذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ﴾(٢) ، فإنّ هذه الآية الشريفة أيضاً ، توضّح بأنّ أُمور الخلق مرتبطة به (عزّ وجلّ) ، فهو المدبّر والخالق سبحانه وتعالى .

وأمثال هاتين الآيتين من القرآن كثير ، ولسان الجميع يؤكّد ـ إمّا منطوقاً أو مفهوماً ـ على خطأ فكرة التفويض الاستقلالي .

الدليل الثاني ـ الدليل الفلسفي :

وحاصله : إنّه قد ثبت في علم الحكمة الإلهيّة وعلم الكلام بأنّ كلّ موجود إمكاني محتاج إلى الواجب (سبحانه وتعالى) في كلّ آنٍ من آنات حياته ، كما هو مقتضى علاقة العلّيّة ، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن القول بالتفويض الاستقلالي ؛

---

(١) سورة الأنعام : الآيتان ١٠١ و ١٠٢ .

(٢) سورة يونس : الآية ٣ .

لأنّ حاصله هو: أنّ الله قد فوّض الأُمور إلى المعصومين عليهم السلام، وهو (سبحانه وتعالى) لا علاقة له بما يفعلون ويتصرّفون في أُمور الخلق، بينما قام الدليل المبرهن عليه في علمي الفلسفة والكلام على احتياج الممكنات إليه تعالى في كلّ الآنات الزمانيّة.

ولبطلان هذا المعنى من التفويض نهى عنه الأئمّة عليهم السلام وبيّنوا فساده، وهو التفويض المقصود في بعض الروايات التي تنهى عن التفويض وتذمّ المفوّضين.

كالرواية التي أوردها الشيخ الصدوق (عليه الرحمة) في كتابه عيون أخبار الرضا عليه السلام، عن ياسر الخادم، قال: قلت للرضا عليه السلام: ما تقول في التفويض؟ فقال: «**إنّ الله (تبارك وتعالى) فوّض إلى نبيّه صلى الله عليه وآله أمر دينه، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[1]، فأمّا الخلق والرزق فلا**»[2].

وفي رواية أُخرى أوردها الشيخ الصدوق في نفس الكتاب، عن أبي هاشم الجعفري (رضوان الله عليه)، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الغلاة والمفوّضة، فقال: «**الغلاة كفّار، والمفوّضة مشركون، مَن جالسهم أو خالطهم أو آكلهم أو شاربهم أو واصلهم أو زاوجهم أو تزوّج إليهم أو آمنهم أو ائتمنهم على أمانة أو صدّق حديثهم أو أعانهم ولو بشطر كلمة، خرج من ولاية الله (عزّ وجلّ) وولاية رسوله صلى الله عليه وآله وولايتنا أهل البيت**»[3].

---

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢٠٢/٢.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢٠٣/٢.

٢ ـ التفويض الإفاضي المطلق:

وهو بمعنى: أنّ الله (سبحانه وتعالى) فوّض أُمور العالم للمعصومين عليهم السلام ولكن لا على نحو الاستقلال، وإنّما على نحو الإفاضة الدائمة منه سبحانه وتعالى، فهم عليهم السلام يتصرّفون في أُمور العالم بإمداد منه سبحانه وتعالى وتفويضه، فأمر الإحياء بيدهم، وأمر الخلق بيدهم، وأمر الإماتة بيدهم، وأمر الرزق بيدهم، بل كلّ أُمور العالم بيدهم (صلوات الله وسلامه عليهم)، فهم المحيون والمميتون والرازقون وما شاكل ذلك. غاية الأمر بأنّهم لا يتصرّفون في تلك الأُمور استقلالاً، كما هو مفاد الاتّجاه السابق، وإنّما بإفاضة الله تعالى عليهم في كلّ آنات التصرّف.

وهذا المعنى لا محذور فيه ثبوتاً، وإنّما نقطة الإشكال فيه عدم قيام الدليل عليه إثباتاً، بل قام الدليل على خلافه؛ لما ثبت آنفاً من خلال الروايات المتقدّمة: من عدم تفويض الأُمور التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام بشكل عامّ ومطلق، كما هو مفاد رواية ياسر الخادم عن الرضا عليه السلام، قال: «**فأمّا الخلق والرزق فلا**».

ويستدلّ أصحاب هذا الاتّجاه على مدّعاهم بما يظهر من بعض الروايات الشريفة، كما جاء في دعاء العديلة في حقّ مولانا صاحب العصر والزمان عجّل الله فرجه الشريف: «**الَّذي بِبَقائِهِ بَقِيَت الدُّنْيا، وَبِيُمْنِهِ رُزِقَ الْوَرىٰ، وَبِوُجُودِهِ ثَبَتَتِ الْأَرْضُ وَالسَّماءُ**»[1].

وكذلك ما جاء في الزيارة الجامعة: «**بِكُمْ فَتَحَ اللهُ، وَبِكُمْ يَخْتِمُ، وَبِكُمْ يُنَزِّلُ الْغَيْثَ، وَبِكُمْ يُمْسِكَ السَّماءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِه، وَبِكُمْ يُنَفِّسُ الْهَمَّ،**

(١) مفاتيح الجنان ـ دعاء العديلة: ١٢٩.

وَيَكْشِفُ الضُّرَّ»[١].

وظاهر هذه النصوص: أنّ أُمور العالم بيدهم (صلوات الله وسلامه عليهم)، فأي مانع من القول بأنّهم هم الرازقون، والمحيون، والمميتون، على نحو التفويض الإفاضي لا الاستقلالي.

ولكنّ الصحيح هو: عدم دلالة مثل هذه النصوص على التفويض بالمعنى المذكور، فإنّ غاية ما تدلّ عليه، هو: أنّ المعصومين (صلوات الله وسلامه عليهم) هم الواسطة في الفيض، بمعنى أنّه لا يوجد فيض إلهي في الكون: من رزق، وإحياء، وإماتة إلّا بواسطتهم عليهم السلام، وهذا لا ربط له بالتفويض بالمعنى المذكور، لا من قريب ولا من بعيد.

٣ ـ التفويض الإفاضي المقيّد:

وهو بمعنى: أنّ الله (سبحانه وتعالى) منح المعصومين عليهم السلام قدرةً وولاية من خلالها يستطيعون التصرّف في الأُمور التكوينيّة ولكن ليس بشكل مطلق، بحيث لا يرزق ولا يميت غيرهم عليهم السلام، بل متى ما شاءوا، كإقدارهم على الإحياء والإماتة مثلاً، متى ما أرادوا ذلك.

بحيث تكون قدرتهم قدرة إشائيّة، بمعنى أنّهم عليهم السلام متى ما شاؤوا أن يتصرّفوا في شيء من الأُمور التكوينيّة: إحياءً، أو إماتةً، أو رزقاً، أو خلقاً، فالأمر بيدهم (صلوات الله وسلامه عليهم).

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/٣٨٥.

والنقطة الفارقة بين هذا الاتّجاه وبين سابقه : أنّ أصحاب الاتّجاه السابق يقولون : بأنّ جميع اُمور الخلق ، قد فُوِّضت إلى المعصومين عليهم السلام بصورة دائمة ومطلقة ، والمعصوم عليه السلام هو المتصرّف فيها دون سواه ، بينما أصحاب هذا الاتّجاه يذهبون إلى أنّ الاُمور الكونيّة وإن وُكِّلت إلى المعصومين عليهم السلام بشكل فعلي ومطلق ، بحيث تكون أزمّة اُمور الخلق ـ كالإحياء والرزق والإماتة ـ كلّها بيدهم عليهم السلام ، إلّا أنّهم لا يستفيدون من هذا التفويض إلّا في بعض الأحيان ، كما لو اقتضت المصلحة ذلك .

وبعبارة أوضح :

إنّ جهة الفرق بين الاتّجاهين تكمن في استعمال المعصوم عليه السلام لولايته بشكل مطلق ، أو بنحو مقيّد ، فأصحاب الاتّجاه السابق يقولون : بأنّ أمر الرزق ـ مثلاً ـ قد فُوضَ إلى المعصوم عليه السلام بشكل مطلق . بمعنى أنّه هو الرازق مطلقاً بمدد الله تعالى ، بينما أصحاب هذا الاتّجاه يقولون : بأنّ المعصوم عليه السلام ليس هو الرازق مطلقاً ، وإن كان قادراً على الرزق متى ما شاء وأراد ، وهكذا في جميع الاُمور الكونيّة الاُخرى ، كالإحياء والإماتة وما شاكلها .

وبذلك يتّضح : أنّ الإطلاق والتقييد ليسا وصفين لنفس التفويض ، إذ التفويض فعلي ومطلق على كلا الاتّجاهين ، غاية الأمر بأنّ الاتّجاه السابق يصوّر استفادة المعصوم عليه السلام بأنّها استفادة مطلقة ، بينما هذا الاتّجاه يفترضها استفادة مقيّدة ، مع التحفّظ على كون أصل التفويض مطلقاً غير مقيّد .

والتفويض بهذا المعنى لا مانع منه ، ولا محذور فيه ، بل لعلّه هو المعنى الذي ينبغي أن تحمل عليه روايات أهل البيت عليهم السلام .

من قبيل: رواية ابن سنان، قال: كنت عند أبي جعفر الجواد عليه السلام فذكرتُ اختلاف الشيعة، فقال: «**إنّ الله لم يزل فرداً متفرّداً في الوحدانيّة، ثمّ خلقَ محمّداً وعليّاً وفاطمة** عليهم السلام**، فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلقَ الأشياء، وأشهدهم خلقها، وأجرى عليها طاعتهم، وجعل فيهم ما شاء، وفوّض أمر الأشياء إليهم في الحكم، والتصرّف، والإرشاد، والأمر، والنهي في الخلق؛ لأنّهم الولاة، فلهم الأمر، والولاية، والهداية، وهم أبوابه، ونُوّابه، وحجّابه، يحلّلون ما شاء، ويحرّمون ما شاء، ولا يفعلون إلّا ما شاء، عبادٌ مكرمون، لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون**»(١).

وكذلك أيضاً رواية أبي نعيم: محمّد بن أحمد الأنصاري، قال: وجّه قومٌ من المفوِّضةِ والمقَصِّرَةِ كامل بن إبراهيم المدني إلى أبي محمّد العسكري عليه السلام. قال كامل: فقلتُ في نفسي أسأله: لا يدخل الجنّة إلّا مَن عرف معرفتي، وقال بمقالتي. قال: فلمّا دخلت على سيّدي أبي محمّد عليه السلام نظرتُ إلى ثيابٍ بيضٍ ناعمة، فقلتُ في نفسي: وليُّ الله وحجّته يلبس الناعم من الثياب، ويأمرنا نحن بمواساة الإخوان، وينهانا عن لبس مثله، فقال متبسّماً: «**يا كامل**-وحسر ذراعيه، فإذا مسح أسود خشن على جلده، فقال: - **هذا لله، وهذا لكم**».

فسلّمتُ وجلستُ إلى بابٍ عليهِ سترٌ مُرخَى، فجاءت الريح فكشفت طرفه، فإذا أنا بفتى كأنّه فلقة قمر، من أبناء أربع سنين أو مثلها، فقال لي: «**يا كامل بن إبراهيم**»، فاقشعررتُ من ذلك، وأُلهمت أنْ قلتُ: لبّيكَ يا سيّدي، فقال: «**جئتَ إلى وليّ الله، وحجّته، وبابه، تسأله: هل يدخل الجنّة إلّا من عرف**

(١) بحار الأنوار: ٣٣٨/٢٥.

بمعرفتك ، وقال بمقالتك ؟ » ، فقلت : إيّ والله . قال : « **إذن والله يقلُ داخلُها ، والله إنّه ليدخلها قومٌ يقال لهم : الحقيّة** » . قلتُ : يا سيّدي ، ومَنْ هُمْ ؟ قال : « **قومٌ مِن حبّهم لعليّ** عليه السلام **يَحلفون بحقّهِ ، ولا يدرون ما حقّه وفضله** » ، ثمّ سكت (صلوات الله وسلامه عليه) عنّي ساعة ، ثمّ قال : « **وجئتَ تسأل عن مقالة المفوّضة ؟ كذبوا ، بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله ، فإذا شاء شئنا ، والله يقول : ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ ﴾**(١) » ، ثمّ رجع السترُ إلى حالته ، فلم أستطع كشفه(٢) .

وهذه الروايات قريبة الدلالة من تفويض اُمور العالم إلى المعصومين عليهم السلام تفويضاً إشائيّاً ، بمعنى كونهم عليهم السلام يستطيعون التصرّف في قضايا الخلق ، والرزق ، والإماتة ، والإحياء ، بما أقدرهم الله (سبحانه وتعالى) عليه ، متى ما شاؤوا ؛ لأنّ قلوبهم أوعية مشيئة الله (سبحانه وتعالى) وهذا هو الاتّجاه الصحيح ، الذي دلّت عليه الروايات من بين الاتّجاهات الثلاثة .

إشكال ودَفعٌ :

وقد أشكل على هذا المعنى بعض المعاصرين ، حيث قال : « أمّا لو أراد القائلون بالولاية التكوينيّة : أنّ المعصوم عليه السلام يتمكّن دائماً أن يفعل ما يريد ، أي : لا يعجز عن شيء ، فهذا خلاف صريح القرآن . يقول تعالى : **﴿وَقَالُوا لَن نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً أَوْ تَأْتِيَ**

(١) سورة الإنسان : الآية ٣٠.

(٢) بحار الأنوار : ٢٥/٣٣٦، ح١٦.

بِـاللهِ وَالْـمَلاَئِكَةِ قَـبِيلاً * أَوْ يَكُـونَ لَكَ بَـيْتٌ مِـن زُخْـرُفٍ أَوْ تَـرْقَىٰ فِـي السَّـماءِ وَلَـن نُّـؤْمِنَ لِـرُقِيِّكَ حَـتَّىٰ تُـنَزِّلَ عَـلَيْنَا كِـتَاباً نَّـقْرَؤُهُ قُـلْ سُـبْحَانَ رَبِّي هَـلْ كُـنتُ إِلَّا بَشَـراً رَسُـولاً * وَمَـا مَـنَعَ النَّـاسَ أَن يُـؤْمِنُوا إِذْ جَـاءَهُمُ الْـهُدَىٰ إِلَّا أَن قَـالُوا أَبَـعَثَ اللهُ بَشَراً رَسُولاً ﴾[1]»[2].

وحاصل كلامه: أنّ هذه الآيات الشريفة تدلّ على أنّ المشركين عندما طلبوا من النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله أن يتصرّف في بعض الأُمور الكونيّة، أجابهم النبيّ بأنّه ما هو إلّا بشر، فلو كان المعصومون عليهم السلام لهم القدرة على التصرّف في الأُمور الكونيّة متى ما شاؤوا وأرادوا، لما كان معنى لعدم استجابة النبيّ صلى الله عليه وآله لطلبهم.

ولكن ما تفضّل به ليس تامّاً؛ إذ قد يناقش فيه من خلال ثلاث نقاط:

النقطة الأُولى: أنّ هذه الآيات الشريفة لا تدلّ بنحو الإطلاق على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لا يستطيع التصرّف في الأُمور الكونيّة، وإنّما هي تتحدّث عن عدم قيام النبيّ صلى الله عليه وآله بالتصرّف في الأُمور الكونيّة في ظروف خاصّة لا يحتاج فيها إلى ذلك.

وذلك لأنّ موقف القوم من النبيّ صلى الله عليه وآله كان موقفاً عنادياً، كما تحكي ذلك نفس الآية: ﴿وَلَـن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ ﴾، ممّا يعني بأنّهم كانوا في موقع المكابرة والعناد، وفي مثل هذه الحالة ستكون التصرّفات التكوينيّة بالنسبة لهم عديمة الفائدة.

النقطة الثانية: أنّ الآيات المباركات تحكي بأنّ القوم كانوا يطلبون من

---

(١) سورة الإسراء: الآيات ٩٠ ـ ٩٣.

(٢) الإمامة وقيادة المجتمع: ١٢٧.

النبيّ ﷺ أن يقوم بالتصرّف التكويني في المستحيلات الذاتيّة ، التي لا يمكن أن يتعلّق بها الإعجاز أبداً ، كأن يأتِ لهم بالله (سبحانه وتعالى) مع كونه من المستحيلات الذاتيّة والعقليّة ، التي لا يمكن تعلّق الإعجاز بها ، كما أوضحناه في البحوث السابقة ؛ ولذلك فإنّ النبيّ ﷺ لم يستجب لطلبهم ؛ لعدم إمكانه في حدِّ ذاته .

النقطة الثالثة : أنّ التأمّل في صياغة الآيات القرآنيّة يكشف عن أنّ القوم إنّما طلبوا ما طلبوا من النبيّ ﷺ بما هو بشر ، لا بما هو مرتبط بالله (سبحانه وتعالى) من خلال منصبه الإلهي ، وإلّا لو كان طلبهم منه بما هو كذلك لاختلفت الصياغة ، كما نبّهَ على ذلك صاحب الميزان (قدّس سرّه)(١) ، فعوض أن يقولون : ﴿**وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ**﴾ مثلاً كانوا سيقولون : لن نؤمن لك حتّى تسأل ربّك أن يفجر لنا كذا ؛ ولأنّ طلبهم منه ﷺ كان بما هو بشر ، لذلك فإنّ النبيّ ﷺ أجابهم : ﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً**﴾ ، أي : بما أنّني بشر لا ارتباط لي بالله (سبحانه وتعالى) ، فلا قدرة لي على الإتيان بمثل هذه الأُمور .

والخلاصة : فالآية لا دلالة فيها على أنّ النبيّ ﷺ مطلقاً لا يستطيع التصرّف في الأُمور الكونيّة متى ما أراد ، بل الآية ناظرة إلى وضع خاصّ لا يجدي فيه التصرّف التكويني ، **إمّا** لمكابرة قريش ، **وإمّا** لطلبهم ما هو مستحيل بذاته ، **وإمّا** لتركيزهم على الجنبة البشريّة ، ولو نوقش في هذه النقاط الثلاث بمخالفتها للظاهر ، فسيأتي منّا بيان ما يمكن الخدشة به في الإشكال المذكور ، ويكون متلائماً مع ظاهر النصّ القرآني(٢) .

---

(١) الميزان في تفسير القرآن : ٢٠٣/١٣ .

(٢) لاحظ الصفحة : ١٠٠ .

وإلى هنا نكون قد وصلنا إلى عدم ورود هذا الإشكال ، فيبقى المعنى الثالث من معاني التفويض معنىً صحيحاً وتامّاً ، ولا يرد عليه محذور لا في مقام الثبوت ولا الإثبات.

عوداً على بدء:

وبعد أن عرضنا الاتّجاهات الثلاثة في توجيه حقيقة التفويض ، نعود إلى محور البحث ، وهو : هل أنّ الولاية التكوينيّة ـ مفهوماً ـ نحوٌ من أنحاء التفويض ، أم لا ؟

والصحيح هو : أنّ الولاية التكوينيّة وإن كانت ناشئة عن التفويض ، ولكنّها لا يصحّ تفسيرها به على نحو الإطلاق.

وبعبارة اُخرى : التفويض من قبيل الجعل ، والولاية التكوينيّة من قبيل المجعول ، ولا يصحّ تفسير المجعول بالجعل في مقام التعريف ، وإن كان الفرق بينهما اعتباريّاً.

وللتوضيح نقول : (الإمامة) ـ مثلاً ـ من جملة المجعولات الإلهيّة : ﴿ **قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً** ﴾[1].

ولكنّنا عندما نريد استجلاء حقيقتها ، وتحديد مفهومها ، لا يصحّ تعريفها بأن نقول : الإمامة : جعل إلهي ، من غير إضافة أي قيد آخر ؛ لأنّ ذلك لن يكون تفسيراً للإمامة (المجعول) بحسب المفهوم ، وإنّما هو تفسير لها بحسب المنشأ والجعل ، وهذا لا يجدي نفعاً في مقام التعريف وإيضاح المفاهيم ؛ إذ كما أنّ الإمامة جعلٌ إلهي ، كذلك النبوّة أيضاً ، والرسالة وسائر المجعولات الإلهيّة ، تكوينيّة كانت

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٢٤.

أم تشريعيّة ، فيبقى مفهوم الإمامة لو اقتصرنا على تعريفها بـ(الجعل الإلهي) على ما هو عليه من الغموض والإبهام .

والكلام هو الكلام بالنسبة إلى التفويض والولاية التكوينيّة ، فالتفويض ـ هنا ـ عبارة عن : جعل الله (سبحانه وتعالى) الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم‌السلام ، والولاية التكوينيّة عبارة عن : المجعول ، وبالتالي فلا يصحّ تفسير الولاية التكوينيّة بأنّها تفويض من غير إضافة قيد آخر .

وبهذا يتّضح لدينا : بأنّ تفسير الولاية التكوينيّة بالتفويض ليس على تمامه ، وإن كنّا نقبل التفويض بالمعنى الثالث ، ولكنّه لا يصحّ أن يكون تفسيراً للولاية التكوينيّة ، بل الصحيح هو : عدم قصر الولاية في مقام التعريف على التفويض ، وإن كانت من سنخه .

ويتأكّد الإشكال فيما لو بنينا على ما بنى عليه جماعة من المحقّقين قدس‌سرهم [1] من كون

(١) من جملة من اختار كون الولاية التكوينيّة من لوازم ذوات المعصومين عليهم‌السلام النوريّة : شيخ المحقّقين الأصفهاني قدس‌سره حيث قال : «إلّا أنّ هذه الولاية [أي الولاية على التكوين والتشريع] غير الولاية الظاهريّة ، التي هي من المناصب المجعولة دون الأُولى التي هي لازم ذواتهم النوريّة ، نظير ولايته تعالى ، فإنّها من شؤون ذاته تعالى لا من المناصب المجعولة بنفسه لنفسه» ـ حاشية المكاسب : ٢/٣٧٩ .

وكذلك أيضاً المحقّق الأعظم الميرزا النائيني قدس‌سره ، حيث قال : «وهذه المرتبة من الولاية التكوينيّة مختصّة بهم ، وليست قابلة للإعطاء إلى غيرهم ؛ لكونها من مقتضيات ذواتهم النوريّة ، ونفوسهم المقدّسة ، التي لا يبلغ إلى دون مرتبتها مبلغ» ـ المكاسب والبيع : ٢/٢٣٢ .

ومنهم : المحقّق السيّد المروّج قدس‌سره ، حيث جاء في كلامه : «[الولاية] التكوينيّة ... هي : من لوازم ذواتهم النوريّة ، وليست من المناصب المجعولة» ـ هدى الطالب : ٦/١٥٢ .

الولاية التكوينيّة من لوازم ذوات المعصومين عليهم السلام النوريّة ؛ إذ التفويض من سـنخ القضايا الجعليّة ، واللوازم الذاتيّة لا تقبل الجعل ،فلا يتّجه تفسير الولاية التكوينيّة بالتفويض إطلاقاً .

الاحتمال الرابع ـ الولاية التكوينيّة فعل طبيعي للمعصوم عليه السلام

بعد أن ثبت لدينا أنّ حقيقة الولاية التكوينيّة ليست هي: الإعجاز ولا الدعاء المستجاب ولا التفويض، نقول: إنّ الولاية التكوينيّة بحسب الحقيقة والمفهوم، هي: قدرة طبيعيّة موجودة عند المعصوم عليه السلام يتصرّف من خلالها في الأُمور الكوينيّة بتفويض من الله (سبحانه وتعالى) في وقت التحدّي، وغيره من الأوقات.

وهذا ما يستفاد من روايات أهل البيت عليهم السلام، وهي في غاية الكثرة، ولكن سوف نكتفي بذكر بعضها تيمّناً:

منها: ما رواه محمّد بن الحسن الصفّار، قال: حدّثني أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن مثنّى الحنّاط، عن أبي بصير[1]، قال: دخلتُ على أبي عبدالله عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام وقلتُ لهما: أنتما ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: «**نعم**».

قلتُ: فرسول الله وارث الأنبياء؟ عَلِمَ كُلَّ ما علموا؟ قال لي: «**نعم**».

---

(١) الرواية معتبرة سنداً؛ إذ يرويها محمّد بن الحسن الصفّار، وهو الثقة الثبت، عن أحمدبن محمّد، وهو: إمّا (ابن خالد)، أو (ابن عيسى)، بقرينة رواية محمّد بن الحسن الصفّار، وكلاهما ثقتان، عن عليّ بن الحكم، وهو: ثقة جليل القدر، عن مثنّى الحنّاط، وعنه قال المحقّق الخوئي قدس سره في المعجم: ١٤/١٨٥: «المثنّى الحنّاط.. يحتمل انطباقه على ابن راشد، وابن عبدالسلام، وابن الوليد المتقدّمين، ولكن مع ذلك يحكم بوثاقته بهذا العنوان (مثنّى الحنّاط)، وقد ورد في سند كثير من الروايات». عن أبي بصير، وهو: إمّا (ليث بن البختري) أو (يحيى بن القاسم الحذّاء الأسدي)؛ لعدم معروفيّة غيرهما بهذه الكنية، وكلاهما ثقتان، كما نبّه على ذلك المحقّق الخوئي قدس سره في معجم رجال الحديث: ٢١/٤٧.

فقلت: أنتم تقدرون على أن تحيوا الموتى، وتبرؤا الأكمه والأبرص؟ قال: «**نعم، بإذن الله**». ثمّ قال لي: «**ادنُ منّي يا أبا محمّد**»، فمسَح يدَهُ على عيني ووجهي، وأبصرتُ الشمسَ، والسماءَ، والأرضَ، والبيوتَ، وكُلَّ شيءٍ في الدار. قال: «**أتحبُّ أن تكونَ هكذا، ولكَ ما للنّاس، وعليكَ ما عليهم يوم القيامة، أو تعود كما كنتَ، ولك الجنّة خالصاً؟**». قلتُ: أعودُ كما كنتُ. قال: فمسح على عيني، فعدتُ كما كنتُ. قال عليٌّ: فحدّثتُ به ابن أبي عمير، قال: أشهدُ أنّ هذا حقّ، كما أنّ النهار حقّ[١].

ويمكن تأييد هذه الرواية بعدّة نصوص أُخرى:

منها: ما عن سماعة بن مهران، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «**إنّ الدنيا تَمثَّلُ للإمامِ في مِثل فلقةِ الجَوزِ، فما يَعرضُ لشيءٍ منها، وإنّهُ ليتناولها من أطرافها، كما يتناولُ أحدُكُمْ مِن فَوقِ مائدتهِ ما يشاءُ، فلا يعزبُ عنهُ منها شيءٌ**»[٢].

ومنها: رواية ابن شهرآشوب، قال: أصاب النّاس زلزلة على عهد أبي بكر، فَفَزَعَ إلى عليٍّ عليه السلام أصحابُهُ، فقعد عليّ عليه السلام على تلعة، وقال: «**كأنّكم قد هالكم**»، وحرّكَ شفتيه، وضرب الأرض بيده، ثمّ قال: «**ما لَكِ اسكني**»، فسكنت[٣].

ومنها: ما عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «**يا جابرُ، ما سَتَرْنا عَنْكُمْ أكثر مِمّا أَظْهَرْنا لكم... إنّ الله قَدْ أَقْدَرَنا على ما نُرِيدُ، فَلو شِئنا أَنْ نَسوقَ الأرضَ**

---

(١) بصائر الدرجات: ٢٨٩/٦، الباب ٣، الحديث ١.

(٢) بحار الأنوار: ٣٦٧/٢٥، ح ١١.

(٣) مناقب آل أبي طالب: ٣٦٢/٢.

بأزِمَّتِها لَسُقْنَاها»[١].

ومثل هذه الروايات كثيرٌ جدّاً ، والمستفاد منها : أنّ الولاية التكوينيّة عند المعصوم عليه السلام عبارة عن : قدرة طبيعيّة أعطاه الله إيّاها للتصرّف في الأُمور الكونيّة في وقت التحدّي وغيره ، كما أعطاهُ القوةَ والقدرةَ على الأكل والشرب والنوم والمشي وسائر الأُمور الطبيعيّة .

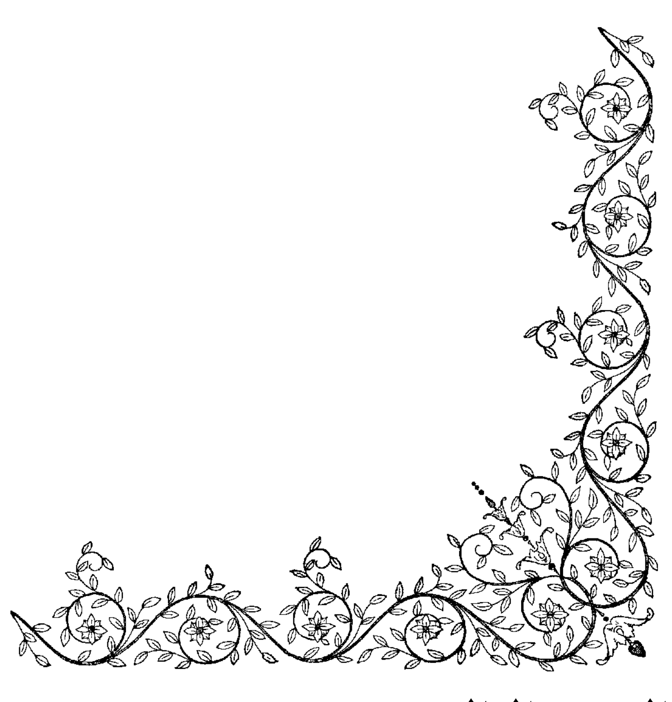
ولعلّ ما اخترناه هو ما عناه سيّدنا الأُستاذ الروحاني (دامت إفاداته الشريفة) بقوله : الولاية التكوينيّة ـ أي : ولاء التصرّف التكويني ـ والمراد بها : كون زمام أمر العالم بأيديهم ، ولهم السلطنة على جميع الأُمور بالتصرّف فيها ، كيفما شاؤوا ، إعداماً وإيجاداً ، وكون عالم الطبيعة منقاداً لهم لا بنحو الاستقلال ، بل في طول قدرة الله تعالى وسلطنته واختياره ، بمعنى أنّ الله تعالى أقدرهم وملكهم ، كما أقدرنا على الأفعال الاختياريّة[٢].

وعلى ضوء ما ذكرناه على مدى الأبحاث والاحتمالات المتقدّمة ، يصحّ لنا تعريف الولاية التكوينيّة ـ مفهوماً وحقيقة ـ بأنّها : «**قدرة المعصوم عليه السلام على التصرّف في الأُمور الكونيّة ، إيجاداً وإعداماً ، على خلاف القوانين الطبيعيّة بتفويض من الله سبحانه وتعالى في وقت التحدّي ، وغيره من الأوقات**».

---

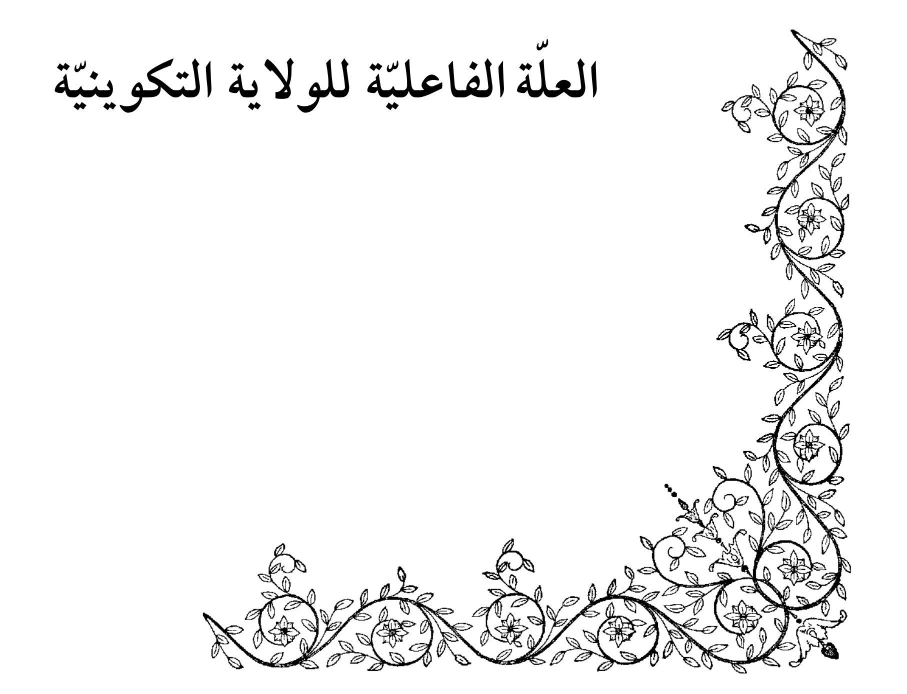
(١) بحار الأنوار : ٤٦/٢٤٠ .

(٢) منهاج الفقاهة : ٤/٢٦٨ .



البحث الثالث

العلّة الفاعليّة للولاية التكوينيّة



بناءً على ما نقّحناه في الأبحاث السابقة من كون الولاية التكوينيّة عبارة عن: قدرة المعصوم عليه‌السلام على التصرّف التكويني، ينبغي البحث حول هذه القدرة للمعصوم عليه‌السلام، هل هي خاضعة لقانون العلّيّة والسببيّة؟ أم هي خاضعة لمبدأ القدرة والسلطنة الإلهيّة على الكائنات؟

ولبيان ذلك نحتاج أن نبحث ـ أوّلاً ـ بحثاً كبرويّاً حول المحرّك وراء الظواهر الكونيّة، وهنا عندنا اتّجاهان:

الاتّجاه الأوّل:

وهو: رأي مشهور الفلاسفة والحكماء، ومفاده: أنّ المحرّك وراء الظواهر الكونيّة هو قانون العلّيّة؛ وذلك لأنّ جميع ما في الكون من الظواهر مبنيٌّ على قانون العلّيّة والسببيّة، وما من ظاهرةٍ إلّا ومن وراءها سببٌ وعلّة في نظام التكوين.

وقرّبوا ذلك بالقانون العقلي، الذي ينصّ على استحالة الترجّح من غير مرجّح، حيث يقولون: إنّ كلّ الكونيّات الموجودة في عالم التكوين موجوداتٌ إمكانيّة، والمقصود من الموجودات الإمكانيّة: الموجودات التي يكون الوجود والعدم

بالنسبة لها على حدّ سواء، في قبال وجود الواجب (سبحانه وتعالى) ووجود الممتنع.

فالإنسان ـ مثلاً ـ بما هو إنسان، يكون الوجود والعدم بالنسبة له على حدّ سواء، وبالتالي فوجوده في الخارج يعني رجحان أحد طرفيه، وهو طرف الوجود في قبال طرف العدم، وهذا الرجحان إمّا أن يكون بمرجّح أو بغير مرجّح، فإن كان بغير مرجّح، فهو مستحيل، بحسب البرهان العقلي؛ لأنّه ترجّح من غير مرجّح، فيتعيّن ـ حينئذٍ ـ وجود المرجّح لتحقّق (الإنسان) في الخارج، كظاهرة كونيّة من بين ملايين الظواهر الكونيّة في الوجود، وليس هناك مرجّح لوجود الظاهرة الكونيّة إلّا قانون العليّة والسببيّة، فيلزم القول: بأنّ الظواهر الكونيّة وليدة العلل والأسباب التي أوجدها الله (سبحانه وتعالى) في الكون وفق نظام الأسباب والمسبّبات.

الاتّجاه الثاني:

وهو ما أثاره بعض المحقّقين المتأخّرين ﵏ على سبيل الاحتمال والفرض، ومفاده: أنّ من الممكن تصوّر أنّ الظواهر الكونيّة ليست خاضعه لقانون العلّيّة، وإنّما هي خاضعة لمبدأ الإرادة الإلهيّة.

وتقريب ذلك: أنّ من جملة الظواهر الكونيّة: (النار محرقة)، وهي تعني على ضوء الاتّجاه الأوّل: أنّ الإحراق من ذاتيّات النّار، بمعنى: أنّ الله (سبحانه وتعالى) خلق النّار، وجعلها علّة للإحراق، وعليه: فالإحراق ظاهرة كونيّة، وعلّتها هي: النّار.

ولكنّ هذه الظاهرة على ضوء الاتّجاه الثاني تعني: أنّ الإحراق ليس وليد قانون

العلّيّة ، بمعنى : أنّ الله تعالى قد جعل النّار علّة للإحراق ، بل إنّ الباري (سبحانه وتعالى) اقتضت حكمته وسلطنته أنّه كلّما وُجدت النّار وتحقّقت الملاقاة بينها وبين شيء آخر ، فإنّه (تبارك وتعالى) يخلقُ الإحراق مقارناً لوجود النّار ، بحيث لا يكون الإحراق ـ كظاهرة كونيّة ـ وليداً لمبدأ العلّيّة وقانون السببيّة ، بل هو : وليد المشيئة الإلهيّة[١].

وبعد بيان هذين الاتّجاهين لتفسير المحرّك وراء الظاهرة الكونيّة ، يتسنّى لنا أن نقول :

إنّ المشهور عند علمائنا (رضي الله عنهم) : أنّ الظواهر الكونيّة خاضعة لقانون العلّيّة ، وأنّ الله تعالى خلق الكون على نظام الأسباب والمسبّبات ، فجعل لكلّ شيء سبباً .

وهذا ما يستفاد من القرآن الكريم وروايات أهل البيت عليهم السلام ، فالقرآن الكريم في العديد من آياته دائم التنبيه على وجود وسائط وأسباب في عالم الوجود ، كقوله تعالى : ﴿**اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾[٢] ، وقوله تعالى في مقابل ذلك : ﴿**فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾[٣] ، ممّا يعني وجود الوسائط بالنسبة إلى ظاهرة (الخلق) كظاهرة كونيّة .

---

(١) نُسبَ هذا الرأي إلى السيّد الصدر قدس سره كما في كلمات بعض تلامذته في كتابه « الإمامة وقيادة المجتمع » : ١٢٢ .

(٢) سورة الرعد : الآية ١٦ .

(٣) سورة المؤمنين : الآية ١٤ .

وكذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ﴾[١] في مقابل قوله تعالى: ﴿أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾[٢] للتأكيد على وجود سبب آخر للغنى، كظاهرة كونيّة، وهو الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

وأيضاً قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾[٣] وفي قباله قوله سبحانه وتعالى: ﴿خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[٤]، ممّا يؤكّد وجود الوسائط في عالم الأرزاق، الذي هو من جملة الظواهر الكونيّة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[٥]، وفي قباله قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[٦] فيه تنبيه على وجود الوسائط والأسباب، حتّى في ظاهرة (الموت) كظاهرة كونيّة.

ومن خلال مجموع ما عرضناه من الآيات القرآنيّة، ومقابلة بعضها بالبعض الآخر، نستنتج بأنّ الله (سبحانه وتعالى) قد خلق نظام التكوين على وفق نظام الوسائط والأسباب.

هذا... مضافاً إلى الآيات القرآنيّة الأُخرى الصريحة في هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾[٧]، وما شابهها، ممّا هو صريح في وجود الوسائط

---

(١) سورة فاطر: الآية ١٥.
(٢) سورة التوبة: الآية ٧٤.
(٣) سورة الذاريات: الآية ٥٨.
(٤) سورة المائدة: الآية ١١٤.
(٥) سورة الزُّمر: الآية ٤٢.
(٦) سورة النحل: الآية ٢٨.
(٧) سورة النازعات: الآية ٥.

والأسباب في النظام الكوني.

وإلى جنب ذلك أيضاً جاءت روايات أهل البيت عليهم السلام لتؤكّد على نفس تلك الحقيقة، من قبيل ما اشتهر عن الإمام الصادق عليه السلام : «**أبى الله أَنْ يُجْرِيَ الأَشياءَ إلّا بِأسباب، فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَباً**»(١).

وبما ذكرناه اتّضح: أنّ قانون العلّيّة ونظام الوسائط والأسباب من القوانين القارّة والثابتة في علم الفلسفة الإسلاميّة، ويمكن إثباته من خلال آيات القرآن وروايات أهل البيت عليهم السلام ، ممّا يؤكّد بأنّ السبب المحرّك وراء الظواهر الكونيّة الموجودة في عالم التكوين هو قانون العلّيّة.

وبما أنّ الولاية التكوينيّة ـ التي هي محور البحث ـ من جملة الظواهر الكونيّة، فلا بدّ من الالتزام بأنّها خاضعة ككلّ الظواهر الكونيّة لقانون العلّيّة والسببيّة، واستثناء الولاية التكوينيّة من هذا القانون الشامل يحتاج إلى دليل وإثبات على الاستثناء، ولا يوجد ثمّة دليل على ذلك.

وعلى ضوء ما ذكرناه يقع البحث حول تحديد العلّة التي تخضع لها ظاهرة الولاية التكوينيّة.

العلّة وراء الولاية التكوينيّة:

ولدينا أربع نظريات في تحديد العلّة وراء الولاية التكوينيّة:

النظرية الأُولى:

إنّ العلّة وراء الظاهرة الكونيّة هي: الله (سبحانه وتعالى)؛ لأنّه سبحانه وتعالى

---

(١) الكافي: ١٨٣/١.

هو مسبّب الأسباب، وعلّة العلل، فكلّ ما في ساحة الكون من الظواهر الكونيّة، سيّما الظواهر التي تظهر على يد الأنبياء والأولياء ترجع إلى الله (سبحانه وتعالى) وإلى مشيئته وقدرته، وهذا هو مفاد الآيات القرآنية:

كقوله تعالى: ﴿يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾[١]؛ إذ الظاهر منها: أنّ الظاهرة الكونيّة التي تحقّقت، وهي عدم إحراق النّار، لم تكن مستندة إلى إبراهيم عليه السلام، أو إلى علّة طبيعيّة أُخرى، وإنّما هي مستندة إلى الله (سبحانه وتعالى).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ﴾[٢]؛ إذ الظاهر منه: بأنّ الناقة المنبعثة من بين صخور الجبل، والتي كانت ظاهرة كونيّة إعجازيّة، كانت العلّة من ورائها، هي الله سبحانه وتعالى.

ويمكن أن يستفاد هذا المعنى أيضاً من قوله تعالى في قصّة النبيّ موسى عليه السلام: ﴿أَلْقِهَا يَا مُوسَىٰ * فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[٣]، حيث أصبحت تلك العصا حيّة تسعى بعد أمر الله (سبحانه وتعالى) بإلقائها.

فظاهر مجموع هذه الآيات القرآنية: أنّ العلّة وراء المعاجز والكرامات هي مشيئة الله وإرادته (سبحانه وتعالى).

ويلاحظ على هذه النظريّة:

إنّ الآيات القرآنيّة المذكورة لا دلالة لها على أنّ الفاعل المباشر من وراء المعجزة هو الله سبحانه وتعالى، بل غاية ما تدلّ عليه الآيات أنّ هذه المعاجز راجعة إليه

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٦٩.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٥٩.

(٣) سورة طه: الآيتان ١٩ و ٢٠.

سبحانه وتعالى ، وبإرادته ومشيئته ، نظير قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ ﴾[١] ، وكذلك نظير قوله تعالى : ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ ﴾[٢].

وعليه فهذه الآيات ناظرة إلى لزوم الإذن الإلهي في التصرّفات التكوينيّة التي تكون على نحو الإعجاز ، وفي موقع التحدّي ، ولا دلالة لها على أنّ الفاعل المباشر للمعجزة هو : الله (سبحانه وتعالى).

هذا مضافاً إلى كون هذه النظريّة خروجاً عن دائرة الاتّجاه الأوّل ، الذي يتبنّى قانون العلّيّة في تفسير الظواهر الكونيّة ، ودخولاً في الاتّجاه الثاني الرافض لاعتبار كون المحرّك هو : قانون العلّيّة ، ونظام الأسباب والمسبّبات.

النظرية الثانية:

وهي النظرية التي يطرحها العلّامة الطباطبائي (أعلى الله مقامه الشريف) في تفسيره الميزان ، حيث يقول : «فالأُمور جميعاً ، سواء كانت عادية أو خارقة للعادة ، وسواء كان خارق العادة في جانب الخير والسعادة ، كالمعجزة والكرامة ، أو في جانب الشرّ ، كالسحر والكهانة ، كلّ هذه الأُمور مستندة في تحقّقها إلى أسباب طبيعيّة»[٣].

ويقول في موضع آخر : «إنّ المعجزة كسائر الأُمور الخارقة للعادة ، لا تفارق

---

(١) سورة الرعد : الآية ٣٨.

(٢) سورة آل عمران : الآية ٤٩.

(٣) الميزان في تفسير القرآن : ٨١/١.

الأسباب العادية في الاحتياج إلى سبب طبيعي »[١].

والمستفاد من مجموع كلامه ﷺ: أنّ العلّة وراء الولاية التكوينيّة ، أو وراء الإعجاز ، هي : من سنخ العلل الماديّة الطبيعيّة.

غاية ما في الأمر : أنّها خفيت علينا ، وأطَلَعَ اللهُ الأنبياء والأئمّة عليها ، ومن خلال اطّلاعهم على تلك العلل الماديّة الطبيعيّة الخفيّة يُحدثون الظاهرة التكوينيّة في عالم التحقّق والوجود.

فمثلاً : عِلّةُ وجود الثعبان هي البيضة ، ولكن قد تكون هناك علّة مادية أُخرى موجودة في عالم الطبيعة لم يطّلع عليها البشر ، وقد أطلع الله تعالى نبيّه موسى عليها ، فاستطاع من خلالها أن يوجد الثعبان في عالم التحقّق والطبيعة ، من غير الاحتياج إلى العلّة الطبيعيّة المعروفة.

ويستدلّ السيّد صاحب الميزان ﷺ على إثبات نظريّته بدليل يتركّب من مقدّمتين :

المقدّمة الأُولى :

إنّ الله أبى أن يجري الأُمور إلاّ بأسبابها ، وهذا قانون عامّ كلّي في النظام الكوني ، فعلى ضوئه لا بدّ أن نلتزم بأنّ هناك عللاً وأسباباً وراء الظاهرة الكونيّة الخارقة للعادة ، قد أطلع اللهُ المعصوم عليها ، وخفيت على بقيّة المخلوقات ؛ وذلك لأنّ الظاهرة الكونيّة الخارقة للعادة كغيرها من الظواهر لا بدّ أن تخضع للنظام الكوني العامّ.

---

(١) الميزان في تفسير القرآن : ٨٢/١.

المقدّمة الثانية:

لزوم المسانخة بين العلّة والمعلول، وبما أنّ الأُمور الخارقة للعادة ـ كالأُمور الناتجة عن الولاية التكوينيّة، أو الإعجاز ـ أُمور طبيعيّة موجودة في عالم الطبيعة، فلا بدّ أن تكون علّتها علّة طبيعيّة؛ للزوم المسانخة بين العلّة والمعلول، فمتى ما كان المعلول طبيعيّاً فلا بدّ أن تكون علّته طبيعيّة، وبذلك لا بدّ أن نلتزم بوجود علّة طبيعيّة ماديّة للظواهر الكونيّة الخارقة للعادة، ولكنّها خفيت علينا، وأطلع اللهُ المعصوم عليه السلام عليها.

وناقشه السيّد السبزواري قدس سره بمناقشتين:

المناقشة الأُولى: إنّ هذه القاعدة، إنّما هي مطّردة فيما سوى الله سبحانه وتعالى، فإنّه إذا كان المعلول طبيعيّاً تحتّم أن تكون علّته طبيعيّة، وأمّا إذا كان الأمر يرجع إلى الله (سبحانه وتعالى) فالمسانخة ليست بلازمة؛ إذ هو قادر (سبحانه وتعالى) على أن يوجد المعلول الطبيعي، ولو من علّة غير طبيعيّة، وهذا لا مانع منه.

المناقشة الثانية: وهي ترتكز على عدم التسليم بأنّ الظواهر الكونيّة الخارقة للعادة من الأُمور الطبيعيّة؛ إذ من الممكن أن تكون تلك الظواهر من عالم آخر، ولكن قد أوجدها الله في عالم الطبيعة، فقلب العصا ثعباناً، أو تحويل الجمادات إلى متحرّكات، ليس من الأُمور الطبيعيّة، وإنّما هي قضايا من عالم آخر، أوجدها الله في عالم الأرض والطبيعة.

والخلاصة: فإنّه لا دليل على أنّ الظواهر التكوينيّة التي يوجدها المعصوم عليه السلام بشكل خارق للعادة هي من سنخ عالم الطبيعة، حتّى يلزم القول بلزوم كون علّتها

طبيعيّة ، بل يحتمل كونها من عالم آخر ، ولكنّ الله أوجدها في عالم الطبيعة .

وإليك نصّ عبارته : «إنّ أصل القاعدة موردها العلل الطبيعيّة ، لا الفاعل المختار ، الذي هو محيط بكلّ شيء ، ويفعل ما يشاء ، مع أنّ جعل المعجزة وخارق العادة (كالولاية التكوينيّة) من عالم الطبيعة ممنوع ، بل هما من عالم آخر يظهران في ظلمات الأرض ، ولم يقم دليل على أنّ كلّ ما يظهر في عالم الطبيعة من العالم الآخر لا بدّ أن يكون من الطبيعة ، بل الدليل على خلافه ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى»(١).

والإنصاف: بأنّ هذه المناقشة منه ﰆ غير برهانيّة ، فتبقى مجرّد دعوى في قبال دعوى العلّامة الطباطبائي ﰆ ، ولكنّ المناقشة الأُولى التي أفادها تامّة ومتينة ، فإنّ لزوم المسانخة بين العلّة والمعلول ـ كما استفدنا ذلك من بعض أساتذتنا المحقّقين في علم الحكمة المتعالية ـ لا يقتضي أكثر من كون العلّة ذات خصوصيّة مؤثّرة في المعلول ، وأمّا ما زاد على ذلك كالاتّحاد في المادّة والتجرّد ، فلا يقتضيه قانون المسانخة ؛ لعدم قيام الدليل عليه .

والخلاصة : فإنّ ما اختاره السيّد صاحب الميزان ﰆ من كون العلّة وراء الظواهر التكوينيّة الخارقة للعادة من سنخ العلل الماديّة الطبيعيّة ، ولكنّها خفيّة قد اطّلع عليها المعصوم عليه السلام ، وأخفاها الله عن غيره ، لم ينهض دليل على إثباته .

النظرية الثالثة:

ومفادها : أنّ العلّة الفاعلة وراء الظاهرة التكوينيّة الخارقة للعادة ، هي : الملائكة ، حيث يستفاد من آيات القرآن الكريم أنّ الملائكة هم العلل وراء الظواهر التكوينيّة .

---

(١) مواهب الرحمن في تفسير القرآن : ١١٧/١ .

فمثلاً قوله تعالى : ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾(١) ظاهر في أنّ الله سبحانه وتعالى قد فوّض وأوكل تدبير الأُمور إلى الملائكة ، الذين عبّر عنهم بالمدبّرات ، ولكن لا بنحو الاستقلال ، كما تقدّم بيان بطلانه ، وإنّما بنحو الإفاضة .

والاستدلال بهذه الآية الشريفة يتّكئ على ثبوت الإطلاق في لسانها ، بتقريب : أنّ الآية قد أطلقت وظيفة التدبير بالنسبة للملائكة فيما يتعلّق بكلّ أمرٍ وجودي ولم تقيّد ذلك ، ممّا يعني بأنّ الملائكة هم العلل وراء تدبير الأُمور الوجوديّة ، ومن جملة الأُمور الوجوديّة والكونيّة : الظواهر الخارقة للعادة ، فتحتّم أن تكون العلّة من ورائها هم الملائكة .

وأصرح من الآية المتقدّمة في الدلالة على المطلوب ، الآيات التي تحدّثت عن سيّدتنا مريم عليها السلام ، حيث قال تعالى : ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً * فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً * قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّاً * قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَاماً زَكِيّاً﴾(٢) ، فإنّ يستفاد منها أنّ تحقّق عيسى بن مريم عليهما السلام في عالم الوجود بالشكل الإعجازي ، إنّما كان عن طريق الملك ، ممّا يؤكّد كونه العلّة وراء هذه الظاهرة الكونيّة .

وهذه النظرية بهذا المقدار لا توجد عليها أيّة ملاحظة ، ولكنّ الشأن في إثبات الإطلاق في دليلها الأوّل ، وإلغاء خصوصيّة المورد في الدليل الثاني ، بحيث يتسنّى

---

(١) سورة النازعات : الآية ٥ .

(٢) سورة مريم : الآيات ١٦ ـ ١٩ .

إثبات أنّ جميع الظواهر الكونيّة ، سيّما الخارقة للعادة ، ليست هنالك علّة من ورائها إلّا الملائكة .

النظرية الرابعة:

ومفادها : أنّ العلّة الفاعلة وراء الظاهرة الكونيّة التي تكون خارقة للعادة هي : نفس روح المعصوم عليه السلام . فالمعصوم عليه السلام في مقام إيجاد الظاهرة الكونيّة لا يحتاج إلى توسيط العلل الماديّة الخفيّة ، ولا إلى توسيط الملائكة ، بل المعصوم عليه السلام بنفسه قادر على إيجاد الظاهرة الكونيّة من غير واسطة ، فيكون هو العلّة بشكل مستقلّ ، إلّا عن مدد الله سبحانه وتعالى .

وتقريب الدليل على هذه النظرية ، بعد أن تبيّن فساد أدلّة النظريات الثلاث ، أن يقال : إنّ أصل القدرة عند المعصوم عليه السلام على التصرّف التكويني ممّا لا سبيل لإنكاره ؛ لقيام الدليل القطعي على ذلك . غاية الأمر : أنّ قدرة المعصوم عليه السلام قدرة مفاضة عليه من قِبل الله (سبحانه وتعالى) ؛ ولذلك فإنّ قدرته من سنخ قدرة الله سبحانه وتعالى ، وبما أنّ قدرة الله على إيجاد الأشياء لا تتوقّف على وجود الأسباب والوسائط ، بل يقول للشيء كن فيكون ، فكذلك قدرة المعصوم عليه السلام ، التي هي من سنخ قدرة الله تعالى ، ممّا يعني بأنّ المعصوم عليه السلام قادر على إيجاد الأشياء من غير وسائط وأسباب .

وما ذكرناه لا شبهة فيه بحسب مقام الثبوت ، وإنّما الكلام ـ إثباتاً ـ في أنّ المعصوم عليه السلام في مقام إحداث الظاهرة الكونيّة من خلال سلطنته التكوينيّة ، هل يستند إلى القدرة المباشرة لديه ؟ أم يلجأ إلى إعمال بعض الأسباب ، كالملائكة

وبعض العلل الطبيعيّة الخفيّة ، والتي تكون بمثابة الوسائط بينه وبين الظاهرة الكونيّة ؟

وأعتقد بأنّ الجواب في غاية الوضوح لمن تأمّل ولاحظ لسان الأدلّة القرآنيّة والمعصوميّة التي تحدّثت عن الولاية التكوينيّة ، سواء على مستوى المفهوم أم على مستوى المصاديق ، فإنّ الظاهر من لسان النصوص هو : أنّ المعصوم عليه السلام لا يُعمِل شيئاً لإحداث الظاهرة التكوينيّة سوى قدرته التي وهبه الله (سبحانه وتعالى) إيّاها.

فمثلاً : قوله تعالى : ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ... ﴾[1] إذا تأمّلنا في المفردات التي اشتمل عليها : ﴿أَخْلُقُ﴾ ، ﴿فَأَنفُخُ﴾ ، ﴿أُبْرِئُ﴾ ، ﴿أُحْيِي﴾ ، ولاحظنا كيفيّة إصرار القرآن الكريم ، وفي آية واحدة ، على نسبة الفعل إلى نبيّ الله عيسى عليه السلام ،سنطمئنّ بأنّ التصرّفات المذكورة قد صدرت عنه بالمباشرة ، ومن غير توسّط أسباب ووسائط ، ويتأكّد هذا الظهور مع ما ثبت لدينا آنفاً من بطلان أدلّة النظريّات الثلاث.

وكذلك عندما نعطف النظر على الروايات أيضاً ، فإنّنا سنخرج بنفس النتيجة ، فمثلاً : لو رجعنا إلى معتبرة أبي بصير رضي الله عنه ، قال : دخلتُ على أبي عبدالله عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام وقلتُ لهما : أنتما ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قال : « **نعم** ».

قلتُ : فرسول الله وارث الأنبياء ؟ عَلِمَ كُلَّ ما علموا ؟ قال لي : « **نعم** ».

---

(١) سورة آل عمران : الآية ٤٩.

فقلت: أنتم تقدرون على أنّ تحيوا الموتى، وتبرؤا الأكمه والأبرص؟ قال: «**نعم، بإذن الله**». ثمّ قال لي: «**ادنُ منّي يا أبا محمّد**»، فمَسَح يدَهُ على عيني ووجهي، وأبصرتُ الشمسَ، والسماءَ، والأرضَ، والبيوتَ، وكُلَّ شيءٍ في الدار. قال: «**أتحبُّ أن تكونَ هكذا، ولكَ ما للنّاس، وعليكَ ما عليهم يوم القيامة، أو تعود كما كنتَ، ولك الجنّة خالصاً؟**». قلتُ: أعودُ كما كنتُ. قال: فمسح على عيني، فعدتُ كما كنتُ. قال عليٌّ: فحدّثتُ به ابن أبي عمير، قال: أشهدُ أنّ هذا حقّ، كما أنّ النهار حقّ[1].

وبعد الرجوع إليها، لو تدبّرنا في فقراتها: «**فسمح يدَهُ على عيني ووجهي، وأبصرتُ الشمسَ**»، وكذلك: «**فمسح على عيني، فعدتُ كما كنتُ**»، فسوف يتحقّق لدينا الاطمئنان بأنّ الإمام عليه السلام قد أحدث تلك الظاهرة الكونيّة بنفسه، ومن غير وسائط بينه وبينها، سيّما مع عدم قيام الدليل على توسّط شيء منها، وليس يصحّ الخروج عن أمثال هذه الظهورات إلّا بما هو أقوى ظهوراً منها من الأدلّة.

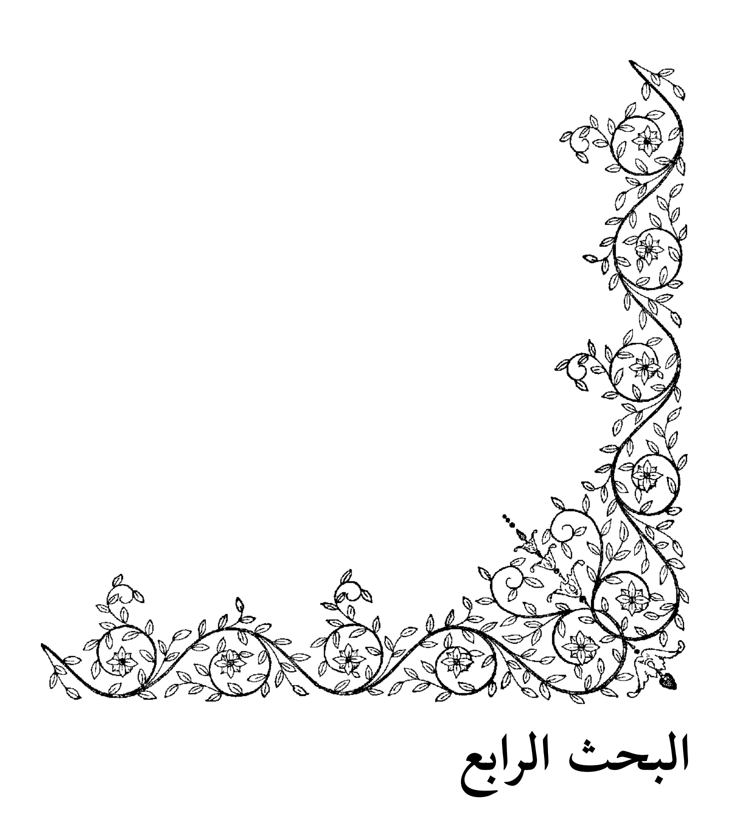
وخلاصة الكلام في هذا البحث:

أوّلاً: إنّ ظاهرة الولاية التكوينيّة، كغيرها من الظواهر الكونيّة، من جملة مظاهر قانون العلّيّة وصغرياته، وليست خرقاً له.

ثانياً: إنّ العلّة الفاعلة وراء الظاهرة الكونيّة الخارقة للعادة، على ضوء قانون العلّيّة والسببيّة، هي روح المعصوم عليه السلام وقدرته، من غير حاجة إلى توسّط الأسباب بينه وبين الحدث التكويني.

---

(١) بصائر الدرجات: ٢٨٩/٦، الباب ٣، الحديث ١.



البحث الرابع

العلاقة بين العلم والولاية التكوينيّة



بعد أن أثبتنا في البحث السابق: أنّ المعصوم عليه السلام بنفسه وبقدرته المستمدّة من القادر تعالى، هو العلّة الفاعليّة للولاية التكوينيّة، يقع البحث حول الشرط الذي تتمّ به فاعليّةُ الفاعل[1].

والمستفاد من الآيات القرآنيّة الكريمة والروايات الشريفة: أنّ شرط فعليّة الولاية التكوينيّة هو: (العلم)، ممّا يعني بأنّ كلّ مَن ملك العلم بشيء فقد ملك السيطرة على ما علم به، فمن ملك العلم بعالم الملك والملكوت كما هو الحال بالنسبة

(١) تنقّح لدينا من خلال البحث السابق: أنّ الفاعل للولاية التكوينيّة، والعلّة المحدثة للحدث التكويني هي: نفس المعصوم عليه السلام، وهنا يقع البحث حول الشرط الذي به تتمّ فاعليّة الفاعل، والذي يعبّر عنه في علم الحكمة: بشرط المقتضي، أو شرط الفاعل.

والذي يقتضيه الدليل: أنّ الشرط الذي تتمّ به فاعليّة الفاعل للولاية التكوينيّة ـ كما سيتّضح ـ هو: العلم. وعليه: فالفاعل للولاية التكوينيّة نظير: النّار بالنسبة للإحراق، والعلم الذي هو شرط المقتضي نظير: اقتراب الجسم القابل للاحتراق ـ كالورقة ـ من النّار التي هي علّة للإحراق، فكما أنّ النّار من غير اقترابها من الجسم، أو اقتراب الجسم منها، لا يمكن أن يتحقّق منها الإحراق، كذلك صاحب الولاية التكوينيّة، فإنّه من غير العلم لا يمكن أن تتحقّق آثار ولايته.

للسادة المعصومين عليهم السلام كانت له السيطرة على كلا العالمين.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ثلاثة أدلّة:

الدليل الأوّل ـ القرآن الكريم:

بتقريب: أنّ الظاهر من الآيات القرآنية أنّ الولاية التكوينيّة إنّما أُعطيت لبعض الأشخاص دون غيرهم، لوجود العلم عندهم، ويمكن استفادة ذلك من عدّة آيات قرآنيّة، منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَؤُا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ * قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[١].

فإنّ هذه الآية الشريفة عندما تحدّثت عن أحد أصحاب الولاية التكوينيّة وهو آصف بن برخيا، وصفته بأنّ لديه علماً من الكتاب: ﴿الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾، وهذا الوصف يشعر بأنّه هو علّة قدرة صاحبه وسيطرته على الكونيّات، طبقاً للقاعدة البلاغية المعروفة: «الإسناد للوصف مشعر بالعلّيّة»[٢]؛

(١) سورة النمل: الآيات ٣٨ ـ ٤٠.

(٢) أشار البلاغيّون لهذه القاعدة إشارة عابرة في مبحث: الفصل والوصل من علم المعاني، عند تعرّضهم إلى أقسام الاستئناف، وبحثهم حول أبلغيّة الاستئناف المبنيّ على صفة ما استؤنف عنه، فلاحظ ما أفاده التفتازاني في كلا شرحيه على تلخيص المفتاح: المطوّل: ٤٥٠، والمختصر: ١٥٣.

إذ على ضوء هذه القاعدة نستفيد أنّ العلم دخيل في القدرة والولاية التكوينيّة.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوْا مِن أَقْطَارِ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوْا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾(١).

فإنّ الظاهر من هذه الآية أيضاً: أنّ اختراق السماوات والأرضين، والذي هو عبارة عن مظهر من مظاهر الولاية التكوينيّة، لا يتمّ إلّا بسلطان، بناءً على أنّ المراد من السلطان في مثل المقام هو: العلم أو البرهان والحجّة، اللذان هما أمران علميّان ـ كما احتمل ذلك العلّامة الطباطبائي قدس سره(٢) ـ وهذا يعني بأنّ العلم دخيل في امتلاك القدرة على التصرّف في الظواهر الكونيّة، إيجاداً وإعداماً.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ﴾(٣)، وهو ظاهر في أنّه من خلال القرآن الكريم يمكن تسيير الجبال، وتقطيع الأرض، والتكلّم مع الموتى، وهذه ظواهر كونيّة لا تتحقّق إلّا لمن كان صاحب سلطة تكوينيّة على عالم الوجود.

وقد جاء في الرواية عن الإمام الكاظم عليه السلام تفسيراً لهذه الآية المباركة أنّه قال: **«إنّ الله يقولُ في كتابه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْكُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ﴾»**، ثمّ قال: **«وقد ورثنا نحن هذه القرآن الذي فيهِ ما تُسيَّر به الجبال، وتُقطَّع به البلدان، وتحَيا به الموتى»**(٤).

---

(١) سورة الرحمن: الآية ٣٣.

(٢) الميزان في تفسير القرآن: ١٠٧/١٩.

(٣) سورة الرعد: الآية ٣١.

(٤) الكافي: ٢٢٦/١.

وظاهر كلام الإمام عليه السلام : أنّ الأمر الذي يتمُّ من خلاله إحياء الموتى ، وتسيير الجبال هو أمر علمي مستفاد من القرآن الكريم .

٤ ـ قوله تعالى : ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هٰذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ * وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾(١) .

وكذلك قوله تعالى : ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمانَ وَكُلّاً آتَيْنَا حُكْماً وَعِلْماً وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾(٢) .

والذي تشعر به الآيتان الكريمتان هو التركيز على وجود ثمّة علاقة وربط بين علم سليمان عليه السلام بمنطق الطير وبين كون الطير داخلاً تحت هيمنته وسلطنته .

والحاصل : من مجموع هذه الآيات القرآنيّة ، والتي تتفاوت في قوّة ظهور دلالتها على المطلوب ، أنّ شرطَ فاعليّة فاعل الولاية التكوينيّة هو العلم . وهذا يعني وجود علاقة واضحة بين زيادة العلم الإلهي عند الإنسان وبين اتّساع دائرة ولايته التكوينيّة .

ومن هنا أصبح المعصومون عليهم السلام هم الأجلى الأتمّ للولاية التكوينيّة ؛ لأنّ سعة العلم عندهم ليست عند غيرهم ، وأصبح غيرهم أضيق حدوداً في دائرة ولايته التكوينيّة ؛ إذ بمقدار العلم المُفاض تتّسع دائرة الولاية التكوينيّة وتضيق .

---

(١) سورة النمل : الآيتان ١٦ و ١٧ .

(٢) سورة الأنبياء : الآية ٧٩ .

الدليل الثاني ـ النصوص الروائيّة :

فمنها :

١ ـ ما رواه في بصائر الدرجات ، عن محمّد بن عبدالجبّار ، عن أبي عبدالله البرقي ، عن فضالة بن أيّوب ، عن عبدالصمد بن بشير ، عن أبي عبدالله عليه‌السلام ، قال : «**كان مع عيسى بن مريم حرفان يعمل بهما ، وكان مع موسى عليه‌السلام أربعة أحرف ، وكان مع إبراهيم ستّة أحرف ، وكان مع آدم خمسة وعشرون حرفاً ، وكان مع نوح ثمانية ، وجمع ذلك كلّه لرسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله**»[١].

وتؤيّد هذه الرواية المعتبرة عدّة روايات أُخرى :

منها: ما رواه ثقة الإسلام الكليني : عن الحسين بن محمّد الأشعري ، عن معلّى ابن محمّد ، عن أحمد بن محمّد بن عبدالله ، عن عليّ بن محمّد النوفلي ، عن أبي الحسن : صاحب العسكر عليه‌السلام ، قال : سمعته يقول : «**اسم الله الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً ، كان عند آصف حرف ، فتكلّم به ، فانخرقت له الأرض فيما بينه وبين سبأ ، فتناول عرش بلقيس حتّى صيّره إلى سليمان ، ثمّ انبسطت الأرض في أقلّ من طرفة عين ، وعندنا منه اثنان وسبعون حرفاً ، وحرف عند الله مستأثر به في علم الغيب**»[٢].

---

(١) بصائر الدرجات : الجزء ٤، الباب ١٢، الحديث ٤. وسند الرواية معتبر ؛ إذ يرويها صاحب البصائر وهو الثقة الثبت ، عن محمّد بن عبدالجبّار ، وهو : الشيباني الثقة ، عن أبي عبدالله البرقي ، وهو محمّد بن خالد بن عبدالرحمن الثقة ، عن فضالة بن أيّوب ، وهو الأزدي الثقة ، عن عبدالصمد بن بشير ، وهو العرامي العبدي ، الذي قيل في حقّه : ثقة ثقة .

(٢) الكافي : ٢٨٨/١، كتاب الحجّة ـ الباب ٣٦، الحديث ٣.

وهي صريحة في أنّ علم آصف بن برخيا بالاسم الأعظم كان موجباً لفعليّة سلطته التكوينيّة على حدود الزمان والمكان.

ومنها: ما عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**يا سليمان ويا جندب**»، قالا: لبّيك يا أمير المؤمنين. قال عليه السلام: «**لقد أعطانا الله رُبّنا ما هو أجلّ وأعظم وأعلى وأكبر من هذا كلّه**». قلنا: يا أمير المؤمنين، ما الذي أعطاكم؟ ما هو أعظم وأجلّ من هذا كلّه؟ قال: «**قد أعطانا ربّنا عزّ وجلّ عِلْمَنا للاسم الأعظم، الذي لو شئنا خرق السماوات والأرض، والجنّة والنار، ونعرج به إلى السماء، ونهبط به إلى الأرض، ونغرب ونشرق، وننتهي به إلى العرش فنجلس عليه بين يدي الله (عزّ وجلّ)، ويطيعنا كلّ شيء، حتّى السماوات والأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب والبحار والجنّة والنّار.**

أعطانا الله ذلك كلّه بالاسم الأعظم، الذي علّمنا وخصّنا به، ومع هذا كلّه نأكل ونشرب، ونمشي في الأسواق، ونعمل هذه الأشياء بأمر ربّنا، ونحن عباد الله المكرمون، الذين لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون»[(١)].

ومنها: ما جاء عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «**إنّ الله عزّ وجلّ جعلَ اسمه الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً.. وأعطى عيسى منها حرفين، وكان يحيي بهما الموتى، ويبرئ بهما الأكمه والأبرص، وأعطى محمّداً صلى الله عليه وآله اثنين وسبعين حرفاً**»[(٢)].

---

(١) بحار الأنوار: ٢١١/٤.

(٢) الكافي: ٤٧٠/١.

وهذه الرواية أيضاً كسابقاتها ، صريحة في أنّ العلم هو شرط فعليّة الولاية التكوينيّة ، وكأنّ هذا المعنى ـ لكثرة تركيز الروايات عليه ـ قد أصبح مرتكزاً في أذهان أصحاب المعصومين عليهم السلام ، ولذلك عندما دخل أبو بصير على الإمامين الصادقين عليهما السلام ـ كما في الرواية المتقدّمة عنه بسند معتبر ـ قال : قلتُ لهما : أنتما ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قال : « **نعم** ».

قلتُ : فرسول الله وارث الأنبياء ؟ عَلِمَ كُلَّ ما علموا ؟ قال لي : « **نعم** ».

فقلت : أنتم تقدرون على أنّ تحيوا الموتى ، وتبرؤا الأكمه والأبرص ؟ قال : « **نعم ، بإذن الله** ». ثمّ قال لي : « **ادنُ منّي يا أبا محمّد** » ، فمَسَح يدَهُ على عيني ووجهي ، وأبصرتُ الشمسَ ، والسماءَ ، والأرضَ ، والبيوتَ ، وكُلَّ شيءٍ في الدار[1].

إذ الذي يظهر من تفريع أبي بصير سؤاله عن القدرة ، على سؤاله عن العلم هو : وجود الارتكاز لديه بأنّ العلم متى ما توفّر فقد تحقّق شرط اقتضاء الولاية التكوينيّة .

الدليل الثالث ـ الوجدان :

وتقريبه : بأنّ الواقع الوجداني شاهد على أنّ الولاية التكوينيّة ذات ارتباط وثيق بالعلم والمعرفة المتعلّقة بالمولّى عليه ، ولنا أن نبيّن هذا المعنى ـ كما استفدناه من كلمات بعض الأساتيذ ـ بمثالين :

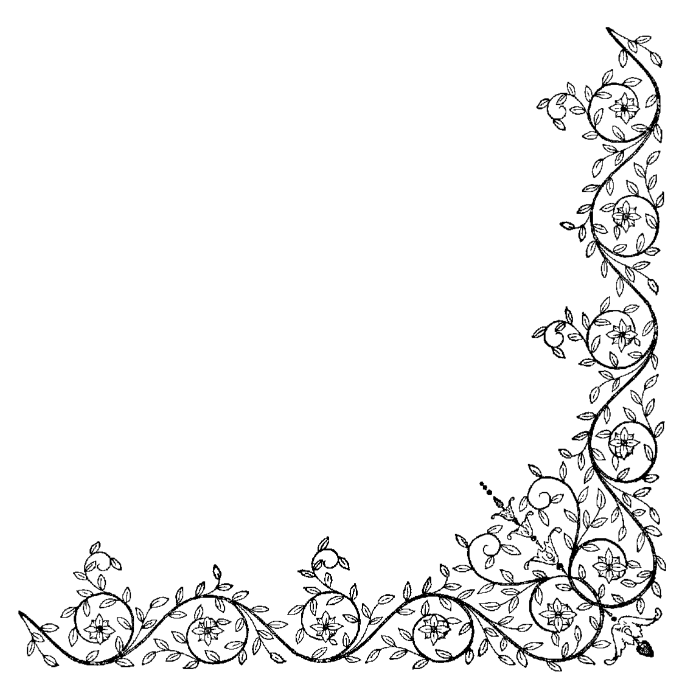
---

(١) بصائر الدرجات : ٢٨٩/٦ ، الباب ٣ ، الحديث ١ .

المثال الأوّل: السيطرة على عالم الفضاء؛ إذ قبل التطوّر العلمي لم يكن الإنسان صاحب سيطرة وهيمنة على عالم الفضاء، ولكنّه بعد تطوّر العلم استطاع إخضاع الفضاء لهيمنته وسيطرته في الجملة.

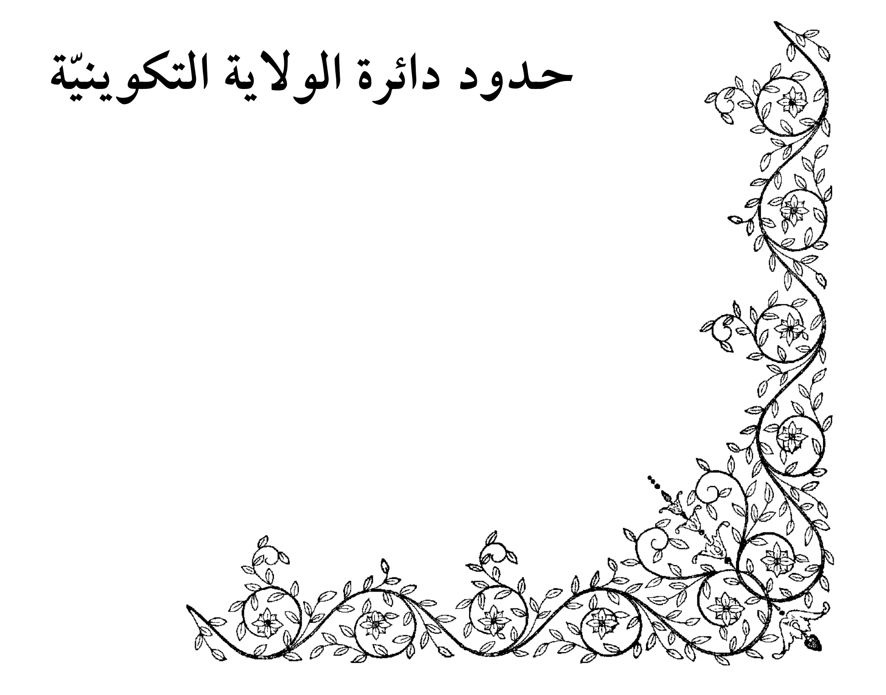
المثال الثاني: السيطرة على عالم الأجنّة، فإنّ العارف بعلم الأجنّة في زماننا المعاصر يستطيع من خلال معرفته أن يسيطر ويتحكّم في صفات الجنين وهو في بطن اُمّه في الجملة.

والخلاصة: فإنّ العلم له نحوٌ من الدخل في تحقّق الولاية التكوينيّة عند صاحبه، وإذا كان العلم البسيط يوجب للإنسان نوعاً من السيطرة والهيمنة على متعلّقه، فكيف بالعلم الموجود عند محمّد وآله عليهم السلام، وهو: العلم الذي لا حدّ له إلّا أنّه لا حدّ له، وبمقداره كانت ولايتهم على الكائنات، فكانت شاملة لجميع العوالم لإحاطتهم العلميّة بجميعها.



البحث الخامس

حدود دائرة الولاية التكوينيّة



وهذا البحث يقع في جهتين :

الجهة الأُولى : جهة المتعلّق .

الجهة الثانية : جهة الزمان .

الجهة الأُولى ـ جهة المتعلّق

والبحث في هذه الجهة يدور حول : سعة الولاية التكوينيّة من ناحية المتعلّق الذي تتعلّق به ، بمعنى أنّ محور البحث هو : هل أنّ الولاية التكوينيّة تشمل كلّ المتعلّقات الكونيّة والخارجيّة ؟ أم تشمل بعض المتعلّقات الوجوديّة دون بعضها الآخر ؟ وبعبارة أُخرى : هل يمكن أن تتعلّق الولاية التكوينيّة بكلّ أمر وجودي في الكون ، إحداثاً وإعداماً ، أم لا ؟

وتحقيق المطلب يتمّ ببيان نقطتين :

النقطة الأُولى : بيان الأدلّة الدالّة على ضيق المتعلّق

قد يستدلّ على ضيق حدود دائرة الولاية التكوينيّة من ناحية المتعلّق بقوله

سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾[١].

بتقريب: أنّ قوله: ﴿لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي ﴾صريح في طلب عدم إعطاء الملك الذي أُعطي لنبيّ الله سليمان عليه السلام لأحد من بعده، ولازم ذلك أن تكون ولاية محمّد وآل محمّد عليهم السلام التكوينيّة في دائرة أضيق من الدائرة الذي كان فيها ملك سليمان وسلطنته، وهذا يعني بأنّ متعلّق الولاية التكوينيّة عند الأئمّة عليهم السلام لا يشمل جميع الأُمور الوجوديّة، وإلّا للزم أن تكون سلطنتهم على الكون أوسع من سلطنة سليمان عليه السلام.

ولكن يلاحظ على هذا الاستدلال:

أنّ المقصود من البعديّة في الآية المباركة: ﴿لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي ﴾ إمّا البعديّة الزمانيّة، وإمّا البعديّة الرتبيّة.

أمّا البعديّة الزمانيّة: فهي بمعنى: أنّ كلّ من يأتي من بعد النبيّ سليمان عليه السلام بحسب التسلسل الزمني، لا يتيسّر له أن يصل إلى ملكه.

وأمّا البعديّة الرتبيّة: فهي بمعنى أنّ هذه الرتبة من الملك والولاية، لا تتيسّر لمن هو أدنى مرتبة وفضلاً من النبيّ سليمان عليه السلام.

فإن كان المقصود من البعديّة في الآية، هي: البعديّة الرتبيّة، فالآية لا تشمل محمّداً وآل محمّد عليهم السلام؛ لأنّهم فوقه في الرتبة، كما سيأتي بيانه مبرهناً في البحث السادس، فتكون الآية ـ حينئذٍ ـ لا دلالة لها على المطلوب من هذه الناحية.

وإن كان المقصود من البعديّة: البعديّة الزمانيّة، فولاية آل محمّد عليهم السلام بشقّيها:

(١) سورة ص: الآية ٣٥.

التكوينيّة والتشريعيّة ،كانت قبل ولاية النبيّ سليمان عليه السلام وسلطنته بحسب التسلسل الزمني ، وهذا ما تؤكّده الأحاديث الكثيرة الآتي ذكرها في طيّ البحث اللّاحق ، والتي تؤكّد على أنّ: النبوّة ما تكاملت لنبيّ إلّا بعد الإقرار بولايتهم عليهم السلام ، ممّا يعني بأنّ ولاية آل محمّد عليهم السلام متقدّمة على ولاية سليمان عليه السلام زماناً ، كما هي متقدّمة رتبة ، وإذا كانت ولايتهم التكوينيّة متقدّمة كذلك ، فإنّها لا تكون مشمولة لدعاء سليمان عليه السلام .

وعليه : فسواء كان المراد من البعديّة : البعديّة الرتبية ، أو البعديّة الزمانيّة ، فإنّ الآية لا تشمل ولاية محمّد وآل محمّد عليهم السلام ؛ لأنّها متقدّمة على ولاية سليمان رتبة وزماناً[(١)].

والذي يؤكّد ما ذكرناه من ضيق دائرة ولاية سليمان عليه السلام بالنسبة إلى حدود دائرة الولاية عند المعصومين عليهم السلام ، إنّ القرآن الكريم في قوله : ﴿ **قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ** ﴾ بعد أن انتهى من بيان طلب سليمان عليه السلام شرع في بيان حدود ملك النبيّ سليمان عليه السلام ، فقال : ﴿ **فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ * وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ * وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ * هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾[(٢)] ، فركّز على بيان مظهرين لملك النبيّ سليمان عليه السلام وسلطنته ، وهما :

---

(١) واحتمل بعض أجلّاء أساتذتنا (دام علاه) بأنّ الملكيّة التي تعلّق بنفيها دعاء النبيّ سليمان عليه السلام هي الملكيّة العرضيّة ، بينما الملكيّة والسلطنة التكوينيّة عند أهل البيت عليهم السلام من مقتضيات ذواتهم المقدّسة عليهم السلام ، فهي ملكية ذاتيّة ، وبذلك لا يشملها طلب النبيّ سليمان عليه السلام ، وهو احتمال وجيه لم أعرف من سبقه إليه .

(٢) سورة ص : الآيات ٣٦ ـ ٣٩.

المظهر الأوّل: السلطنة على الرياح ، بحيث كان سليمان عليه السلام يجلس على الريح ، وهي كانت تقلّه من مكان إلى آخر ، بل كان يأمرها فكانت تتحرّك خضوعاً لأمره كيفما أراد ، وهذا كان مظهراً من مظاهر سلطنته وملكه الذي لا ينبغي لأحد من بعده.

المظهر الثاني: السلطنة على الجنّ والشياطين.

فغاية ما ذكره القرآن الكريم لنبي الله سليمان عليه السلام من الملك ، هو عبارة عن سلطنته على الرياح ، وسلطنته على الشياطين والجنّ ، مضافاً إلى سلطنته على الطير وبعض الحيوانات ، كما يستفاد من آيات أُخرى ، وعند المقارنة بين هذا الملك وبين الملك الذي أُعطيَ لمحمّد وآل محمّد عليهم السلام ، سنكتشف بأنّ ملك النبيّ سليمان عليه السلام لا يضاهي جزء ملكهم عليهم السلام ، وهذا ما نطقت به الكثير من النصوص الواردة عنهم عليهم السلام :

فمنها: ما رُويَ عن الإمام الكاظم عليه السلام ، قال : « **قد والله أُوتينا ما أُوتي سليمان وما لم يؤت سليمان ، وما لم يؤت أحد من العالمين ، قال الله عزّ وجلّ في قصّة سليمان: ﴿هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ، وقال عزّ وجلّ في قصّة محمّد صلى الله عليه وآله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[1]** »[2].

ومنها: ما عن زيد الشحّام ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: **﴿هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾** ، قال : « **أُعطي سليمان ملكاً عظيماً ، ثمّ جرت هذه الآية في رسول الله صلى الله عليه وآله ، وكان له أن يعطي ما يشاء مَن يشاء ، ويمنع مَن يشاء ، وأعطاه الله أفضل ممّا أعطى سليمان ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ**

---

(١) سورة الحشر : الآية ٧.

(٢) تفسير البرهان : ٦/ ٤٨٠.

فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾»[١].

ومنهـا: ما روي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه ، قال : كنّا جلوساً عند أمير المؤمنين عليه السلام بمنزله لمّا بويع عمر بن الخطّاب ، قال : كنت أنا والحسن والحسين عليهما السلام ومحـمّد بـن الحنفيّة ومحمّد بن أبي بكر وعمّار بن ياسر والمقداد بن الأسود الكندي (رضي الله عنهم) ، قال ابنه الحسن عليه السلام : « **يا أمير المؤمنين ، إنّ سليمان سأل ربّه ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده ، فأعطاه ذلك ، فهل ملكت ممّا ملك سـليمان بـن داود** عليه السلام **؟** » ، فقال عليه السلام : « **والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة ، إنّ سليمان بن داود سأل الله عزّ وجلّ الملك وأعطاه ، وإنّ أباك ملك ما لم يملكه بعد جدّك رسول الله** صلى الله عليه وآله **أحد قـبله ، ولا يملكه أحد بعده** » ، فقال له الحسن عليه السلام : « **نريد أن ترينا** عليه السلام **ممّا فضّلك الله به من الكرامة ؟** » ، فقال عليه السلام : « **أفعلُ إن شاء الله..** » ، فقال الحسن عليه السلام : « **يا أمير المؤمنين ، إنّ سليمان بن داود** عليه السلام **كان مطاعاً بـخاتمه ، وأمـير المـؤمنين بـماذا يُـطاع ؟** » ، فقال عليه السلام : « **أنا عين الله في أرضه ، أنا لسان الله الناطق في خلقه ، أنا نور الله الذي لا يُطفأ ، أنا باب الله الذي يؤتى منه ، وحجّته على عباده** »[٢].

وكلّ هذه الروايات تأكيد لما أوضحناه من : أنّ ما طلبه النبيّ سليمان عليه السلام لا يشمل محمّداً وآل محمّد عليهم السلام ؛ لخروجهم تخصّصاً عن موضوع طلبه ؛ إذ عرفتَ بأنّ موضوع طلبه هو : عدم تيسّر سلطنةٍ كسلطنته لأحد من بعده ، بـينما سـلطنة آل محـمّد عليهم السلام وولايتهم متقدّمة رتبةً وزماناً على ولايته وسلطنته ، ممّا يعني بأنّ الآية الشريـفة لا دلالة لها على ضيق متعلّق ولايتهم التكوينيّة عليهم السلام .

---

(١) تفسير البرهان : ٦/٤٨٣.

(٢) تفسير البرهان : ٦/٤٨٣.

النقطة الثانية: بيان الأدلّة الدالّة على سعة المتعلّق.

والأدلّة التي يمكن الاستدلال بها على سعة متعلّق ولايتهم عليهم السلام عبارة عن: الروايات الواردة عنهم عليهم السلام، والتي تؤكّد على سعة متعلّق الولاية التكوينيّة، وإليك بعض هذه الروايات:

منها: ما عن أبي جعفر عليه السلام: «**إنّ الله أقدرنا على ما نريد، فلو شئنا أن نسوق الأرض بأزمّتها لسقناها**»(١).

ومنها: ما عن سماعة بن مهران، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «**إنّ الدنيا تمثّل للإمام في فلقة الجوز، فما تعرض لشيء منها، وإنّه ليتناولها من أطرافها كما يتناول أحدكم من فوق مائدته ما يشاء، فلا يعزب عنه منها شيء**»(٢).

ومنها: ما جاء عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «**وروح القدس ثابت، يرى به ما في شرق الأرض وغربها، وبرّها وبحرها**»، قلت: جعلتُ فداك، يتناول الإمام ما ببغداد بيده؟ قال: «**نعم، وما دون العرش**»(٣).

ومنها: ما عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديثه لحبّابة الوالبيّة: «**والإمام لا يعزب عنه شيء يريده**»(٤).

والمستفاد من مجموع هذه الروايات، ومثلها كثير، أنّ ولاية آل محمّد عليهم السلام من جهة المتعلّق في غاية السعة.

---

(١) بحار الأنوار: ٤٦/٢٤٠، الحديث ٢٣.

(٢) بصائر الدرجات: ج٨، الباب ١٤.

(٣) بحار الأنوار: ١٧/١٠٦، الحديث ١٦.

(٤) الكافي ـ كتاب الحجّة: الباب ٨١، الحديث ٣.

الجهة الثانية : جهة الزمان

والبحث في هذه الجهة يقع في نقطتين :

النقطة الأُولى :

ويدور البحث فيها حول : أنّ الولاية التكوينيّة ، هل هي ولاية فعليّة مطلقة ؟ أم هي ولاية مقيّدة محدودة ؟ فإنّ الولاية التكوينيّة إن كان يتّسع لها فعل المعصوم عليه‌السلام في كلّ آن من آنات الزمان ، فهي ولاية فعليّة ، وإن كان لا يتّسع لها فعل المعصوم عليه‌السلام إلّا في بعض الآنات الزمانيّة فقط ، فهي ولاية مقيّدة .

وعلى كلا التصويرين تختلف حدود دائرة الولاية التكوينيّة سعة وضيقاً من ناحية الفعل ؛ إذ على القول بأنّ الولاية التكوينيّة ولاية فعليّة ، يلزم أن تكون دائرة الولاية التكوينيّة واسعة الحدود بالمستوى الذي لا يعجز فيه المعصوم عليه‌السلام عن شيء ، في مختلف الأوقات والأزمان ، وأمّا على القول بأنّ الولاية التكوينيّة ولاية مقيّدة ، فلازم ذلك أن تكون الولاية التكوينيّة ضيّقة الحدود .

ويوجد لدينا في المسألة اتّجاهان :

الاتّجاه الأوّل :

وهو الذي يرى بأنّ الولاية التكوينيّة ولاية إشائيّة ، وليست ولاية فعليّة ، وقد تبنّى هذا الاتّجاه بعض المعاصرين في كتابه : (الإمامة وقيادة المجتمع) ، ويمكن الاستدلال على هذا الاتّجاه وتأييده بدليلين :

الدليل الأوّل : ما أشار إليه بعض المعاصرين ـ وقد تقدّم بيانه ، وتقدّمت مناقشته ـ وهو : عبارة عن قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ **وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ**

لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً * وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَراً رَسُولاً ﴾[1]، حيث يعلّق على هذه الآيات الكريمة بقوله: أمّا لو أراد القائلون بالولاية التكوينيّة: أنّ المعصوم عليه السلام يتمكّن دائماً أن يفعل ما يريد (كما هو مبنى القائلين بأنّ الولاية التكوينيّة ولاية فعليّة)، أي: لا يعجز عن شيء فهذا خلاف صريح القرآن[2].

مناقشة الاستدلال:

ولكنّ ما أفاده لا يخلو عن نظر؛ لما أثرناه سابقاً حول عدم دلالة الآيات الشريفة على نفي فعليّة الولاية التكوينيّة[3]، ونضيف إلى ذلك، وهو المهمّ: أنّ الآية اللّاحقة لهذه الآيات، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَراً رَسُولاً * قُل لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِنَ السَّمَاءِ مَلَكاً رَسُولاً ﴾[4] ظاهرة في أنّ المشركين كانوا يعتقدون بأنّ المرسل عن الله لا يمكن أن يكون منهم، بل لا بدّ أن يكون شخصاً يختلف عنهم، كأن يكون من الملائكة مثلاً.

---

(١) سورة الإسراء: الآيات ٩٠ ـ ٩٣.

(٢) الإمامة وقيادة المجتمع: ١٢٧.

(٣) راجع: الصفحة ٥٦ من هذا الكتاب.

(٤) سورة الإسراء: الآيتان ٩٤ و ٩٥.

ومن هذا المنطلق فإنّ طلب المشركين من النبيّ ﷺ لتلك الأُمور التي عرضتها الآيات ، لا بما هو ﷺ من سنخ البشر ، بل بما هو من غيرهم ، ولذلك فإنّ النبيّ ﷺ لم يستجب لهم ، وركّز على صفة البشريّة الموجودة لديه ﷺ ، وهذا يستفاد من ملاحظة الآية التي تتلو تلك الآيات ، وهي قوله تعالى: ﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً**﴾.

والدليل على وجود ذلك التصوّر عندهم هو قوله تعالى: ﴿**وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَراً رَسُولاً * قُل لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِنَ السَّماءِ مَلَكاً رَسُولاً**﴾، فبيّن النبيّ ﷺ خطأ هذا الاعتقاد في قوله تعالى: ﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً**﴾.

وخلاصة الكلام:

فإنّ النبيّ ﷺ لم يستجب لهم في طلبهم ، ولكن لا لعدم قدرته على ذلك ، وإنّما لأنّ استجابته معناها تقريرهم على اعتقادهم الخاطئ ، فكان عليه عليه السلام أن يبيّن لهم خطأ اعتقادهم ، وانّه ليس يختلف عن البشر ، بل هو رسول من جنس البشر.

وعليه: فالآية ليست في صدد نفي الولاية التكوينيّة الفعليّة عن النبيّ الأعظم ﷺ ، وإنّما هي في صدد إثبات صفة البشريّة للرسول ﷺ ، وإثبات خطأ المعتقد الذي كان يعتقده المشركون ، وهذا ما يفهم من مجموع الآيات القرآنيّة ، فالاستدلال بهذه الآيات غير تامّ.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿**قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ**

اللهُ ﴾[١]؛ إذ المستفاد من هذه الآية المباركة أنّ النبيّ ﷺ لا يتّسع فعله لكلّ ما يريد، بل هو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرّاً إلّا ما شاءه الله له، وهذا يعني أنّ ولايته ﷺ التكوينيّة ولاية إشائيّة، وليست ولاية فعليّة.

والجواب عن هذا الدليل:

أنّ النفي في الآية: ﴿قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً ﴾ يحتمل أن لا يكون نفياً للفعليّة، وإنّما هو نفي للاستقلاليّة، بمعنى: أنّ النبيّ ﷺ لا يملك لنفسه استقلالاً نفعاً ولا ضرّاً، وإنّما يملك ذلك بمشيئة الله سبحانه وتعالى[٢].

وإذا كان المقصود من النفي في الآية، هو: نفي الاستقلاليّة، فهي لا ربط لها حينئذٍ بمورد الكلام، فإنّ الآية تنفي عن النبيّ ﷺ وعن غيره الاستقلال في امتلاك النفع والضرّ، وهذا مسلّم عند الجميع بما فيهم القائلون بالولاية التكوينيّة.

الاتّجاه الثاني:

وهو الذي يرى أنّ الولاية التكوينيّة ولاية فعليّة عند المعصوم عليه السلام، سواء احتاج إليها أم لا، فهي موجودة عنده (صلوات الله وسلامه عليه) بصورة فعليّة دائماً.

ويمكن تأييد هذا الاتّجاه بثلاثة مؤيّدات:

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٨٨.

(٢) يقول الشيخ المطهّري قدس سره: «أمّا ما جاء في بعض آيات القرآن: ﴿قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً ﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٨٨]، فإنّه يعني أنّ الذي يملك أصلاً كلّ نفع وضرّ هو الله، وإنّ قدرتي على نفعي وضرري هي أيضاً من الله وليست من عندي، وإلّا فكيف يمكن أن يملك النّاس إلى حدٍّ مّا نفعهم وضرّهم، ثمّ يكون النبيّ ﷺ أدنى من أُولئك في ذلك» ـ الولاء والولاية: ٥٩.

الأوّل: القرآن الكريم؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿**هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾[(١)]، بتقريب: أنّ الآية الكريمة ظاهرة في أنّ الولاية التكوينيّة التي كانت عند سليمان عليه السلام ـ من باب الإعجاز ـ كانت ولاية مطلقة وفعليّة، وهذه الولاية التي كانت عنده عليه السلام أعطاها الله لمحمّد وآل محمّد مع الزيادة، فلزم أن تكون الولاية الموجودة عندهم عليهم السلام ولاية فعليّة ومطلقة.

الثاني: وهو يبتني على ما نقّحناه في الأبحاث السابقة، من أنّ شرط فاعليّة الفاعل للولاية التكوينيّة هو: العلم، بمعنى: أنّه متى ما وُجدَ العلم تحقّقت الولاية التكوينيّة، وكلّ من ملك العلم بشيء ملك القدرة عليه، وبما أنّ علم محمّد وآل محمّد عليهم السلام علم فعلي، كما هو مبرهن عليه في محلّه، فولايتهم التكوينيّة المنبعثة عن ذلك العلم لا بدّ أن تكون ولاية فعليّة؛ لأنّها تتحقّق بتحقّقه، فإذا كان هو فعليّاً، كانت هي كذلك، سواء احتاجوا إليها أم لم يحتاجوا.

الثالث: الروايات الخاصّة التي مرّ ذكر بعضها، ومنها: الرواية المرويّة عن أبي جعفر عليه السلام: «**إنّ الله أقدرنا على ما نريد، ولو شئنا أن نسوق الأرض بأزمّتها لسقناها**»، فإنّها ظاهرة في أنّ الله (عزّ وجلّ) أعطاهم القدرة الفعليّة على التصرّف، غاية الأمر بأنّهم عليهم السلام يتصرّفون بهذه القدرة متى ما أرادوا.

ومثل هذه الرواية روايات كثيرة، مرّ ذكر بعضها، ويأتيك ذكر البعض الآخر، ومن خلال مجموعها يُستظهر قوياً: بأنّ الولاية التكوينيّة ولاية فعليّة وليست ولاية مقيّدة.

---

(١) سورة ص: الآية ٣٩.

النقطة الثانية:

في أنّ الولاية التكوينيّة الموجودة عند محمّد وآله عليهم السلام هل هي مقصورة على حال حياتهم عليهم السلام فقط ؟ أم أنّها مستمرّة معهم حتّى بعد موتهم ؟[١]

وقد أفاد سيّدنا الأُستاذ الروحاني (دام ظلّه الشريف) في شرحه على المكاسب ما هذا نصّه: «وعليه: فالروايات المتواترة المتضمّنة للمعجزات والكرامات، الصادرة عن المعصومين عليهم السلام ، كالتصرّف الولائي في الفرش، وصيرورته أسداً مفترساً، وما شاكل، إنّما نلتزم بها ونعتقد من غير إلتزام بالتأويل، كيف! ونرى أنّهم عليهم السلام بعد موتهم، تصدر عنهم كراماتٌ من: إبراء المريض الذي عجز الأطباء عن إبرائه، وحلّ معضلات الأُمور، وما شاكل. وليس ذلك إلّا لما ذكرناه ـ أي لثبوت الولاء التكويني لهم عليهم السلام ـ»[٢].

وما أفاده (دام ظلّه) ظاهر في أنّ الولاية التكوينيّة من جهة الزمان، كما أنّها ثابتة للمعصومين عليهم السلام في عالم الدنيا، كذلك هي ثابتة لهم بعد الموت والانتقال عن عالم المادة.

ويمكن الاستدلال لما أفاده سيّدنا الأُستاذ المحقّق (دام علاه) وتأييده بثلاثة أُمور:

---

(١) جاء في كتاب (الندوة): ٩١/١ ما هذا نصّه: «أنا مع السائل فيما يطرح ؛ لأنّ هذه الأبحاث هي أبحاث جدليّة، وقد لا تكون فيها فائدة، فسواء كانت لدى النبيّ صلى الله عليه وآله ولاية تكوينيّة، أم لم تكن فلقد ذهب إلى ربّه، وهو لا يعيش بيننا الآن»، وكلامه ظاهر في أنّ الولاية التكوينيّة إنّما هي مقتصرة على حال الحياة، وبما أنّ المعصومين عليهم السلام قد فارقوا الدنيا فلا وجه للبحث عن ولايتهم التكوينيّة.

(٢) منهاج الفقاهة: ٢٦٩/٤.

الأمر الأوّل:

لقد ثبت في علم الحكمة : أنّ النفس من الأُمور المجرّدة التي لا علاقة لها بالبدن عدماً ، ممّا يعني بأنّ موت البدن لا يعني موت النفس ، بل هناك ثمّة انفكاك بينهما ، فالنفس بما أنّها من الأُمور المجرّدة فإنّ لها بقاءاً وامتداداً حتّى بعد موت البدن ، وتوقّفه عن الحركة ، وإذا كان ذلك تامّاً كما هو مقرّر في علم الحكمة ، فنفوس الأئمّة عليهم السلام باقية بعد موتهم ، ومع بقائها فكما كانت لها الولاية التكوينيّة حال تعلّقها بالبدن ، كذلك لها الولاية التكوينية بعد انفصالها عن البدن .

وبكلمة مختصرة : إنّ الولاية التكوينيّة ثابتة لنفس المعصوم عليه السلام ، سواء أثناء تعلّقها بالبدن ، أو بعد انفصالها عنه .

ولا يقال : إنّ مجرّد ثبوت بقاء نفوسهم الشريفة عليهم السلام بعد الموت لا يستلزم بقاء ولايتهم التكوينيّة ؛ إذ لعلّها من شؤون نفوسهم الشريفة ، بشرط تعلّقها بالبدن .

فإنّه يقال : إنّ النفس هي مالكة القوى والمسيطرة عليها ، وليس البدن إلّا مجرّد آلة قد تستعين بها النفس وقد لا تحتاج إليها ، ولذلك فإنّها تؤثّر أحياناً في نفوس الآخرين وأبدانهم ، من غير توسّط بدنها إطلاقاً ، وهذا ما أكّد عليه المحقّقون من علماء الحكمة ، وإليك كلام الشيخ الرئيس (ابن سينا) حول ما ذكرناه :

وكثيراً ما تؤثّر النفس في بدن آخر ، كما تؤثّر في بدن نفسها تأثير العين العائنة والوهم العامل ، بل النفس إذا كانت قويّة شريفة شبيهة بالمبادئ ، أطاعها العنصر الذي في العالم وانفعل عنها ، ووجد في العنصر ما يتصوّر فيها ؛ وذلك لأنّ النفس الإنسانيّة سنبيّن أنّها منطبعة في المادة التي لها ، لكنّها منصرفة الهمّة إليها .

فإن كان هذا الضرب من التعلّق يجعل لها أن تحيل العنصر البدني عن مقتضى

طبيعته ، فلابدّ أن تكون النفس الشريفة القويّة جدّاً تجاوز بتأثيرها ما يختصّ بها من الأبدان إذا لم يكن انغماسها في الميل إلى ذلك البدن شديداً قويّاً ، وكانت مع ذلك عالية في طبقتها ، قويّة في ملكتها جدّاً ، فتكون هذه النفس تبرئ المرضى ، وتمرض الأشرار ، ويتبعها أن تهدم طبائع ، وأن تؤكّد طبائع ، وأن تستحيل لها العناصر ، فيصير غير النّار ناراً ، وغير الأرض أرضاً ، وتحدث بإرادتها أيضاً أمطار وخصب ، كما يحدث خسف ووباء[١].

ويقول الشيخ المطهّري ﵀ : «الروح في مراحل القوّة والقدرة والربوبيّة والولاية تصل إلى مرحلة تكون فيها في كثير من الحالات غنيّة عن الجسد ، في الوقت الذي يكون فيه الجسد محتاجاً للروح مائة بالمائة .

إنّ الروح والجسد لا يستغني أحدهما عن الآخر عادة ، فحياة الجسد بالروح ، والروح صورة الجسد وحافظة له ... أمّا استغناء الروح عن الجسد فيكون في بعض الحالات التي لا تحتاج فيها الروح إلى الجسد .

وهذا الاستغناء قد يكون للحظة ، وقد يتكرّر ، وقد يكون دائميّاً ، وهذا ما يُعرف باسم (التجرّد)»[٢].

الأمر الثاني :

المستفاد من روايات أهل البيت ﵈ : أنّ الموت للمعصومين ﵈ إنّما هو من قبيل تبديل الملبس ، بعنى أنّهم لبسوا لباس الحياة ، ثمّ لبسوا لباساً آخر ، وهو لباس

---

(١) النفس في كتاب الشفاء : ٢٧٤.

(٢) الولاء والولاية : ٨٥.

الموت والانعتاق من قيود البدن ، مع كونهم أحياءاً عند ربّهم يرزقون .

وحياتهم بعد الموت أكّدت عليها النصوص ، إمّا بالدلالة المطابقيّة ، وإمّا بالدلالة الالتزاميّة ، فمن قبيل الأُولى ـ الدلالة المطابقيّة ـ المقطع الوارد في أدعية الاستئذان وهو : «**وَأَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَكَ وَخُلَفائَكَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَحْياءٌ عِنْدَكَ يُرْزَقُونَ يَرَوْنَ مَقامي وَيَسْمَعُونَ كَلَامي**» ؛ إذ هو نصّ مطابقي في أنّ المعصومين عليهم السلام أحياء بعد موتهم .

ومن قبيل الثانية ـ الدلالة الالتزاميّة ـ : النصوص الكثيرة التي أوردها صاحب الكافي وغيره ، والتي تدلّ على أنّ للأئمّة عليهم السلام مقام الشاهديّة على أعمال الخلق ، بمعنى أنّهم عليهم السلام تعرض عليهم جميع أعمال الخلق ، وهذا يدلّ بالالتزام على أنّهم يعيشون حياتهم بعد موتهم ، وإلّا لما صحّ عرض أعمال العباد عليهم عليهم السلام ، وإليك بعض تلك النصوص :

منها : ما أورده الكليني ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : « **ما لكم تسوؤون رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ !** » ، فقال رجل : كيف نسوؤه ؟ فقال : «**أما تعلمون أنّ أعمالكم تعرض عليه ، فإذا رأى فيها معصية ساءه ذلك ، فلا تسوؤوا رسول الله وسرّوه**»[1] .

---

(١) الكافي ـ كتاب الحجّة : الباب ٢٩ ، الحديث ٣ ، والرواية حسنة ، وإليك تفصيل الكلام في سندها : إذ يرويها ثقة الإسلام **الكليني عن** : عليّ بن إبراهيم ، وهو القمّي الثقة ، **عن** : أبيه إبراهيم بن هاشم ، وهو ممّن لا ينبغي الشكّ في وثاقته ، **عن** : عثمان بن عيسى ، وهو الرؤاسي شيخ الواقفيّة ، الذي وثّقة الشيخ في العدّة ، والنجاشي في ترجمة (محمّد بن الحسن بن أبي سارة) ؛ إذ قال : بيت الرؤاسي كلّهم ثقات ، **عن** : سماعة ، وهو سماعة بن مهران ، الذي قيل في حقّه : ثقة ، ثقة ، بقرينة رواية عثمان بن عيسى عنه .

ومنها: ما رواه الكليني ﵀ عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء، قال: سمعت الرضا ﵇ يقول: «**إنّ الأعمال تُعرض على رسول الله ﷺ أبرارها وفجّارها**»[١].

ومنها: ما رواه الشيخ الكليني ﵀ عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن ابن أُذينة، عن بريد العجلي، قال: قلتُ لأبي جعفر ﵇: قول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً**﴾[٢]، قال: «**نحن الأُمّة الوسط، ونحن شهداء الله تبارك وتعالى على خلقه**»[٣].

ومع ثبوت الحياة لهم ﵈ بعد الموت، منضمّاً لما ذكرناه قريباً من ثبوت الولاية التكوينيّة لنفوسهم الشريفة ﵈ لا بشرط من ناحية البدن، فتثبت ولايتهم التكوينيّة ﵈ بالضرورة بعد الموت.

---

(١) الكافي ـ كتاب الحجّة: الباب ٢٩، الحديث ٦. والرواية صحيحة؛ إذ يرويها ثقة الإسلام **الكليني** ﵀ **عن**: عدّة من أصحابنا، وأحدهم محمّد بن يحيى، وهو الثقة الثبت أبو جعفر العطّار، بقرينة الراوي والمروي عنه، **عن**: أحمد بن محمّد، وهو **إمّا** ابن عيسى، **أو** ابن خالد، وكلاهما ثقة، وإن كان الأصحّ كونه ابن عيسى، **عن**: الوشّاء، وهو الحسن بن عليّ بن زياد الوشّاء، وقد قيل في حقّه: بأنّه ممّن لا ينبغي الشكّ في وثاقته.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٤٣.

(٣) الكافي ـ كتاب الحجّة: الباب ٩، الحديث ٤. والرواية حسنة؛ إذ يرويها ثقة الإسلام **الكليني**، **عن**: عليّ بن إبراهيم، **عن**: أبيه إبراهيم بن هاشم، وقد تقدّم الكلام حول وثاقتهما قريباً فلا نعيد، **عن**: محمّد بن أبي عمير، وهو بيّاع السابري الثقة المعروف، بقرينة رواية إبراهيم بن هاشم عنه، **عن**: ابن أُذينة، وهو عمر بن أُذينة الثقة، **عن**: بريد العجلي، وهو بريد بن معاوية البجلي، الثقة المعروف.

الأمر الثالث:

الوجدان؛ إذ لا أدلّ على الإمكان من الوقوع، حيث قد ثبتت لهم بالوجدان الولاية التكوينيّة بعد موتهم عليهم السلام، فإنّ المعاجز والكرامات التي تصدر عند قبورهم، من إبراء المرضى وغيرها، دليل على أنّ الولاية التكوينيّة ثابتة لهم حتّى بعد الموت، كما نبّه على ذلك السيّد الأُستاذ (دام ظلّه) في كلامه المتقدّم.

وهذا ما تؤكّده الزيارات المأثورة عنهم عليهم السلام؛ إذ هي ترشد إلى الاستغاثة بهم، وطلب الحوائج منهم؛ لكونهم أبواب الله التي منها يؤتى[1]، ممّا يؤكّد كون نفوسهم

---

(١) ومن ذلك ما جاء في (مستدرك الوسائل): الباب **٢٢** من أبواب بقيّة الصلوات المندوبة، الحديث **٣**، عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «**إذا كانت لك حاجة إلى الله، وضقت بها ذرعاً، فصلِّ ركعتين، فإذا سلّمت كبّر الله ثلاثاً، وسبِّح تسبيح فاطمة عليها السلام، ثمّ اسجد وقل مائة مرّة: يا مولاتي يا فاطمة، أغيثيني، ثمّ ضع خدّك الأيمن على الأرض، وقل مثل ذلك، ثمّ عد إلى السجود، وقل ذلك مائة مرّة وعشر مرّات، واذكر حاجتك، فإنّ الله يقضيها**».

وكذلك أيضاً جاء في (مستدرك الوسائل): الباب **٤٤** من أبواب بقيّة الصلوات المندوبة، الحديث **٣**، عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «**تصلّي ركعتين، وتسلّم، وتسجد، وتثني على الله تعالى وتحمده، وتصلّي على النبيّ محمّد وآله، وتقول: يا محمّد يا جبرئيل، يا جبرئيل يا محمّد، اكفياني ممّا أنا فيه فإنّكما كافيان، احفظاني بإذن الله فإنّكما حافظان**».

وجاء في (وسائل الشيعة): الباب **٢٨** من أبواب بقيّة الصلوات المندوبة، الحديث **٥**، عن عبدالرحيم القصير، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فقلت: جعلت فداك، إنّي اخترعت دعاء، فقال: «**دعني من اختراعك، إذا نزل بك أمر فافزع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله**»، قلت: كيف أصنع؟ قال: «**تغتسل، وتصلّي ركعتين تستفتح بهما افتتاح الفريضة، وتشهّد تشهّد الفريضة، فإذا فرغت من التشهّد وسلّمت قلت: اللّهمّ أنت السلام، ومنك السلام،** ⇦

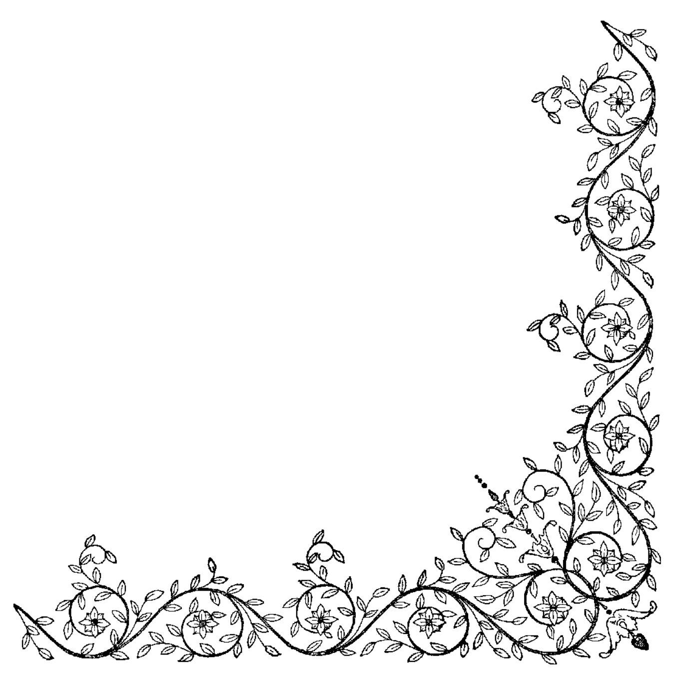
الشريفة ذات قدرة على التأثير حتّى بعد مفارقة البدن ، وإلّا لما كان وجه لطلب الحوائج منهم ،والاستعانة بهم بشكل مباشر ، وما ذلك إلّا للتأكيد على استمرار ولاية أهل البيت عليهم السلام التكوينيّة ، وعدم انقطاعها عنهم حتّى بعد الموت .

والخلاصة: فإنّ الأُمور الثلاثة التي ذكرناها ، تدلّ على أنّ الولاية التكوينيّة من جهة الزمان ليست مقتصرة على حال الحياة الدنيويّة ، بل تشمل الحياة البرزخيّة أيضاً .

وعلى ذلك: فقد ثبت بأنّ حدود الولاية التكوينيّة في غاية السعة ، فهي دائرة واسعة الحدود من ناحية المتعلّق ، ومن ناحية الزمان ، وهذا يعني بأنّ ولاية المعصومين عليهم السلام التكوينيّة من مجموع النواحي ولاية مطلقة الحدود .

⇦ **وإليك يرجع السلام ، اللّهمّ صلِّ على محمّد وآل محمّد ، وبلغ روح محمّد صلى الله عليه وآله منّي السلام ، وأرواح الأئمّة الصالحين سلامي ، واردد علَيَّ منهم السلام ، والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته ، اللّهمّ إنّ هاتين الركعتين هدية منّي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فأثبني عليهما ما أمّلت ، ورجوت فيك وفي رسولك ، يا وليّ المؤمنين ، ثمّ تخرّ ساجداً وتقول : يا حيّ يا قيّوم ، يا حيّ لا يموت ، يا حيّ لا إله إلّا أنت ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا أرحم الراحمين ، أربعين مرّة ، ثمّ ضع خدّك الأيمن فتقولها أربعين مرّة ، ثمّ ضع خدّك الأيسر فتقولها أربعين مرّة ، ثمّ ترفع رأسك وتمدُّ يدك فتقول أربعين مرّة ، ثمّ تردّ يدك إلى رقبتك ، وتلوذ بسبّابتك ، وتقول ذلك أربعين مرّة ، ثمّ خذ لحيتك بيدك اليسرى ، وابكِ أو تباكَ ، وقل : يا محمّد ، يا رسول الله ، أشكو إلى الله وإليك حاجتي ، وبكم أتوجّه إلى الله في حاجتي ، ثمّ تسجد وتقول : يا الله يا الله يا الله، حتّى ينقطع نفسك ، صلِّ على محمّد وآل محمّد ، وافعل بي كذا وكذا » .**

قال أبو عبدالله عليه السلام : «**فأنا الضامن على الله (عزّ وجلّ) أن لا يبرح حتّى تقضى حاجته** » .



البحث السادس

أدلّة الولاية التكوينيّة الثبوتيّة والإثباتيّة



تمهيد:

الولاية التكوينيّة في كلمات أعلام الطائفة

جرياً على منهج الأعلام في معالجة المسائل العلميّة، من عرض كلمات علماء الطائفة في المسألة المحرّرة قبل الدخول في عرض أدلّتها الثبوتيّة والإثباتيّة، نشرع أوّلاً بعرض كلمات العلماء المحقّقين المتعلّقة بمسألة الولاية التكوينيّة قبل الدخول في البحث حول أدلّتها، وسوف نبدأ بعرض كلمات الأعلام الماضين، ونردفها بكلمات الأعلام المعاصرين.

كلمات الأعلام الماضين حول الولاية التكوينيّة

١ ـ **كلمة المحقّق النائيني** ﷺ: فاعلم أنّ لولايتهم مرتبتين: **إحداهما**: الولاية التكوينيّة، التي هي عبارة عن تسخير المكوّنات تحت إرادتهم ومشيئتهم بحول الله وقوّته، كما ورد في زيارة الحجّة أرواحنا له الفداء، بأنّه ما من شيء إلّا وأنتم له السبب؛ وذلك لكونهم عليهم السلام مظاهر أسمائه وصفاته تعالى، فيكون فعلهم فعله، وقولهم قوله، وهذه المرتبة من الولاية التكوينيّة مختصّة بهم، وليست قابلة للإعطاء

إلى غيرهم؛ لكونها من مقتضيات ذواتهم النوريّة، ونفوسهم المقدّسة، التي لا يبلغ إلى دون مرتبتها مبلغ[(١)].

٢ ـ **كلمة المحقّق الأصفهاني** ﭽ: والنبيّ ﷺ والأئمّة ﭺ لهم الولاية المعنويّة، والسلطنة الباطنيّة، على جميع الأُمور التكوينيّة والتشريعيّة، فكما أنّهم مجاري الفيوضات التكوينيّة، كذلك مجاري الفيوضات التشريعيّة، فهو وسائط التكوين والتشريع[(٢)].

٣ ـ **كلمة السيّد الخوئي** ﭽ: فالظاهر أنّه لا شبهة في ولايتهم على المخلوقات بأجمعهم، كما يظهر من الأخبار؛ لكونهم واسطة في الإيجاد، وبهم الوجود، وهم السبب في الخلق؛ إذ لولاهم لما خُلِقَ النّاس كلّهم، وإنّما خلقوا لأجلهم، وبهم وجودهم، وهم الواسطة في الإفاضة، بل لهم الولاية التكوينيّة لما دون الخالق، فهذه الولاية نحو ولاية الله تعالى على الخلق[(٣)].

٤ ـ **كلمة السيّد البجنوردي** ﭽ: الولاية المطلقة مخصوصة بنبيّنا ﷺ والأئمّة المعصومين ﭺ، فيتصرّفون في جميع الأشياء بإذن الله، حتّى في الحيوانات والنباتات كلّها بإذن الله.

وهذه الولاية المطلقة لهم ﭺ موهبة إلـهيّة لاستعدادهم الذاتي، ونفاسة

---

(١) المكاسب والبيع: ٣٣٢/٢.

(٢) حاشية المكاسب: ٣٧٩/٢.

(٣) مصباح الفقاهة: ٣٣/٥.

جوهرهم ، وكونه من علّيّين ، فوصلوا إلى أعلى مراتب الكمال ، وإلى أقرب مدارج القرب إلى ذي الجلال ، بحيث يكونون سمعه الذي يسمعون به ، وبصره الذي يبصرون به ، ويده التي يبطشون بها .

وهذه الولاية هي التي يبرأ بها الأكمه والأبرص بإذن الله ، ويحيى الموتى بها بإذنه تعالى ، وكذلك في سائر التصرّفات المنقولة عنهم عليهم السلام المرويّة في الكتب المعتبرة ، التي اعتمد عليها العلماء الأبرار في هذا الموضوع ، ككتاب (مدينة المعاجز) للسيّد البحراني قدس سره ، وغيره ممّا هو مثله[1].

٥ ـ **كلمة السيّد الخميني** قدس سره : وثبوت الولاية والحاكميّة للإمام عليه السلام لا تعني تجرّده عن منزلته التي هي له عند الله ، ولا تجعله مثل من عداه من الحكّام ، فإنّ للإمام مقاماً محموداً ، ودرجة سامية ، وخلافة تكوينيّة تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرّات هذا الكون[2].

٦ ـ **كلمة السيّد الميلاني** قدس سره : وأمّا أنّ مجاري الأُمور بيدهم ، فهو من حيث أنّهم لهم الولاية الكلّية على الأُمور كلّها ، فإنّهم وسائط فيضه المقدّس ، وحاصل الرواية أنّ لهم الولاية التكوينيّة والتشريعيّة[3].

٧ ـ **كلمة السيّد السبزواري** قدس سره : الولاية إمّا ذاتيّة عامّة تكوينيّة وتشريعيّة معاً ،

---

(١) القواعد الفقهيّة : ٣٣٨/٧.

(٢) الحكومة الإسلاميّة : ٥٢.

(٣) محاضرات في فقه الإماميّة ـ كتاب الخمس : ٢٧٣.

فوق ما نتعقّله من معنى الولاية ، وهي مختصّة بالقيّوم المطلق على كلّ شيء ، وهو الله جلّ جلاله..

وإمّا غيريّة إفاضيّة ، وهي مختصّة بإفاضة الله تعالى على مَن يشاء من عباده بما يشاء كيفيّة وكمّية ، تكوينيّة كانت أو تشريعيّة ، وهي مختصّة بالأنبياء والمرسلين ، وفي رأسهم سيّدنا خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله وخلفاؤه المعصومين عليهم السلام ، فقد أفاض لهم الله تعالى من الولايتين بما شاء وأراد عزّ وجلّ(١).

٨ ـ **كلمة العلّامة الشيخ مرتضى الأردكاني** قدس سره : اعلم أنّ للنبيّ الخاتم والأئمّة (عليهم الصلاة والسلام) ، مضافاً إلى الولاية المطلقة الظاهريّة المقتضية لاستقلالهم في التصرّف ، ونفوذه في الأنفس والأموال ، الولاية المعنوية ، والسلطنة الباطنيّة على كافّة الأنام والمخلوقات ، تكويناً وتشريعاً ؛ لأنّهم وسائط الفيوضات التكوينيّة والتشريعيّة ، وتدلّ عليها الروايات المتواترة(٢).

٩ ـ **كلمة العلّامة السيّد محمّد حسين الطهراني** قدس سره : أنّ الولاية التكوينيّة هي من الأُمور الضروريّة ، واللوازم الحتميّة في طريق المعرفة ، والعرفان ، وشهود الحقّ. والمنكرون لها أيديهم خالية من المعارف الإلهيّة ؛ ولم تترطّب شفاههم بماء حياة الولاية ، ولم ينهلوا من الماء المعين للشهود والوجدان ، مَثَلُهم كالكلاب العاوية في البيداء القاحلة ، حائرة في تيه الجهل وأرضه الحصباء(٣).

---

(١) مهذّب الأحكام : ٣٦٢/١٦.

(٢) غنية الطالب في التعليق على المكاسب : ١٨٠.

(٣) فقه الصادق : ١٥٣/١٦.

كلمات الأعلام المتأخّرين حول الولاية التكوينيّة

١ ـ **كلمة الأُستاذ السيّد الروحاني (دام ظلّه)**: الولاية التكوينيّة ـ أي ولاء التصرّف التكويني ـ والمراد بها: كون زمام أمر العالم بأيديهم، ولهم السلطنة على جميع الأُمور بالتصرّف فيها، كيفما شاؤوا إعداماً وإيجاداً، وكون عالم الطبيعة منقاداً لهم لا بنحو الاستقلال، بل في طول قدرة الله تعالى وسلطنته واختياره، بمعنى أنّ الله تعالى أقدرهم وملّكهم، كما أقدرنا على الأفعال الاختياريّة[١].

٢ ـ **كلمة الشيخ الميرزا التبريزي (دام ظلّه)**: الولاية التكوينيّة التي (هي) عبارة عن: تأثير مشيئة النبيّ صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام في أمر كوني بمجرّدها، أو مع فعل مّا، يكون ذلك التأثير من قبيل خرق العادة، كإحياء عيسى على نبيّنا وآله وعليه الصلاة والسلام، وتفجير موسى عليه السلام العيون بضرب عصاه، إلى غير ذلك..

وثبوت هذه الولاية التكوينيّة للأئمّة عليهم السلام يظهر من الروايات المختلفة الواردة في الحوادث المتفرّقة والشواهد التاريخيّة، بحيث يحصل للمتتبّع الجزم به[٢].

ويقول (دام ظلّه) أيضاً:

وبالجملة: فالولاية التكوينيّة بالمعنى الذي ذكرناه من العقائد الواضحة، التي لا مجال للتشكيك فيها عند المتدبّر في الآيات، والمتتبّع لحالات الأنبياء والأئمّة

(١) معرفة الإمام: ٩٢/٥.

(٢) إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب: ٢٠/٣.

صلوات الله عليهم أجمعين في الأحاديث والأخبار[١].

٣ ـ **كلمة السيّد تقي القمّي (دام ظلّه)**: لا إشكال في الولاية التكوينيّة للأنبياء والأئمّة عليهم السلام، بل للأولياء المقرّبين، والقرآن أكبر شاهد على ذلك، حيث تعرّض لموارد كثيرة في معاجز الأنبياء، كما ورد في سورة آل عمران (الآية ٤٩): ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ... ﴾، إلى غير ذلك من الآيات الدالّة على الولاية التكوينيّة بالصراحة، وأمّا الروايات فحدّث ولا حرج، ولا يكون ذلك إلّا بإذنه عزّ وجلّ، كما صرّحت الآية الشريفة بذلك، والذي ينكر الولاية التكوينيّة إمّا جاهل ـ والجاهل عذره جهله ـ وإمّا استحوذ عليه الشيطان فأنساه ذكر الله عزّ وجلّ[٢].

٤ ـ **كلمة الشيخ بهجت (دام ظلّه)**: لا مانع من وساطة مثل جبرائيل وميكائيل عليهما السلام في اُمور خاصّة في عالم الأسباب، فكذا الأنبياء والأوصياء لا مانع من جريان الاُمور بإذنهم وإمضائهم ليلة القدر، ولا مانع من هذا الأمر ثبوتاً، والدليل عليه قائم عند أهله إثباتاً، والولاية التشريعيّة مربوطة بالأحكام التشريعيّة الجعليّة، والولاية التكوينيّة مربوطة بسائر المقدّرات الخارجيّة غير الجعليّة[٣].

---

(١) الأنوار الإلهيّة في المسائل العقائديّة: ٨٠.

(٢) الردود العقائديّة: ٢٠.

(٣) البرهان القاطع.

وبعد أن عرضنا كلمات علماء الطائفة المحقّة حول مسألة الولاية التكوينيّة ، نشرع في البحث حول الأدلّة الثبوتيّة والإثباتيّة ، التي تصلح للبرهنة على هذه المسألة ، فيقع الكلام في مرحلتين :

المرحلة الأُولى : مرحلة الثبوت والإمكان

ويقع البحث من خلال هذه المرحلة في ثلاث نقاط :

النقطة الأُولى :

وهي عبارة عن مقدّمة تتركّب من أمرين :

الأمر الأوّل :

لا شكّ ولا ريب في ثبوت الولاية التكوينيّة للخالق (سبحانه وتعالى) ، وقد قامت على ذلك الأدلّة العقليّة والنقليّة ، وركّز عليها القرآن الكريم في العديد من آياته الشريفة ، **فمنها** : قوله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾[١].

ومنها : قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّماءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾[٢] .

ومنها : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[٣].

---

(١) سورة الأنفال : الآية ٢٤.

(٢) سورة الروم : الآيتان ٢٤ و ٢٥.

(٣) سورة الزُّمر : الآية ٦٧.

وكلّ هذه الآيات القرآنيّة ، ومثلها كثير ، تدلّ بوضوح على ثبوت مقام الولاية التكوينيّة للخالق سبحانه وتعالى ، وهذا ممّا لا كلام فيه ، وإنّما الكلام في أنّ هذه الولاية التكوينيّة الثابتة للخالق (سبحانه وتعالى) هل يمكن إعطاؤها لغيره تبارك وتعالى أم لا ؟ ممّا يعني بأنّ بحثنا في هذه المرحلة يدور حول إمكان إعطاء الولاية التكوينيّة لغيره سبحانه وتعالى وعدم إمكانه.

الأمر الثاني :

إنّ مسألة الاعتقاد بالولاية التكوينيّة من المباحث العقائديّة ، التي لا بدّ في الاعتقاد بها من تحصيل الحجّة المعتبرة عليها ، وكما أنّ المُثبت مطالب بالدليل على إثباتها ، كذلك النافي أيضاً مطالبٌ بالدليل والبرهان على نفيها [١] ، وإلّا فوظيفته التوقّف ـ كما هو الشأن في سائر القضايا العقائديّة ـ لا الإثبات ولا النفي ، ولذلك فلا بدّ أن نعرض أدلّة المثبتين والنافين ؛ لملاحظة أنّها هل هي وافية بإثبات الولاية التكوينيّة أو نفيها ، أم ليست بوافية ؟ لتكون النتيجة هي التوقّف ، فلا النفي ولا الإثبات.

---

(١) وقد نبّه على ذلك السيّد الصدر ﷺ في كتابه (فلسفتنا) ، عند بحثه حول الخلاف بين الإلٰهيّين والمادّيّين في وجود القضايا الميتافيزيقيّة ، وطبيعة الدليل الذي يمكن إثباتها به أو نفيها ، فقال : «وقد يحلو لبعض المادّيّين في هذا المجال أن يتخلّص من مسؤوليّة الاستدلال ، ويعتبر الإلٰهي هو المسؤول عن التدليل على مدّعاه ؛ لأنّ الإلٰهي هو صاحب الموقف الإيجابي ، أي : مدعي الثبوت ، فيجب عليه أن يبرّر موقفه ويبرهن على وجود ما يدّعيه.

ولكنّ الواقع : أنّ كلّاً منهما مكلّف بتقديم الأدلّة والمدارك لاتّجاهه الخاصّ ، فكما أنّ الإلٰهي يجب عليه أن يبرهن على الإثبات ، كذلك المادي هو مسؤول ـ أيضاً ـ عن الدليل على النفي ؛ لأنّه لم يجعل القضيّة الميتافيزيقيّة موضع شكّ ، وإنّما نفاها نفياً قاطعاً ، والنفي القاطع كالإثبات القاطع يفتقر إلى الدليل ـ فلسفتنا : ٢٣٧.

النقطة الثانية ـ إثبات الإمكان الوقوعي للولاية التكوينيّة:

لا يخفى بأنّ الطريقة المنهجيّة الصحيحة في تحقيق المسائل العلميّة في مختلف المجالات والفنون المعرفية ،كالفقه والأُصول والفلسفة وغيرها ، هو ملاحظة المسألة من خلال مرحلتين:

المرحلة الأُولى: مرحلة الإمكان ، ويعبّر عنها بمرحلة الثبوت.

المرحلة الثانية: مرحلة الوقوع ، ويعبّر عنها بمرحلة الإثبات.

فإذا ثبت لدى الباحث أنّ القضيّة ممكنه في مرحلة الثبوت ، حينئذٍ يبحث عن الدليل على وقوعها وإثباتها في مرحلة الإثبات ، وأمّا إذا كانت القضيّة في مرحلة الإمكان والثبوت غير ممكنة ،فلا حاجة للبحث عنها في مرحلة الإثبات والوقوع.

وعلى ضوء ما ذكرناه يقع البحث أوّلاً حول: الإمكان الوقوعي لمقام الولاية التكوينيّة ، والمراد من الإمكان الوقوعي كما يعرفه العلّامة الطباطبائي ﷺ: كونُ الشيء بحيث لا يلزم من فرض وقوعه محال ، أي ليس ممتنعاً بالذات أو بالغير(١).

والذي يظهر من تعريف العلّامة الطباطبائي ﷺ بأنّه يعرّف الإمكان الوقوعي بنحوين:

النحو الأوّل: الإمكان الوقوعي بمعنى: كون الشيء لا يلزم من وجوده محال ، ممّا يعني أنّ كلّ شيء لا يلزم من وجوده محال ، فهو ممكن الوقوع.

النحو الثاني: الإمكان الوقوعي بمعنى: أنّ الشيء ليس ممتنعاً بالذات ، وليس ممتنعاً بالغير.

وتوضيح ذلك: أنّ الشيء تارة يكون ممتنعاً بذاته ،كاجتماع النقيضين ، فإنّه ممتنع

---

(١) بداية الحكمة: ٦٣.

بالذات ، وأُخرى يكون ممتنعاً بالغير ،كحركة السيارة مثلاً من غير وقود ، فإنّ حركتها وإن كانت ممكنة بالذات ، ولكنّها من غير وقود ممتنعة ، إلّا أنّ هذا الامتناع ليس ذاتيّاً ؛ لإمكان حركتها ذاتاً ، وإنّما هو امتناع بالغير ؛ لأنّ حركتها من غير وقود تعني وجود المعلول من غير علّة طبيعيّة أو تامّة ، وهذا محال .

إذا عرفتَ ذلك تعرف بأنّ كلّ ما لم يكن ممتنعاً بالذات ولا بالغير ، فهو ممكن الوقوع ، ولهذا صحّ تعريف الإمكان الوقوعي بأنّه عبارة عن عدم الامتناع بالذات أو بالغير .

وعلى ضوء ما ذكرناه من تعريف الإمكان الوقوعي ، نبحث حول الإمكان الوقوعي لمقام الولاية التكوينيّة في عالم الثبوت ، وهل يترتّب على القول بإمكانها محذور ، أو محال من المحالات أم لا ؟

ولتحقيق ذلك ينبغي لحاظ المسألة من جهتين :

الجهة الأُولى ـ جهة الفاعل :

وهو : الله (سبحانه وتعالى) ، فيكون البحث حول قدرته (سبحانه وتعالى) على إفاضة شيء من ولايته التكوينيّة على المعصومين عليهم السلام وعدمها ، وممّا لا إشكال فيه ، والمبرهن عليه بالأدلّة القطعيّة عموم القدرة له (سبحانه وتعالى) فهو القادر على كلّ شيء .

وإذا كان كذلك فالله سبحانه وتعالى قادر على إقدار المعصومين عليهم السلام على التصرّف في الأُمور التكوينيّة ، بإذنه وإفاضته ، ممّا يعني عدم وجود القصور من ناحيته ، وهذا ما نبّهت عليه الآية الكريمة : ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي**

السَّماوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّـهُ كَـانَ عَـلِيماً قَـدِيراً ﴾[١]، وعـليه : فـالولاية التكـوينيّة من ناحية الفاعل ممكنة ثبوتاً ، ولا مانع منها .

الجهة الثانية ـ جهة القابل :

وهو عبارة عن : الذوات الطاهرة لمحمّد وآل محمّد عليهم السلام ، فهل هي ذاتُ استعداد لتقبّل الفيض الإلهي منه (سبحانه وتعالى) بالولاية التكوينيّة ، أم هي قاصرة عن ذلك ؛ لترتّب بعض المحاذير في ثبوتها لهم .

والصحيح : أنّ ذواتهم المقدّسة عليهم السلام على أتمّ الاستعداد لإفاضة الولاية التكوينيّة عليها ، من غير أي قصور فيها ، بل إنّ القابليّة ـ في الجملة ـ موجودة حتّى عند الفرد العادي من بني الإنسان ، غايةُ الأمر بأنّه لا توجد قابليّة في عالم الممكنات لإفاضة الولاية التكوينيّة المطلقة ، إلّا قابليّة محمّد وآل محمّد عليهم السلام .

وهذا ما أشار إليه الميرزا النائيني قدس سره في عبارته المتقدّمة الذكـر ، حـيث قـال : وهذه المرتبة من الولاية التكوينيّة مختصّة بهم ، وليست قابلة للإعطاء إلى غيرهم ؛ لكونها من مقتضيات ذواتهم النوريّة ونفوسهم[٢] .

وأشار إليه المحقّق الأصفهاني قدس سره أيضاً ، حيث قال : إلّا أنّ هذه الولاية (المعنويّة التكوينيّة والتشريعيّة) غير الولاية الظاهريّة التي هـي مـن المـناصب المجـعولة ، دون الأُولى التي هي لازم ذواتهم النوريّة ، نظير ولايته تعالى ، فإنّها من شـؤون ذاته تعالى لا من المناصب المجعولة بنفسه لنفسه[٣] .

---

(١) سورة فاطر : الآية ٤٤ .

(٢) المكاسب والبيع : ٣٣٢/٢ .

(٣) حاشية المكاسب : ٣٧٩/٢ .

وبالجملة: فإنّ الولاية التكوينيّة كما لا محذور في ثبوتها من جهة الفاعل، كذلك لا محذور في ثبوتها من جهة القابل أيضاً.

النقطة الثالثة ـ بيان المحاذير الثبوتيّة ونقدها:

ممّا سبق نستنتج بأنّ الولاية التكوينيّة ممكنة ثبوتاً ووقوعاً، ولكن بعض الكتّاب حاول أن يثير بعض المحاذير المتعلّقة بأصل إمكانها، وهي عبارة عن محذورين:

المحذور الأوّل:

محذور التفويض، ولا حاجة لإطالة الكلام حول هذا المحذور؛ لما قدّمناه مفصّلاً في البحث الثاني حول التفويض، حيث ذكرنا هناك بأنّ التفويض بمعنيين مستحيل، وبمعنى ممكن وواقع، بل لا محيص عن الالتزام به، ومراد القائلين بالولاية التكوينيّة ليس من التفويض الباطل في شيء، فراجع ما نقّحناه سابقاً.

المحذور الثاني:

محذور الشرك ومنافاة التوحيد الكامل[1]. ولإيضاح هذا المحذور نحتاج لبيان أقسام التوحيد الأربعة:

---

(١) يظهر هذا المحذور من كلمات الشيخ محمّدجواد مغنية في كتابه فلسفة الولاية: ٢٦، حيث يقول: «تنقسم الولاية باعتبارات شتّى إلى أقسام، فهي من حيث التشريع والتكوين تنقسم إلى تشريعيّة وتكوينيّة، وهما لخالق الكون الذي يقول للشيء: كن فيكون، ونسبة الخلق والتكوين إلى غيره تعالى شرك لا يغتفر، وأي تشريع خالف أو يخالف كتاب الله وسنّة نبيّه فهو بدعة وضلالة»، انتهى. ويحتمل أن يكون مقصوده نفي الاستقلال في ولاية التكوين والتشريع، لا مطلقاً، والله العالم.

١ ـ **توحيد الذات**: وهو عبارة عن الاعتقاد بوحدانيّة الذات الإلهيّة المقدّسة.

٢ ـ **توحيدالصفات**: وهو عبارة عن الاعتقاد بوحدانيّة صفاته سبحانه وتعالى، وكونه قد تفرّد بصفات لا يشاركه فيها أحد، مع الاعتقاد أيضاً بأنّ صفاته تعالى عين ذاته.

٣ ـ **توحيد العبادة**: وهو بمعنى أنّ المستحقّ الوحيد للعبادة هو الله سبحانه وتعالى دون غيره.

٤ ـ **توحيد الأفعال**: وهو عبارة عن الاعتقاد بأنّه ما من فعلٍ في عالم الوجود إلّا وهو منتسب إليه سبحانه وتعالى، كما أشارت إلى ذلك الآية الشريفة: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾[١].

ومع هذا القسم من أقسام التوحيد يتنافى اعتقاد الولاية التكوينيّة؛ إذ لازم الاعتقاد بثبوتها نفي بعض الأفعال التكوينيّة عن الله تعالى، وإثباتها للمعصومين عليهم السلام، وهذا يعني تشريك غيره معه سبحانه وتعالى في التدبير، ونظراً لهذا المحذور لا بدّ من القول بكون الولاية التكوينيّة مستحيلة ثبوتاً.

والجواب عن هذا المحذور الثبوتي: أنّ الذي يتنافى مع توحيد الأفعال هو الاعتقاد باستقلال الأئمّة عليهم السلام في أفعالهم وتصرّفاتهم التكوينيّة، وأمّا الاعتقاد بأنّهم عليهم السلام يفعلون ولكن لا بنحو الاستقلال، بل بنحو الإمداد الإلهي، والإفاضة الربّانيّة، فهذا لا منافاة بينه وبين توحيد الأفعال، وهذا نظير اعتقادنا بأنّ الإماتة كفعل من الأفعال تنتسب إلى ملك الموت، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ

---

(١) سورة يونس: الآية ٣.

﴿الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾[١]، أو تنتسب إلى الملائكة، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾[٢]، ولا يستلزم من هذه النسبة لملك الموت أو الملائكة ما يتنافى مع توحيد الأفعال؛ إذ فعل هؤلاء للإماتة إنّما هو بإمداد الله وإفاضته، وليس على نحو الاستقلال حتّى يرد المحذور المذكور.

وعين هذا الاعتقاد نعتقده بالنسبة إلى مقام الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام، فهو ليس ثابتاً لهم على نحو الاستقلال، وإنّما هو بامداد الله سبحانه وتعالى وإفاضته عليهم، وعليه فلا يوجد تنافٍ بينه وبين توحيد الأفعال، ممّا يعني بأنّ المحذور الثبوتي ليس تامّاً، فتبقى الولاية التكوينيّة ممكنة على مستوى مرحلة الثبوت والإمكان.

---

(١) سورة السجدة: الآية ١١.

(٢) سورة النحل: الآية ٢٨.

المرحلة الثانية: مرحلة الوقوع والإثبات

ويقع البحث من خلال هذه المرحلة حول: الأدلّة الإثباتيّة التي يمكن الاستدلال بها على ثبوت الولاية التكوينيّة، وهي على قسمين:

القسم الأوّل ـ الأدلّة القرآنيّة:

وهي عبارة عن ثلاثة أدلّة:

الدليل الأوّل:

ما أفاده سيّدنا الأُستاذ الروحاني (دام ظلّه الشريف) حيث يقول: «ومن هذا الباب معجزات الأنبياء، وقد دلّ الكتاب الكريم على ثبوت ذلك لأشخاص. قال الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[1]، وقال عزّ من قائل: ﴿فَسَخَّرْنَا لهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ * وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ * وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾[2]. وقال سبحانه تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾[3]، إلى غير ذلك من الآيات المتضمّنة لثبوت ولاء التصرّف لأشخاص، وإذا ثبت ذلك لهؤلاء فثبوته للرسول الأعظم، وخليفته الذي

---

(١) سورة النمل: الآية ٤٠.

(٢) سورة ص: الآيات ٣٦ ـ ٣٨.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٤٩.

عنده علم الكتاب بنصّ القرآن لا يحتاج إلى بيان»[١].

وقد طرحه أيضاً السيّد تقي القمّي (دام ظلّه)، ولكنّه صاغه بصياغة ثانية، فقال: «التقريب الأوّل: ما ورد في القرآن، ونصّ به من معجزات الأنبياء، وقدرتهم على خوارق العادة، بجعل موسى عليه السلام عصاه ثعباناً، وإحياء عيسى عليه السلام الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، إلى غيرها من المعاجز المنقولة عن أنبياء السلف، هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى: قد ثبت بالأدلّة القطعيّة أنّ رسول الإسلام، وخلفاءه الأئمّة عليهم السلام أفضل من أنبياء السلف، فما يكون لهم ثابت لأهل البيت عليهم السلام»[٢].

والنكتة التي يبتني عليها هذا الدليل هي: ثبوت الأفضليّة لأهل البيت عليهم السلام على جميع الأنبياء السابقين، وعليه: فإذا ثبت من خلال الآيات القرآنيّة المذكورة مقام الولاية التكوينيّة للأنبياء، ثبتَ لأهل البيت عليهم السلام بالأولويّة؛ لأفضليّتهم عليهم.

مناقشة الشيخ التبريزي (دام ظلّه) للاستدلال:

وقد تأمّل الشيخ التبريزي (دام ظلّه) في هذا الاستدلال فقال: وربّما يستدلّ في ثبوتها لهم عليهم السلام بكونهم أفضل من أنبياء السلف، وأنّ علياً عليه السلام كنفس النبيّ صلى الله عليه وآله، فكيف لا يثبت لهم عليهم السلام ما كان ثابتاً للأنبياء، ولكن الاستدلال مخدوش، فإنّ كونهم (سلام الله عليهم) أفضل (يقتضي) ثبوت أكمليّة أنفسهم، وشدّة تقرّبهم إليه سبحانه، وسعة علمهم، لا ثبوت المعجزة بأيديهم.

---

(١) منهاج الفقاهة: ٢٦٨/٥ و ٢٦٩.

(٢) عمدة الطالب في التعليق على المكاسب: ٤٦٠/٢.

حيث أنّ وجه الحاجة إلى المعجزة يختصّ بالنبيّ ﷺ، ولا يجري في الخليفة والوصيّ، حيث يكون ذلك بتعيين النبيّ ﷺ ونصبه، كما لا يخفى[١].

وقفة تأمّل:

وما أفاده (دام ظلّه) لا يخلو عن أحد احتمالين:

١ ـ الاحتمال الأوّل: أن يكون مراده بأنّ ثبوت مقام الإمامة لا يحتاج إلى أكثر من النصّ، بخلاف ثبوت منصب النبوّة، فإنّه يتوقّف على الإعجاز، ولا يكفي فيه النصّ، ونظراً لتوقّف نبوّة الأنبياء عليهم السلام على صدور المعجز على أيديهم، فإنّه يكون ثابتاً لهم عليهم السلام، وأمّا الأئمّة عليهم السلام فبما أنّهم لا يحتاجون لسوى النصّ لإثبات إمامتهم، فلذلك لا تقتضي أفضليّتهم عليهم السلام ثبوت ذلك لهم.

ويلاحظ عليه: بأنّ ما كان ثابتاً للإنبياء السابقين عليهم السلام لم يكن خصوص المعجز[٢]، حتّى يقال: بأنّه يختصّ بالأنبياء عليهم السلام دون الأئمّة عليهم السلام، بل الثابت لهم قرآنياً هو مقام الولاية التكوينيّة، الأعمّ من الإعجاز في أوقات التحدّي ـ الذي يتوقّف عليه ثبوت نبوّة الأنبياء عليهم السلام ـ وغيره من الأوقات، كما سيأتي بيانه قريباً، وعلى ذلك فثبوته للأنبياء عليهم السلام يقتضي ثبوته للمعصومين عليهم السلام بالأولويّة.

٢ ـ الاحتمال الثاني: أن يكون مقصوده (دام ظلّه) ـ وإن كان مستبعد الصدور

---

(١) إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب: ٣/٢٠.

(٢) نعم، يتّجه هذا الإشكال على مثل السيّد القمّي (دام ظلّه) الذي اقتصر في مقدّمات استدلاله على خصوص إعجاز الأنبياء عليهم السلام، وأمّا كلام السيّد الروحاني (دام ظلّه) فلا يتّجه عليه؛ لظهور ذيل كلامه المتقدّم في الاستدلال بولاية الأنبياء عليهم السلام التكوينيّة، لا بخصوص المعجز الاصطلاحي منها.

من مثله ـ أنّ الإمامة لا تثبت بالإعجاز، بل بخصوص النصّ فقط، بخلاف النبوّة فإنّها بعكسها.

ويلاحظ عليه: بأنّه على خلاف المحقّق في علم الكلام؛ وذلك لأنّ المتكلّمين يصرّحون بأنّ الإمامة كالنبوّة من هذه الجهة، فكما أنّ النبوّة تثبت من خلال الطريقين المذكورين، كذلك الإمامة تثبت من خلال النصّ والإعجاز.

وإليك كلمات بعض الأعلام من المتكلّمين قدّس سرّهم:

١ ـ كلام شيخ الطائفة الطوسي قدّس سرّه:

«فإذا كان فائدة المعجز تصديق مَن ظهر على يده، فيجب جواز ظهوره على يد بعض الأئمّة والصالحين إذا ادّعوا الإمامة والصلاح وكانوا صادقين (كالمعاجز التي ظهرت على يد أمير المؤمنين عليه السلام متزامنة مع دعواه الإمامة، ونفيها عن غيره، فيكون الإعجاز مثبتاً لصدق دعواه»، فإنّه إذا كان مقتضاه تصديق من ظهر على يده، فإن كان مدّعياً للنبوّة علمنا نبوّته، وإن كان مدّعياً للإمامة علمنا بها صدقه»[1].

وقال في موضع آخر: «فعلى هذا لا يلزم أن يظهر الله على يد كلّ إمام معجزاً؛ لأنّه يجوز أن نعلم إمامته بنصّ أو طريق آخر، ومتى فرضنا أنّه لا طريق إلى معرفة إمامته إلّا المعجز، وجب إظهار ذلك عليه، وجرى مجرى النبي سواء»[2].

٢ ـ كلام العلّامة الحلّي قدّس سرّه:

«الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه؛ لأنّ العصمة من الأُمور الباطنة التي

(١) الاقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد: ٢٥٦.

(٢) الاقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد: ٢٥٨.

لا يعلمها إلّا الله تعالى ،فلا بدّ من نصّ مَن يعلم عصمته عليه ، أو ظهور معجزة على يده تدلّ على صدقه »(١).

٣ ـ كلام المقداد السيوري :

« وذلك يحصل بأمرين : الأمر الأوّل : إعلامه بمعصوم كالنبيّ ، فيخبرنا بعصمة الإمام وتعيينه . الأمر الثاني : إظهار المعجزة على يده ، الدالّة على صدقه في ادّعائه الإمامة »(٢).

٤ ـ كلام الخواجة نصير الدين الطوسي ، وأقرّه العلّامة الحلّي في مقام إثبات إمامة أمير المؤمنين :

« ولظهور المعجزة على يده ،كقلع باب خيبر ، ومخاطبة الثعبان ، ورفع الصخرة العظيمة عن القليب ، ومحاربة الجنّ ، وردّ الشمس ، وغير ذلك وادّعى الإمامة فيكون صادقاً »(٣).

ومن خلال عرض مجموع هذه الكلمات ، اتّضح أنّ إثبات الإمامة لا ينحصر بالنصّ ، بل كما يكون بالنصّ يكون بالإعجاز ، حاله حال مقام النبوّة .

ولإيضاح ذلك نقول : المعجزة من الأدلّة البرهانيّة التي تُكَوِّنُ رابطة منطقيّة بين المعجزة وبين صدق المدّعي ، ولذلك يقول المتكلّمون : الإعجاز ليس دليلاً إقناعيّاً ، وإنّما هو من الأدلّة البرهانيّة ؛ وذلك لأنّ لازم إظهار المعجزة على يد

(١) الباب الحادي عشر : ١١٢ .

(٢) شرح الباب الحادي عشر : ١١٢ .

(٣) تجريد الاعتقاد : ٣٤٧ .

غير الصادق نقض غرض المولى سبحانه وتعالى.

إذ أنّ الله سبحانه وتعالى إنّما بعث خلفاءه لهداية النّاس، وجعل لهم ما يميّزهم في صدق دعواهم عن غيرهم، فلو أمكن ظهور المعجزة على يد غيرهم في دعوى منصب من المناصب الإلهيّة للزم من ذلك نقض الغرض، والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، فلا يمكن أن تظهر المعجزة إلّا على يد الصادق في ادّعاء المنصب الإلهي حتّى لا يلزم نقض الغرض.

وهذا ما نبّه عليه السيّد الخوئي ﷺ حيث قال: إنّما يكون الإعجاز دليلاً على صدق المدّعي؛ لأنّ المعجز فيه خرق للنواميس الطبيعيّة، فلا يمكن أن يقع من أحد إلّا بعناية من الله تعالى وإقدار منه، فلو كان مدّعي النبوّة كاذباً في دعواه، كان إقداره على المعجز من قِبل الله تعالى إغراء بالجهل، وإشادة بالباطل، وذلك محال على الحكيم تعالى، فإذا ظهرت المعجزة على يده كانت دالّة على صدقه، وكاشفة عن رضا الحقّ سبحانه وتعالى[1].

وعلى ضوء ما ذكرناه، يتّضح بأنّ ما أفاده الشيخ التبريزي (دام ظلّه) ليس تامّاً؛ لعدم اختصاص الإعجاز بالأنبياء، وعليه فإذا ثبت الإعجاز للأنبياء من خلال القرآن، وثبتت لهم أيضاً الولاية التكوينيّة، ثبت كلّ ذلك للأئمّة عليهم السلام، الذين هم أعلى منهم فضلاً بالأولويّة، فيكون الدليل تامّاً من هذه الناحية.

وخلاصة الكلام في هذا البحث: أنّ الدليل الذي ذكره السيّدان الروحاني والقمّي (دام ظلّهما) من أجل الاستدلال به على ثبوت الولاية التكوينيّة يتوقّف على

(١) البيان في تفسير القرآن: ٣٥.

إثبات و تعميق مقدّمتين :

المقدّمة الأُولى : إثبات الولاية التكوينيّة للأنبياء السابقين ولغيرهم ، في غير موارد التحدّي وإثبات المنصب الإلهي ، وهذه المقدّمة يتكفّل بإثباتها القرآن الكريم في العديد من آياته القرآنيّة ، فإنّ الآيات التي صدرت على أيدي الأنبياء ، وتحدّث عنها القرآن ، ليست كلّها من قبيل المعاجز ، بل هناك بعض التصرّفات التكوينيّة التي صدرت عنهم عليهم السلام ليست إعجازاً .

من قبيل قوله تعالى : ﴿ **اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيراً** ﴾[١] .

ثمّ قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً** ﴾[٢] ، فإنّ هذا مع كونه تصرّفاً تكوينيّاً من نبيّ من الأنبياء عليهم السلام ، ولكنّه لم يكن إعجازاً ؛ لأنّ المعجزة هي : ما تكون في مقام التحدّي لإثبات المنصب الإلهي ، بينما هذا التصرّف التكويني لم يكن في مقام التحدّي وإثبات النبوة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ **قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً** ﴾[٣] .

وكذلك من الآيات القرآنيّة التي تكشف عن ثبوت مبدأ الولاية التكوينيّة عند غير الأنبياء أيضاً ، قوله تعالى : ﴿ **قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ**

---

(١) سورة يوسف : الآية ٩٣.

(٢) سورة يوسف : الآية ٩٦.

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٦٠.

قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ قَالَ هٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي ﴾[١].

وكلّ هذه الآيات القرآنيّة تؤكّد على أنّ الأنبياء عليهم السلام قد ثبت لهم ولاء التصرّف التكويني في غير مقام إثبات المنصب الإلهي، وإذا ثبت لهم ذلك ثبت للمعصومين عليهم السلام بالأولويّة.

وعليه: فحتّى لو قلنا بأنّ الإعجاز يختصّ بالأنبياء، فلنا أن ندّعي بأنّ الآيات القرآنيّة قد أثبتت للأنبياء عليهم السلام مقام الولاية التكوينيّة في غير مقام الإعجاز، فإذا ثبت لأُولئك ثبت لهؤلاء بالأولويّة القطعيّة.

المقدّمة الثانية: إثبات الأفضليّة للمعصومين عليهم السلام على جميع الخلق؛ إذ بعد ثبوت الأفضليّة للمعصومين عليهم السلام، إذا ثبت مقام الولاية التكوينيّة لغيرهم فلا بدّ أن يثبت لهم بالأولويّة.

وقبل الدخول في إثبات هذه المقدّمة نعرض كلمات أعلام الطائفة (رضوان الله تعالى عليهم) في هذه المسألة:

١ ـ قال الشيخ الصدوق رحمه الله: «ويجب أن نعتقد أنّ الله تعالى لم يخلق خلقاً أفضل من محمّد والأئمّة، وأنّهم أحبّ الخلق إلى الله، وأكرمهم عليه، وأوّلهم إقراراً به؛ لما أخذ الله ميثاق النبيّين»[٢].

٢ ـ قال الشيخ المجلسي رحمه الله تعليقاً على الكلام المذكور: «اعلم أنّ ما ذكره رحمه الله من فضل نبيّنا وأئمّتنا (صلوات الله عليهم) على جميع المخلوقات، وكون أئمّتنا عليهم السلام

(١) سورة النمل: الآيتان ٣٩ و ٤٠.

(٢) الاعتقادات: ٩٣.

أفضل من سائر الأنبياء ، هو الذي لا يرتاب فيه من تتبّع أخبارهم عليهم السلام على وجه الإذعان واليقين ، والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى »[١].

٣ ـ قال الشيخ الحرّ العاملي قدس سره : « لكّن اعتقاد الإماميّة أنّ كلّ واحد منهم ـ الأئمة عليهم السلام ـ أشرف من كلّ واحد من أنبياء بني إسرائيل »[٢].

٤ ـ قال الفيض الكاشاني قدس سره : « نعم ، قد يكون ولي أفضل من نبيّ ، إذا لم يكن تابعاً له ، كما كان أمير المؤمنين عليه السلام أعظم من جميع الأنبياء والأولياء ـ بعد نبيّنا صلى الله عليه وآله ـ وكذا أولاده المعصومين عليهم السلام »[٣].

٥ ـ قال السيّد نعمة الله الجزائري قدس سره : « فذهب جماعة إلى أنّهم أفضل من باقي الأنبياء ما خلا أُولي العزم ، فإنّهم أفضل من الأئمّة عليهم السلام ، وبعضهم إلى المساواة بين الأنبياء والأئمّة عليهم السلام ، وأكثر المتأخّرين إلى أفضليّة الأئمّة عليهم السلام على أُولي العزم وغيرهم ، وهو الصواب »[٤].

٦ ـ قال الشيخ عليّ أبو الحسن الخنيزي قدس سره[٥]: « وهكذا الشأن في أحوال

---

(١) بحار الأنوار : ٢٩٧/٢٦.

(٢) الفوائد الطوسيّة : ٣٧٧.

(٣) علم اليقين : ٣٦٧/١، ونفس هذه العبارة ذكرها المرحوم السيّد عبدالله شبر قدس سره في كتابه حقّ اليقين : ١٣٤، وإن كان لم ينسبها للفيض الكاشاني قدس سره.

(٤) الأنوار النعمانيّة : ٢٠/١.

(٥) هو : مفخرة القطيف وعلمائها ، الفقيه المحقّق ، سماحة آية الله العظمى الشيخ عليّ أبو الحسن الخنيزي قدس سره ، المولود سنة ١٢٩١هـ، والمتوفّى سنة ١٣٦٣هـ، تتلمذ في النجف الأشرف على يد أساتذتها المحقّقين ، كصاحب الكفاية المحقّق الآخوند قدس سره ، والسيّد أبو تراب الخوانساري قدس سره ، وشيخ الشريعة الأصفهاني قدس سره ، والشيخ محمّد طه نجف قدس سره ، ⇦

أهل البيت عليهم السلام ، فما ثبت بالعلم ، تُدِّين به واعتُقد... مثل كونهم عليهم السلام أفضل الخلق ، المستلزم لكونهم أوّل صادر من المبدأ الأعلى... وإن تفاوتت مراتبهم عليهم السلام »[١].

٧ ـ قال الشيخ المفيد قدس سره : «قد قطع قوم من أهل الإمامة بفضل الأئمّة عليهم السلام من آل محمّد صلى الله عليه وآله على سائر من تقدّم من الرسل والأنبياء سوى نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله .

وأوجب فريق منهم : لهم الفضل على جميع الأنبياء سوى أُولي العزم منهم عليهم السلام وأبى القولين فريق منهم آخر ، وقطعوا بفضل الأنبياء كلّهم على سائر الأئمّة عليهم السلام ، وهذا باب ليس للعقول في إيجابه والمنع منه مجال ، ولا على أحد الأقوال فيه إجماع ، وقد جاءت آثار عن النبيّ صلى الله عليه وآله في أمير المؤمنين عليه السلام وذرّيّته من الأئمّة ، والأخبار عن الأئمّة الصادقين أيضاً من بعد ، وفي القرآن مواضع تقوّي العزم على ما قاله الفريق الأوّل في هذا المعنى[٢].

والمتحصّل من تتبّع كلمات الأعلام في مسالة تفضيل الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء أنّ لهم فيها آراء ثلاثة :

الرأي الأوّل : تفضيل الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء جميعاً ما عدا النبيّ صلى الله عليه وآله .

الرأي الثاني : تفضيل الأنبياء على الأئمّة عليهم السلام .

⇦ وغيرهم ، وقد أجازه أغلب أساتذته بإجازات رفيعة المستوى جدّاً ، تكشف عن بلوغه مراتب عالية من الفقاهة والتحقيق ، وإنّ ما تركه من التراث العلمي لخير شاهد على براعته وتضلّعه في علوم الفقه والأُصول والحكمة والكلام ، وتأتي في طليعة آثاره موسوعته الاستدلاليّة (دلائل الأحكام في شرح شرائع الإسلام) ، وكتابه الكلامي الرائع (الدعوة الإسلاميّة) .

(١) مقدّمة في أُصول الدين : ٧٠ ـ ٧١.

(٢) أوائل المقالات : ٧٠.

الرأي الثالث: التفصيل بين أُولي العزم وبين غيرهم ، فالأئمّة عليهم السلام أفضل من جميع الأنبياء سوى أُولي العزم ، فإنّهم أفضل من الأئمّة عليهم السلام .

ولكنّ الذي يبدو بأنّ هذه التعدّديّة في الآراء كانت على مستوى الطبقة الأُولى من العلماء ، غير أنّ المسألة بعد ذلك قد تنقّحت في كلمات علماء الطائفة ، ووصلت إلى نتيجة أوضح وأقوى ، وهي أنّ الأئمّة عليهم السلام أفضل من الأنبياء والمرسلين جميعاً ، بما فيهم أُولو العزم منهم عليهم السلام باستثناء النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله .

وبحسب تتبّعنا القاصر لم نجد من خالف في ذلك من المتأخّرين ، سوى المرحوم السيّد هبة الدين الشهرستاني قدس سره ، في تعليقته على أوائل المقالات للشيخ المفيد قدس سره حيث آثار رأياً جديداً ، مفاده : أنّ الأئمّة عليهم السلام يوجد فيهم مَن هو أفضل من الأنبياء ، ويوجد في الأنبياء مَن هو أفضل من الأئمّة[١] . ولكنّ الذي يهوّن الخطب أنّ رأيه هذا لا دليل عليه ، فلا يستدعي الوقوف عنده ، ومناقشة ما أفاده .

وبعد عرض أقوال الأعلام في مسألة تفضيل الأئمّة عليهم السلام على جميع الخلق وبيان وجهة نظرهم الشريفة ، يقع الكلام في جهتين :

الجهة الأُولى ـ بيان المقصود من الأفضليّة :

وفي المسألة وجهان :

الوجه الأوّل ـ الأفضليّة بمعنى الأكثر ثواباً :

فكون النبيّ صلى الله عليه وآله أفضل من غيره ، بمعنى أنّه أكثر ثواباً منهم ، وهذا المعنى موجود في كلمات السيّد المرتضى قدس سره ، واختاره المحقّق الخاجوئي قدس سره في مسألة تفاضل

---

(١) سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد قدس سره : ١٧٧/٤ .

الأئمّة عليهم السلام فيما بينهم[١]. وبه وجّه رواية أبي وهب القصري، عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «**فاعلم أنّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام عند الله أفضل من الأئمّة كلّهم، وله ثواب أعمالهم، وعلى قدر أعمالهم فضّلوا**»[٢].

الوجه الثاني ـ الأفضليّة في الكمال والخصائص والمقامات:

وهذا ما يستفاد من بعض الآيات القرآنيّة، كقوله تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾[٣]، فإنّ الظاهر منها: أنّ جهة التفضيل بلحاظ توفّر بعض الكمالات والخصائص لبعض الأنبياء دون البعض الآخر، كتكليم الله تعالى لبعضهم.

وعلى ضوء الوجهين المذكورين يتّضح أنّ المقصود من الأفضليّة في مورد البحث، كون الأئمّة عليهم السلام أفضل ثواباً عند الله (سبحانه وتعالى) من الأنبياء عليهم السلام وأفضل كمالاً منهم أيضاً؛ إذ لديهم من الخصائص والكمالات ما ليس عند الأنبياء، بل جميع ما عند الأنبياء من الكمالات جُمعت في محمّد وآل محمّد عليهم السلام مع الزيادة.

الجهة الثانية ـ الدليل على أفضليّة الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء والرُّسل:

والصحيح في معالجة هذه الجهة، تفصيل البحث في مقامين:

المقام الأوّل: أفضليّة المعصومين عليهم السلام على الأنبياء غير الأئمّة.

المقام الثاني: أفضليّة المعصومين عليهم السلام على الأنبياء الأئمّة (أُولو العزم).

---

(١) الرسائل الاعتقاديّة: ١/٢٥٧.

(٢) تهذيب الأحكام: الباب ٧ من كتاب المزار، الحديث ٢.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٣.

أمّا بالنسبة للمقام الأوّل فيقال : بأنّه لا موجب ـ تصوّراً ـ لتفضيل الأنبياء غير أُولي العزم على المعصومين عليهم السلام إلّا جهة النبوّة الموجودة لديهم ، والمفقودة عند المعصومين عليهم السلام باستثناء النبيّ صلى الله عليه وآله ، فينبغي أن يكون البحث ـ حينئذٍ ـ حول كون مقام النبوّة أفضل رتبة من مقام الإمامة ليوجب تفضيل الأنبياء على الأئمّة عليهم السلام أم لا ، بحيث أنّه لا يوجب تفضيلاً لذويه على مَن ثبتت لهم مرتبة الإمامة.

التحقيق : أنّ المستفاد من الآيات القرآنيّة ، والروايات الشريفة ، والذي أكّدت عليه كلمات علمائنا ، أنّ مرتبة الإمامة أعلى من مرتبة النبوّة بمراتب ، وهذا ما تنصّ عليه بعض الروايات التي أورد بعضها صاحب تفسير نور الثقلين قدس سره في تفسير الآية المباركة : ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾[١] ، والتي منها :

١ ـ رواية الشيخ الصدوق ، بإسناده عن الإمام الرضا عليه السلام ـ في حديث طويل ـ قال عليه السلام : «**إنّ الإمامة خصّ الله عزّ وجلّ بها إبراهيم الخليل (صلوات الله عليه وآله) بعد النبوّة والخلّة ، مرتبة ثالثة ، وفضيلة شرّفه بها ، وأشاد بها ذكره ، فقال عزّ وجلّ : ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾ ، فقال الخليل** عليه السلام **سروراً بها : ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ ؟ ﴿قَالَ﴾** الله (عزّ وجلّ) : **﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾**»[٢].

٢ ـ **ومنها** : رواية الشيخ الطوسي قدس سره بسنده عن زيد الشحّام ، قال : سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام يقول : «**إنّ الله تبارك وتعالى اتّخذ إبراهيم عبداً قبل أن يتّخذه نبيّاً ، وأنّ الله اتّخذه نبيّاً قبل أن يتّخذه رسولاً ، وأنّ الله اتّخذه رسولاً قبل أن يتّخذه خليلاً ، وأنّ الله اتّخذه خليلاً قبل أن يجعله إماماً ، فلمّا جمع له الأشياء قال :**

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٢٤.

(٢) تفسير نور الثقلين : ١/١٢٠ ، الحديث ٣٤٠.

﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾، قال: فمن عظمها في عين إبراهيم قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾؟ قال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾»(١).

٣ـ رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته يقول: «**إنّ الله اتّخذ إبراهيم عليه السلام عبداً قبل أن يتّخذه نبيّاً، واتّخذه نبيّاً قبل أن يتّخذه رسولاً، واتّخذه رسولاً قبل أن يتّخذه خليلاً، واتّخذه خليلاً قبل أن يتّخذه إماماً، فلمّا جمع له هذه الأشياء وقبض يده، قال له: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾، فمن عظمها في عين إبراهيم قال: يا ربّ، ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾؟ قال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾**»(٢).

ويمكن تأييد هذه الروايات ـ على فرض المناقشة في سندها ـ بظهور الآيات القرآنيّة في كون مرتبة الإمامة أعلى من مرتبة النبوّة، حيث يستفاد من الآيات الكريمة أنّ الإمامة هي آخر المراحل والمراتب التي يطويها النبيّ أو الرسول في حركة سيره التكاملي، ممّا يعني بالضرورة كون الإمامة أعلى المراتب وأشرفها وأفضلها، ويمكن الاستشهاد لذلك بالآية الشريفة: **﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾**.

بتقريب: أنّ هذه الآية الكريمة تتحدّث عن قضيّة إعطاء نبيّ الله إبراهيم عليه السلام منصب الإمامة، فتقول: **﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾**، وهي تشتمل على عدّة قرائن تؤكّد وقوع هذه القضيّة في أواخر عمر نبيّ الله إبراهيم عليه السلام، أي: بعد تلبّسه بعنوان النبوّة والرسالة، ممّا يؤكّد أنّ آخر رتبة قد شرّف الله به نبيّه إبراهيم عليه السلام هي: رتبة الإمامة، وهذا يعني بالضرورة كونها أعلى ممّا سبقها من المراتب، كالنبوّة

---

(١) تفسير نور الثقلين: ١/١٢١، الحديث ٣٤٢.

(٢) تفسير نور الثقلين: ١/١٢١، الحديث ٣٤٣.

والرسالة؛ إذ لا معنى لتشريف الله تعالى لنبيّه عليه السلام في أواخر عمره برتبة هي أدنى شرفاً وفضلاً من غيرها من المراتب التي سبق وأن حصل عليها، فإنّ ذلك خلف التشريف، ممّا يحتّم كون رتبة الإمامة هي سيّدة المراتب، وأعلاها شأناً وفضيلة.

والقرائن الدالّة على وقوع هذه القضيّة في أواخر عمر نبيّ الله إبراهيم عليه السلام عبارة عن قرينتين:

١ ـ القرينة الأُولى: أنّ الآية الشريفة صريحة في أنّ وقوع هذا التشريف كان بعد تجاوز نبيّ الله إبراهيم عليه السلام لمرحلة الابتلاء: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾، ولا ريب في أنّ هذه المرحلة من عمره الشريف كانت متزامنة مع نبوّته ورسالته، ومن جملة شواهدها وما يدلّ عليها قضيّة ذبحه لولده إسماعيل عليه السلام، حيث عبّر عنها القرآن بـ ﴿**الْبَلَاءُ الْمُبِينُ**﴾؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللهُ مِنَ الصَّابِرِينَ * فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَن يَاإِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا كَذٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّ هٰذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ**﴾[1]. وبعد تجاوز إبراهيم عليه السلام لمرحلة الابتلاءات هذه، والتي كانت متزامنة مع نبوّته ورسالته، وهبه الله تعالى مرتبة الإمامة، كما هو صريح الآية الشريفة.

٢ ـ القرينة الثانية: قوله عليه السلام في الآية الشريفة: ﴿**وَمِن ذُرِّيَّتِي**﴾، فإنّه ظاهر في وجود الذرّيّة لديه، ووجود الذريّة لديه إنّما كان في مرحلة متقدّمة من عمره

(١) سورة الصافّات: الآيات ١٠٢ ـ ١٠٦.

الشريف، كما هو صريح القرآن الكريم: ﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[(١)]، ووجه ظهوره في وجود الذرّيّة لديه عليه السلام أنّه في بداية الأمر لم يكن معتقداً في نفسه بأنّه سيرزق ذريّة تخلفه، كما يرشد إلى ذلك القرآن الكريم في قوله: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ * قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ * قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ الْقَانِطِينَ﴾[(٢)]، بينما ظاهر كلامه عليه السلام في الآية السابقة اعتقاده بوجود الذرّيّة لديه، وكما يقول علّامة المفسّرين الطباطبائي قدس سره: «وقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ بعد قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾ قول مَن يعتقد لنفسه ذرّيّة، وكيف يسع مَن له أدنى دربة بأدب الكلام، وخاصّة مثل إبراهيم الخليل، في خطاب يخاطب به ربّه الجليل أن يتفوّه بما لا علم له به؟

ولو كان ذلك لكان من الواجب أن يقول: ومن ذرّيّتي إن رزقتني ذرّيّة، أو ما يؤدّي هذا المعنى»[(٣)].

والمتحصّل من مجموع ما ذكرناه: أنّ مرتبة النبوّة أدنى من مرتبة الإمامة، وبالتالي فهي ليست موجبة لتفضيل المتلبّس بها على مَن وصل إلى المرتبة الأعلى، واتّشح بوشاح الإمامة، والأئمّة عليهم السلام قد وصلوا إلى المرتبة الأسمى فلا تكون المرتبة الأدنى موجبة لتفضيل غيرهم عليهم عليهم السلام.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٣٩.

(٢) سورة الحجر: الآيات ٥١ ـ ٥٥.

(٣) الميزان في تفسير القرآن: ٢٦٧/١.

وأمّا بالنسبة للمقام الثاني : وهو إثبات أفضليّة الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء أُولي العزم عليهم السلام ، ما سوى النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله ، فتفضيل الأئمّة عليهم يستفاد من مجموعة كثيرة من الروايات ، والتي نستطيع تصنيفها إلى سبع طوائف :

الطائفة الأُولى :

ما دلّ على أفضليّة الأئمّة عليهم السلام على أُولي العزم :

ومنها: صحيحة عبدالله بن الوليد[1] ، قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : « **أي شيء يقول الشيعة في عيسى وموسى وأمير المؤمنين** عليه السلام **؟** » ، قلتُ : يقولون : إنّ عيسى وموسى أفضل من أمير المؤمنين عليه السلام .

قال : فقال : « **أيزعمون أنّ أمير المؤمنين** عليه السلام **قد علم ما علم رسول الله ؟** » ، قلت : نعم ، ولكن لا يقدّمون على أُولي العزم من الرسل أحداً .

قال أبو عبدالله عليه السلام : « **فخاصمهم بكتاب الله** » ، قال : قلتُ : وفي أي موضع منه أُخاصمهم ؟

قال : « **قال الله تعالى لموسى : ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً ﴾[2] إنّه لم يكتب لموسى كلّ شيء ، وقال الله تبارك وتعالى لعيسى :**

---

(١) سند الرواية في غاية الاعتبار ؛ إذ يرويها صاحب البصائر قدس سره عن : محمّد بن إسماعيل ، وهو ابن بزيع الثقة ، بقرينة روايته عن محمّد بن عمرو الزيّات ، وهو من أعيان الثقات الراوين عن الإمام الرضا عليه السلام ، عن عبدالله بن الوليد ، وهو عند الإطلاق يدور بين اثنين : عبدالله بن الوليد ، الذي يروي عن الإمام الباقر عليه السلام ، وهو من المجاهيل ، وعبدالله بن الوليد الذي يروي عن الإمام الصادق عليه السلام ـ كما في هذه الرواية ـ وهو من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام الثقاة ، وقد يروي عن الإمام الباقر عليه السلام أحياناً ، فسندُ الرواية صحيح .

(٢) سورة الأعراف : الآية ١٤٥ .

﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾[١]، **وقال الله تعالى لمحمّد** ﷺ:
﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هٰؤُلَاءِ شَهِيداً ﴾[٢]، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾[٣]»[٤].

والرواية لا يخفى ظهورها في تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على أُولي العزم من الأنبياء عليهم السلام، فضلاً عن غيرهم، وتعميم التفضيل لبقيّة المعصومين عليهم السلام إمّا بضميمة عدم القول بالفصل في هذه الخصوصيّة، وإمّا بتأييد الروايات الأُخرى، التي لا تخلو عن بعض الإشكالات السنديّة، ولكن تراكمها يوجب الاطمئنان بصدور أحدها إجمالاً، وإليك ذكر بعضها:

ـ رواية الصادق عليه السلام: «**إنّ الله خلق أُولي العزم من الرسل وفضّلهم بالعلم، وأورثنا علمهم وفضلهم، وفضّلنا عليهم في علمهم، وعلّم رسول الله** ﷺ **ما لم يعلموا، وعلّمنا علم الرسول** ﷺ **وعلمهم**»[٥].

ـ وعنه عليه السلام: «**إنّ الله فضّل أُولي العزم من الرسل بالعلم، وورّثنا علمهم، وفضّلنا عليهم في علمهم، وعلّم رسول الله** ﷺ **ما لم يعلموا، وعلّمنا علم الرسول وعلمهم، وأُمناء شيعتنا أفضلهم، (و) أين ما كنّا فشيعتنا معنا**»[٦].

---

(١) سورة الزخرف: الآية ٦٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٤١.

(٣) سورة النحل: الآية ٨٩.

(٤) بصائر الدرجات: ج ٥، الباب ٥، الحديث ١.

(٥) المصدر المتقدّم: الحديث ٢.

(٦) المصدر المتقدّم: الحديث ٥.

الطائفة الثانية :

ما دلّ على أنّ الأئمّة عليهم السلام أفضل الخلق :

وهي كثيرة ، ولكثرتها لا تبعد دعوى تواترها الإجمالي ، فمنها : ما ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله : « **يا عليّ ، إنّ الله تبارك وتعالى فضّل أنبياءه المرسلين على ملائكته المقرّبين ، وفضّلني على جميع النبيّين والمرسلين ، والفضل بعدي لك يا عليّ وللأئمّة من بعدك ، وإنّ الملائكة لخدّامنا** »(١).

والرواية صريحة الدلالة في أنّهم عليهم السلام أفضل الخلق رتبةً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من غير استثناء ، بل يلحظ المتتبّع للروايات أنّ مسألة تفضيل الأئمّة عليهم السلام على غيرهم من جملة الميثاق الذي أخذه الله تعالى على الأنبياء في عالم الذرّ والميثاق ، بحيث كان عليهم عليهم السلام أن يعترفوا بأفضليّة الأئمّة عليهم السلام على جميع الخلق .

فمن تلك الروايات : معتبرة أبي بصير ، قال : سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام يقول : « **ما من نبيٍّ ، ولا من رسولٍ أُرسِلَ إلّا بولايتنا ، وبفضلنا على مَن سوانا** »(٢).

وتؤيّد هذه الرواية عدّة روايات أُخرى ، كلّها تحمل نفس المدلول ، وبنفس

---

(١) علل الشرائع : ١٥/١ ، الباب ٧ ، الحديث ١ .

(٢) بصائر الدرجات : ٩٤/٢ ، الباب ٩ ، الحديث ٢ . والرواية معتبرة السند ؛ إذ يرويها الثقة الثبت محمّد بن الحسن الصفّار ، عن عليّ بن إسماعيل ، وهو ابن عيسى الثقة ، بقرينة روايته عن محمّد بن عمرو ، عن محمّد بن عمرو ، وهو ابن سعيد الزيّات الثقة ، بقرينة رواية عليّ بن إسماعيل عنه ، وروايته عن يونس بن يعقوب ، عن يونس بن يعقوب ، وهو ابن قيس البجلي الثقة ، عن عبدالأعلى ، وهو ابن أعين العجلي ، بقرينة رواية يونس بن يعقوب عنه ، عن أبي بصير ، وهو مردّد بين ليث بن البختري ، وبين يحيى بن أبي القاسم ؛ لعدم معروفيّة غيرهما بهذه الكنية ، وكلاهما ثقتان ، فالرواية معتبرة السند .

اللسان، ولعلّ بعضها متّحد معها صدوراً، ولكنّها متعدّدة من جهة تعدّد الرواة.

الطائفة الثالثة:

ما دلّ على تنزيلهم منزلة رسول الله ﷺ:

بضميمة ما ثبت بالدليل القطعي من أنّ رسول الله ﷺ هو أفضل الخلق قاطبة، فإذا ثبت تنزيل الأئمّة من آل محمّد عليهم السلام منزلته ﷺ ثبت أنّهم أفضل الخلق طرّاً بالضرورة، وهذا صريح مجموعة من الروايات:

منها: ما رواه الشيخ الكليني قدس سره بسنده عن محمّد بن مسلم، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «**الأئمّة بمنزلة رسول الله ﷺ إلّا أنّهم ليسوا بأنبياء، ولا يحلّ لهم من النساء ما يحلّ للنبيّ ﷺ، فأمّا ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله ﷺ**»[(١)].

وتؤيّدها الرواية الواردة عن الإمام الصادق عليه السلام: «**كلّ ما كان لمحمّد ﷺ فلنا مثله إلّا النبوّة والأزواج**»[(٢)].

---

(١) الكافي: كتاب الحجّة ـ باب ٥٣، الحديث ٧. والرواية على مسلك المحقّق الخوئي قدس سره وغيره من المحقّقين معتبرة السند؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني قدس سره، عن عدّة من أصحابنا، وتقدّم الكلام في بيان هذه العبارة بما يفيد التوثيق، فلا نعيد، عن أحمد بن محمّد، وهو ابن عيسى الأشعري الثقة، بقرينة روايته عن الحسين بن سعيد، ثمّ عن الحسين بن سعيد، وهو ابن حمّاد الأهوازي الثقة، بقرينة رواية أحمد بن محمّد عنه، وروايته عن عبدالله بن بحر، عن عبدالله بن بحر، وهو من رواة تفسير القمّي، فيشمله التوثيق العامّ، عن ابن مسكان، وهو عبدالله بن مسكان الثقة، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، وهو البصري الثقة، عن محمّد بن مسلم، ووثاقته أجلى من الشمس في رابعة النهار.

(٢) بحار الأنوار: ٣١٧/٢٦.

وقريب منها : ما رُوي عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله : « **أنا سيّد الأوّلين والآخرين ، وأنت يا عليّ سيّد الخلائق بعدي ، أوّلنا كآخرنا ، وآخرنا كأوّلنا** »(١) .

وقد يستفاد التنزيل في الجملة من صحيحة محمّد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « **أما والله إنّ في أهل بيتي من عترتي لهداة مهتدين من بعدي ، يعطهم علمي وفهمي وحلمي وخُلقي ، وطينتهم من طينتي الطاهرة ، وويل للمنكرين لحقّهم ، المكذّبين لهم من بعدي ، القاطعين فيهم صلتي ، المستولين عليهم ، والآخذين منهم حقّهم ، ألا فلا أنالهم الله شفاعتي** »(٢) .

الطائفة الرابعة :

ما دلّ على سعة علمهم عليهم السلام :

إذ يوجد بين أيدينا الكثير من النصوص التي تؤكّد على أنّ العلم المستودع عند المعصومين عليهم السلام أوسع نطاقاً من العلم المستودع عند الأنبياء عليهم السلام ، وهذا يستلزم أفضليّتهم عليهم يقيناً .

---

(١) بحار الأنوار : ٣١٦/٢٦ .

(٢) بصائر الدرجات : ج ١ ، الباب ٢٢ ، الحديث ٨ .

والرواية معتبرة السند ؛ إذ يرويها الثقة الثبت صاحب البصائر **عن** محمّد بن الحسين ، وهو ابن أبي الخطّاب الثقة ، بقرينة رواية صاحب البصائر عنه ، **عن** الحسن بن محبوب ، ووثاقته في غنىً عن البيان ، **عن** العلاء بن رزين ، وهو ممّن قيل في حقّه : « ثقة جليل القدر » ، **عن** محمّد ، وهو محمّد بن مسلم الثقفي رضي الله عنه ، بقرينة رواية العلاء بن رزين عنه ، ووثاقته من بديهيات علم الرجال ، **عن** أبي جعفر عليه السلام ، فسند الرواية في غاية الاعتبار .

فمنها: حسنة سيف التمّار، قال: كنّا مع أبي عبدالله عليه السلام جماعة من الشيعة في الحجر، فقال: «**علينا عين؟**»، فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نرَ أحداً، فقلنا: ليس علينا عين، قال: «**وربّ الكعبة، وربّ البيت**» ثلاث مرّات «**لو كنتُ بين موسى والخضر لأخبرتهما أنّي أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما؛ لأنّ موسى والخضر أُعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما هو كائن إلى يوم القيامة، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أُعطيَ علم ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، فورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثة**»(١).

وتؤيّد هذه الرواية الكثير من الروايات المرويّة عنهم عليهم السلام، ومنها: رواية الحسين بن علوان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «**إنّ الله خلق أُولي العزم من الرُّسل وفضّلهم بالعلم، وأورثنا علمهم، وفضّلنا عليهم في علمهم، وعلّم رسول الله صلى الله عليه وآله ما لم يعلموا، وعلّمنا علم الرسول وعِلْمهم**»(٢).

وإذا ثبت بأنّ الأئمّة عليهم السلام أوسع علماً من الأنبياء، ثبتت أفضليّتهم عليهم السلام عليهم عليهم السلام، تطبيقاً لقوله سبحانه وتعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾(٣).

---

(١) بصائر الدرجات: ج٣، الباب ٧، الحديث ١. وسند الرواية حسن؛ إذ يرويها الثقة الثبت صاحب البصائر محمّد بن الحسن الصفّار رضي الله عنه، **عن** أحمد بن إسحاق، وهو الأشعري الثقة، بقرينة رواية صاحب البصائر عنه، **عن** عبدالله بن حمّاد، وهو الأنصاري، بقرينة روايته عن سيف التمّار، وهو حسن إن لم نقل بوثاقته، **عن** سيف التمّار، وهو من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام الثقات، فالرواية حسنة سنداً.

(٢) بصائر الدرجات: ج٥، الباب ٥، الحديث ٥.

(٣) سورة الزُّمر: الآية ٩.

الطائفة الخامسة :

ما دلّ على توقّف نبوّات الأنبياء ورسالاتهم على الإقرار بولاية الأئمّة :

وهي روايات كثيرة جدّاً بالمستوى الذي تكون فيه دعوى التواتر الإجمالي بالنسبة لها ليست جزافاً .

فمن تلك الروايات : معتبرة أبي بصير ، قال : سمعتُ أبا عبدالله يقول : « **ما مِن نبيٍّ نُبّئ ، ولا مِن رسولٍ اُرسِلَ ، إلّا بولايتنا ، وبفضلنا على مَن سوانا** »[١] .

ومنها: رواية حمران ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « **إنّ الله تبارك وتعالى حيث خلق الخلق ، خلق ماءً عذباً ، وماءً مالحاً اُجاجاً ، فامتزج الماءان ، فأخذ طيناً من أديم الأرض فعركه عركاً شديداً ، وقال لأصحاب اليمين ، وهم كالذرّ يدبّون : إلى الجنّة بسلام ، وقال لأصحاب الشمال يدبّون : إلى النّار ولا اُبالي .**

ثمّ قال : ألستُ بربّكم ؟ قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنّا كنّا عن هذا غافلين .

قال : ثمّ أخذ الميثاق على النبيّين ، فقال : ألستُ بربّكم ؟ » ثمّ قال : « **وأنّ هذا محمّد رسول الله ، وأنّ هذا عليّ أمير المؤمنين ؟ قالوا : بلى ، فثبتت لهم النبوّة ، وأخذ الميثاق على اُولي العزم : أنّي ربّكم ، ومحمّد رسول الله ، وعليّ أمير المؤمنين ، وأوصياؤه من بعده ولاة أمري ، وخزّان علمي ، وأنّ المهدي أنتصر به لديني ، واُظهر به دولتي ، وأنتقم به من أعدائي ، واُعبد به طوعاً وكرهاً** »[٢] .

---

(١) تقدّم ذكرها سابقاً ، وبيان وجه اعتبارها السندي ، فراجع .

(٢) بصائر الدرجات : ج ٢ ، الباب ٧ ، الحديث ٢ .

ومنها: ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام: «**وإنّما سمّي أُولوا العزم أُولوا العزم؛ لأنّه عهد إليهم في محمّد، والأوصياء من بعده، والمهدي وسيرته، فأجمع عـزمهم على أنّ ذلك كذلك، والإقرار به**»[١].

ومنها: قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «**ما تكاملت النبوّة لنبيّ في الأظلّة حتّى عُرضت عليه ولايتي، وولاية أهل بيتي، ومُثّلوا له، فأقرّوا بطاعتهم وولايتهم**»[٢].

ومنها: قوله أيضاً صلى الله عليه وآله: «**يا عليّ، ما بعث الله نبيّاً إلّا وقد دعاه إلى ولايتك طائعاً أو كارهاً**»[٣].

ومنها: ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «**ما نُبّئَ نبيٌّ قـطّ إلّا بـمعرفة حـقّنا، وبفضلنا على مَن سوانا**»[٤].

ومنها: ما ورد عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: «**ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبيّاً قطّ إلّا بها**»[٥].

الطائفة السادسة:

ما دلّ على أنّ المعصومين عليهم السلام هم العلّة الغائيّة للخلق:

وتقريب الاستدلال بهذه الطائفة أن يقال: إنّ الغاية من خلق العالم هي وجود

(١) بصائر الدرجات: ج٢، الباب ٧، الحديث ١.

(٢) المصدر المتقدّم: الباب ٨، الحديث ٧.

(٣) المصدر المتقدّم: الباب ٨، الحديث ٢.

(٤) المصدر المتقدم: الباب ٩، الحديث ١.

(٥) المصدر المتقدّم: الحديث ٦.

(الإنسان الكامل) فيه[١]، وأتمّ وأجلى مصداق للإنسان الكامل هم المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام، ومن الواضح أنّ فقدان الغاية موجب لفقدان ذيها، ولأجل ذلك يصحّ أن يقال: إنّ الإنسان الكامل يكون من بسببه الوجود سببيّة غائيّة، لا منه الوجود سببيّة فاعليّة معطية له، فهو سبب غائي لا علّة فاعليّة[٢].

وعليه: فإذا ثبت أنّ المعصومين عليهم السلام هم العلّة الغائيّة لجميع الخلق؛ لكونهم عليهم السلام المصداق الأتمّ للإنسان الكامل، ثبتت أفضليّتهم عليهم، بما فيهم من الرسل والأنبياء والملائكة.

وهذا ما أشار إليه الحجّة الفقيه الشيخ عليّ الجشي القطيفي قدس سره[٣] في بعض روائع شعره الولائي، حيث قال:

---

(١) وينظّر لذلك صاحب (دراسات في ولاية الفقيه): ٧٦/١ بقوله: «فمثل عالم الطبيعة بمراحله، كمثل أشجار مثمرة، غرسها غارسها، وسقاها وربّاها لتثمر له أثماراً حلوة جيّدة، فالثمرة العالية غاية وجود الشجرة، ومن عللها.

فالنبيّ الأكرم والأئمّة المعصومون عليهم السلام ثمرة العالم في قوس الصعود وغايته، وإن كان غاية الغايات هو الله ـ تعالى ـ بذاته المقدّسة.

(٢) كلّيات في علم الرجال: ٤٢١.

(٣) هو سماحة آية الله المعظّم، الحكيم العارف، الشيخ عليّ الجشيّ قدس سره، المولود عام ١٢٩٦هـ، والمتوفّى عام ١٣٧٦هـ، هاجر إلى النجف الأشرف، وتتلمذ فيها على المحقّق العراقي والسيّد الإصفهاني والسيّد الحكيم قدس سرهم، وأجازه الأخير بالاجتهاد في وثيقة جاء فيها: «وقد حضر عليَّ برهة من الزمن، فعرفته حائزاً ملكة الاجتهاد في الأحكام الشرعيّة، قادراً على ردّ الفروع إلى اُصولها، واستنباطها من أدلّتها التفصيليّة، فيجب عليه العمل برأيه، كما أنّ له وظيفة الفتوى والحكم، والرادّ عليه في حكمه كالرادّ على الله تعالى»، وبعدها رجع إلى بلاده القطيف، وتولّى فيها القيام بمهام القضاء، وتسلّم مقاليد الزعامة.

وربّما يَكْبُرُ عِندَ مَنْ جَهِلْ تَفضِيلُهمْ عَلَى الورَى حَتّى الرُّسلْ
أَلَمْ يَكُنْ أهل الكِسا هُمُ العِلَلْ وهَلْ يُسَاوي العِلَّةَ المَعْلُولُ[١]

وكونُ أهل البيت عليهم السلام هم العلّة الغائيّة ، قد استفاضت بالتصريح به الكثير من الروايات المعتبرة ، ويكفي منها الحديث المشهور الوارد معنعناً بسند حسن متّصل[٢] عن السيّدة الصدّيقة الزهراء عليها السلام ، والمعروف بحديث الكساء ، حيث جاء

---

(١) ديوان العلّامة الجشيّ : ٩٣/١.

(٢) ذكر صاحب موسوعة (عوالم العلوم) المحدّث الشيخ عبدالله البحراني الإصفهاني قدس سره ، سند الحديث معنعناً منه قدس سره إلى سيّدة النساء الصدّيقة الشهيدة الزهراء (أرواح العالمين لها الفداء) في المجلّد الثاني من القسم المخصّص لأحوال السيّدة الزهراء عليها السلام ، الصفحة ٩٣٠.

ولي شرف رواية الحديث المذكور معنعناً متّصلاً بسيّدة العالمين عليها السلام عن طريق أُستاذي المعظّم ، العلّامة الحجّة ، السيّد محمّدرضا الحسيني الحائري الأعرجي الفحّام (طاب ثراه) ، عن العالم العامل ، العلّامة الحجّة ، الشيخ فرج العمران القطيفي ، عن سيّد فقهاء العصر السيّد محسن الحكيم ، عن أُستاذه شيخ المحقّقين ، الفقيه الأُصولي ، الشيخ الميرزا محمّد الحسين النائيني ، عن شيخه ثقة الإسلام الميرزا حسين النوري ، عن شيخه الأعظم ، سلطان أهل التحقيق ، وقطب رحى التدقيق ، الشيخ مرتضى الأنصاري ، عن الفقيه المعتمد ، صاحب المستند ، الشيخ أحمد النراقي ، عن والده المتألّه ، الأخلاقي العارف ، الشيخ مهدي النراقي ، عن شيخه الفقيه المحدّث الشيخ يوسف البحراني ، عن شيخه المبجّل الشيخ حسين ابن الشيخ عبدالله البحراني ، عن سيّد العلماء المحدّثين السيّد هاشم البحراني، عن شيخه الجليل السيّد ماجد البحراني ، عن الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني ، عن الفقيه الأعظم المقدّس الأردبيلي ، عن الشيخ عبدالعليّ الكركي ، عن الشيخ عليّ بن هلال الجزائري ، عن الشيخ أحمد بن فهد الحلّي ، عن الشيخ عليّ بن الخازن الحائري ، عن الشيخ ضياء الدين عليّ ابن الشهيد الأوّل ، عن أبيه المتوّج بتاج الشهادة ، عن فخر المحقّقين الحلّي ، عن شيخه العلّامة الحلّي ، عن شيخه ابن نما الحلّي ، عن شيخه ⇦

فيه : فقال الله عزّ وجلّ : « **يا ملائكتي ، ويا سُكّان سماواتي ، إنّي ما خلقتُ سماءً مبنيّة ، ولا أرضاً مدحيّة ، ولا قمراً منيراً ، ولا شمساً مضيئة ، ولا فلكاً يدور ، ولا بحراً يجري ، ولا فُلْكاً يسري ، إلّا في محبّة هؤلاء الخمسة ، الذين هم تحت الكساء** ».

وفي نفس الحديث جاء على لسان جبرائيل عليه السلام : « **السلام عليك يا رسول الله ، العليُّ الأعلى يقرؤك السلام ، ويخصّك بالتحيّة والإكرام ، ويقول لك : وعزّتي وجلالي ، إنّي ما خلقتُ سماءً مبنيّة ، ولا أرضاً مدحيّة ، ولا قمراً منيراً ، ولا شمساً مضيئة ، ولا فلكاً يدور ، ولا بحراً يجري ، ولا فُلْكاً يسري ، إلّا لأجلكم ومحبّتكم** ».

بل ورد هذا المعنى كثيراً حتّى في روايات أبناء العامّة ، ومنها : ما عن أبي هريرة ، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال : « **لمّا خلق الله آدم أبو البشر ، ونفخَ فيه من روحه ، التفت آدم يمنة العرش ، فإذا في النور خمسة أشباح سجّداً وركّعاً ، قال آدم : يا ربِّ ، هل خلقتَ أحداً من طين قبلي ؟ قال : لا ، يا آدم ، قال : فمَنْ هؤلاء الخمسة الأشباح الذين أراهم في هيئتي وصورتي ؟ قال : هؤلاء خمسة من ولدك ، لولاهم ما خلقتك ،**

⇦ محمّد بن إدريس الحلّي ، عن ابن حمزة الطوسي صاحب الثاقب ، عن الشيخ الجليل الحسن بن محمّد بن الحسن الطوسي ، عن أبيه شيخ الطائفة على الإطلاق ، عن شيخ الشيعة والشريعة المفيد ، عن شيخه شيخ المحدّثين ابن قولويه القمّي ، عن شيخه ثقة الإسلام الكليني ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه إبراهيم بن هاشم ، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي ، عن القاسم بن يحيى بن جلاء الكوفي ، عن أبي بصير ، عن أبان بن تغلب ، عن جابر بن يزيد الجعفي ، عن جابر بن عبدالله الأنصاري (عليهم جميعاً سلام الله ورضوانه) **عن سيّدة النساء فاطمة الزهراء** (أرواح العالمين جميعاً لها الفداء) .

هؤلاء الخمسة شققتُ لهم خمسة أسماء من أسمائي ، لولاهم ما خلقتُ الجنّة ولا النّار ، ولا العرش ولا الكرسي ، ولا السماء ولا الأرض ، ولا الملائكة ولا الإنس ولا الجنّ »(١).(٢)

الطائفة السابعة :

مادلّ على كون المعصومين واسطة الأنبياء في مقام التوسّل إلى الله :

وهي كثيرة جدّاً ، حتّى قال عنها الفقيه الكبير والمتتبّع الخبير ، العالم الربّاني الشيخ عبدالله المامقاني ﴿قدس سره﴾ : وقد استقصيتُ الأخبار والآثار ، فوجدتُ أنّه ما تاب الله تعالى على نبيّ من أنبيائه ، ولا ملك من ملائكته ، ممّا صدر منهم من الزلّات ، إلّا بالتوسّل والاستشفاع بهم ﴿عليهم السلام﴾(٣).

والحقّ كما أفاده (طيّب الله ثراه) ، وقد استفاضت بنقل ذلك أخبار المعتدلين من أبناء العامّة قبل الشيعة ، فمن ذلك ما رواه صاحب (فرائد السمطين) عن أبي هريرة ، عن النبيّ ﴿صلى الله عليه وآله﴾ أنّه قال على لسان ربّه : « **يا آدم ، هؤلاء صفوتي من خلقي ،**

---

(١) فرائد السمطين / الحمويني ، بواسطة عوالم العلوم ـ أحوال السيّدة الزهراء ﴿عليها السلام﴾ : ٢٢/١.

(٢) أفاد بعض المحقّقين من أساتذتنا (دام ظلّه الشريف) : أنّ المقصود من الروايات المذكورة في هذه الطائفة (السادسة) هو : أنّ المعصومين ﴿عليهم السلام﴾ من قبيل (شرط القابل) لجميع الكائنات ، والمقصود من شرط القابل ، كما أفدناه من مجلس بحثه الشريف : هو ما يحتاج المقبول إليه في وجوده . فإذا قلنا بأنّ المعصومين ﴿عليهم السلام﴾ هم شرط القابل بالنسبة للمخلوقات ، فهذا يعني بأنّ جميع الموجودات محتاجة إليهم ﴿عليهم السلام﴾ في وجودها ، وما أفاده (دام ظلّه) في غاية الدقّة ، ولكن لسان بعض الروايات المذكورة لا ينسجم معه ، فتأمّل جيّداً .

(٣) مرآة الكمال : ١٢٨/٣ .

بهم أُنجيهم ، وبهم أُهلكهم ، فإذا كان لك إليَّ حاجة فبهؤلاء توسّل »[١].

ومنه : ما أورده السيوطي في (الدرّ المنثور) ، قال : وأخرج الديلمي في مسند الفردوس ، بسند رواه عن عليّ ، قال : سألتُ النبيّ ﷺ عن قول الله : ﴿**فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ**﴾[٢] ؟ فقال : « **اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد ، سبحانك لا إله إلّا أنت ، عملتُ سوءاً ، وظلمتُ نفسي ، فاغفر لي ، إنّك أنتَ الغفور الرحيم . اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد ، سبحانك لا إلـه إلّا أنت ، عملتُ سوءاً ، وظلمتُ نفسي ، فاغفر لي ، إنّك أنتَ التوّاب الرحيم** »[٣].

قال : وأخرج ابن النجّار ، عن ابن عبّاس ، قال : سألتُ رسول الله ﷺ عن الكلمات التي تلقّاها آدم من ربّه فتاب عليه ؟ قال : « **سأل بحقّ محمّد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين ، إلّا تبتَ علَيَّ ، فتاب عليه** »[٤].

وأمّا عن طريق الخاصّة ، فالأخبار أكثر من أن تحصى ، وقد عقد العلّامة المجلسي ﵀ باباً خاصّاً من أبواب بحاره ، تحت عنوان : (**أنّ دعاء الأنبياء استجيب بالتوسّل والاستشفاع بهم صلوات الله عليهم أجمعين**)[٥] ، وجمعَ فيه بعض الروايات المتعلّقة بموضوع الباب ، ممّا يوجب الاطمئنان المتاخم لليقين ، بكون المعصومين ﵈ هم وسيلة الأنبياء في مقام التوسّل .

---

(١) فرائد السمطين / الحمويني ، بواسطة عوالم العلوم ـ أحوال السيّدة الزهراء ﵍ : ٢٢/١ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٣٧ .

(٣) الدرّ المنثور : ٥٩/١ .

(٤) المصدر المتقدّم .

(٥) بحار الأنوار : ٣١٩/٢٦ .

ومن باب التيمّن ، نكتفي بنقل رواية واحدة صريحة في المطلوب ، وهي المرويّة عن معمّر بن راشد ، قال : سمعت أبا عبدالله الصادق عليه السلام يقول : أتى يهودي إلى النبيّ صلى الله عليه وآله ، فقام بين يديه يحدّ النظر إليه ، فقال : « **يا يهودي ، ما حاجتك ؟** » ، قال : أنتَ أفضل أم موسى بن عمران النبيّ الذي كلّمه الله تعالى ، وأنزل عليه التوراة والعصا ، وفلق له البحر ، وأظلّه بالغمام ؟ فقال له النبيّ صلى الله عليه وآله : « **إنّه يكره للعبد أن يزكّي نفسه ، ولكن أقول : إنّ آدم عليه السلام لمّا أصاب الخطيئة كانت توبته أن قال : اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد لمّا غفرت لي ، فغفر الله له .**

وإنّ نوحاً عليه السلام لمّا ركب السفينة وخاف الغرق قال : اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد لمّا أنجيتني من الغرق ، فنجّاه الله عنه .

وإنّ إبراهيم عليه السلام لمّا اُلقيَ في النّار قال : اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد لما أنجيتني منها ، فجعلها الله عليه برداً وسلاماً .

وإنّ موسى لمّا ألقى عصاه ، فأوجس في نفسه خيفة ، قال : اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد لما آمنتني منها ، فقال الله جلّ جلاله : لا تخف إنّك أنت الأعلى . يا يهوديّ ، إنّ موسى عليه السلام لو أدركني ثمّ لم يؤمن بي وبنبّوتي ما نفعه إيمانه شيئاً ، ولا نفعته النبوّة »[1] .

وهذه الطائفة من الروايات صريحة فيما ذكرناه ، فإذا ثبت أنّ المعصومين عليهم السلام هم الوسيلة التي يتوسّل بها الأنبياء لله (عزّ وجلّ) ، ولا ريب في كون الوسيلة أفضل وأقرب عند المُتَوَسَّل إليه من المُتَوسِّل ، ثبتت أفضليّتهم عليهم السلام على الأنبياء

---

(١) بحار الأنوار : ٣١٩/٢٦ .

الذين توسّلوا بهم.

والخلاصة: فمن خلال هذه الطوائف السبع بمجموعها، بل تكفي طائفة واحدة منها، نستنتج أفضليّة المعصومين عليهم السلام على غيرهم من الأنبياء والمرسلين، وإذا ثبت لدينا ذلك، وضممناه لما ثبت في المقدّمة الأُولى من مقام الولاية التكوينيّة للأنبياء والرسل، ثبت هذا المقام للمعصومين عليهم السلام بالأولويّة؛ إذ لا يعقل أن يثبت للمفضول ما ليس للفاضل من الكمالات والخصائص، وإلّا كان ذلك موجباً لتعاكس النسبة في التفاضل بينهما، وبذلك يكون الدليل الأوّل تامّاً ومحكماً.

الدليل الثاني:

ما أشار إليه الأُستاذ المحقّق السيّد الروحاني (دام ظلّه الشريف) بقوله: «وقد دلّ الكتاب الكريم على ثبوت ذلك لأشخاص، قال الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ وإذا ثبت ذلك لهؤلاء، فثبوته للرسول الأعظم وخليفته الذي عنده علم الكتاب بنصّ القرآن، لا يحتاج إلى بيان»(١).

وتماميّة هذا الاستدلال تتوقّف على تماميّة مقدّماتٍ ثلاث:

المقدّمة الأُولى: إثبات الملازمة بين العلم بالكتاب كلّاً أو جزءاً، وبين الولاية التكوينيّة.

وقد نقّحنا هذه المقدّمة عند بحثنا حول العلاقة الطرديّة بين العلم وبين الولاية التكوينيّة، حيث ذكرنا هناك بأنّ ثمّة ملازمة بين الولاية التكوينيّة وبين العلم، وكلّ من ملك العلم بشيء ملك السيطرة عليه، وأثبتنا ذلك من خلال القرآن الكريم وروايات المعصومين عليهم السلام.

والآية المباركة التي استند إليها سيّدنا الأُستاذ (دام ظلّه): ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾(٢) ظاهرة في وجود ملازمة بين العلم وبين الولاية التكوينيّة، بلحاظ القاعدة المقرّرة في علم البلاغة، وهي:

---

(١) هذا المعنى استفدناه من عبارة سماحة الأُستاذ (دام ظلّه) بعد تحليلها وتفكيكها إلى عدّة أدلّة، وإلّا فإنّها لو لوحظت من حيث المجموع بما هو مجموع، سيكون مفادها هو عين مفاد الدليل الأوّل، كما قرّبناه هناك في الصفحات السابقة.

(٢) منهاج الفقاهة: ٤/٢٦٨.

أنّ الاسناد إلى الوصف مشعر بالعلّية.

فعندما يقال مثلاً: إنّ الطالب المجدّ ينجح في الامتحان، يشعر الوصف المذكور ضمن الجملة، وهو (المجدّ) بالعليّة، بمعنى أنّ الجدّ والنشاط علّة للنجاح في الامتحان؛ إذ لو لم يكن كذلك لما كانت هنالك حاجة لذكره في ثنايا العبارة.

وهكذا الآية عندما قالت: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾، وذكرت الوصف ﴿الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ مع إمكان الاستغناء عنه، إنّما ذلك من أجل الإشعار بعلّيّته، وكونه دخيلاً في القدرة على اختراق حدود الزمان والمكان.

المقدّمة الثانية: إثبات العلم بالكتاب لآل محمّد عليهم السلام:

وهذه المقدّمة تكفّلت بإثباتها الروايات الواردة عن السادة المعصومين عليهم السلام، ويكفينا الرجوع إلى كتاب بصائر الدرجات (باب ما عند الأئمّة عليهم السلام من اسم الله الأعظم وعلم الكتاب)[1]، حيث اشتمل الباب المذكور على إحدى وعشرين رواية، وكلّها صريحة في الدلالة على المطلوب إثباته.

فمنها: ما رواه في البصائر، وأورده ثقة الإسلام الكليني رحمه الله في الكافي، عن عليّ ابن إبراهيم، عن أبيه؛ ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عمّن ذكره، جميعاً عن ابن أبي عمير، عن ابن أُذينة، عن بريد بن معاوية، قال: قلتُ لأبي جعفر عليه السلام: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[2]، قال:

---

(١) بصائر الدرجات: ج ٥، الباب الأوّل، (باب ما عند الأئمّة عليهم السلام من اسم الله الأعظم وعلم الكتاب).

(٢) سورة الرعد: الآية ٤٣.

«**إيّانا عنى، وعليٌّ أوّلنا، وأفضلنا، وخيرنا بعد النبيّ** صلّى الله عليه وآله»[١].

وتؤيّدها عدّة روايات، منها: ما عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ﴿**قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ**﴾، قال: ففرج أبو عبدالله عليه السلام بين أصابعه، فوضعها على صدره، ثمّ قال: «**والله! عندنا علم الكتاب كلّه**»[٢].

ومنها: ما عن محمّد بن سليمان بن سدير، عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «**يا سدير، ما تقرأ القرآن؟**»، قال: قلت: قرأناه جُعلتُ فداك، قال: «**فهل وجدتَ فيما قرأت من كتاب الله: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾؟**»، قال: قلتُ: جعلتُ فداك، قد قرأته، قال: «**فهل عرفت الرجل؟ وعلمت ما كان عنده من علم الكتاب؟**»، قال: قلتُ: فأخبرني حتّى أعلم، قال: «**قدر قطرة من المطر الجود في البحر الأخضر ما يكون ذلك من علم الكتاب؟!**»، قال: قلتُ: جعلتُ فداك، ما أقلّ هذا!

قال: «**يا سدير، ما أكثره إن لم ينسبه إلى العلم الذي أخبرك. يا سدير، فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ**

---

(١) بصائر الدرجات: ج ٥، الباب الأوّل، الحديث ١٢. والكافي: كتاب الحجّة ـ الباب ٣٥، الحديث ٦. والرواية صحيحة سنداً؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني قدّس سرّه، **عن** عليّ بن إبراهيم القمّي، وهو الثقة الثبت المعتمد، **عن** أبيه إبراهيم بن هاشم، وهو ممّن لا ينبغي الشكّ في وثاقته، **عن** ابن أبي عمير، ووثاقته أجلّ من أن تذكر، **عن** ابن أُذينة، وهو عمر بن أُذينة البصري الثقة، **عن** بريد بن معاوية، وهو البجلي الثقة الذي كان من وجوه الأصحاب، وفقهاء الطائفة، فسند الرواية في غاية الاعتبار.

(٢) بصائر الدرجات: ج ٥، الباب الأوّل، الحديث ٢.

عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾كلّه ؟ » ، قال : وأومأ بيده إلى صدره ، فقال : « **علم الكتاب كلّه ، والله عندنا** » ثلاثاً[١].

والمتحصّل : أنّ كلّ هذه الروايات صريحة في الدلالة على أنّ آل محمّد عليهم السلام لديهم علم الكتاب بأكمله ؛ إذ في قوله تعالى : ﴿**قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ والذي كان موضع استشهاد المعصومين عليهم السلام إشارة واضحة إلى أنّ العلم المختزن لديهم عليهم السلام علم كلّي ، في قبال العلم الذي أشارت إليه الآية الأُخرى : ﴿**قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾ ، فإنّه علم جزئي .

المقدّمة الثالثة : إثبات وحدة الكتابين في الآيتين :

الظاهر من كلام الأُستاذ (دام ظلّه) : أنّه يستدلّ بالآيتين الكريمتين على إثبات الولاية التكوينيّة لآل محمّد عليهم السلام ، بضمّ كلّ واحدة منهما إلى الأُخرى : ﴿**قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ**﴾ ، و : ﴿**قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ ، بتقريب : أنّ من عنده علمٌ من الكتاب إذا كان قادراً على التصرّف التكويني ، فمَن لديه علم الكتاب بكامله يكون أقدر على التصرّف ، فتثبت له الولاية التكوينيّة .

والتحقيق : أنّ الاستدلال بهذا المقدار لا يتمّ حتّى يتمّ إثبات وحدة الكتابين في الآيتين ؛ لأنّه إذا كان المقصود من الكتاب الذي أحاط ببعضه وصيّ سليمان عليه السلام شيئاً ، والكتاب الذي يعلم به آل محمّد عليهم السلام شيئاً آخر ، فإنّه لا يمكن الانتقال من هذه الآية إلى الآية الثانية ، واستنتاج ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام ،

(١) بصائر الدرجات : الجزء الخامس ، الباب الأوّل ، الحديث ٣.

ومن هنا يتحتّم البحث حول إثبات وحدة الكتاب في كلا الآيتين.

وقد كفتنا مؤونة البحث حول هذه النقطة الروايات المعتبرة، والتي تقدّم ذكر بعضها، حيث قرنت بين الآيتين في مقام الاستدلال، ممّا يعني أنّ وحدة الكتابين أمر مفروغ عنه عند حملة أسرار الكتاب عليهم السلام، بل ورد ذلك حتّى في الأحاديث النبويّة المبثوثة في كتب أبناء العامّه.

ومنها: ما أورده القندوزي الحنفي، عن عطيّة العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: سألتُ رسول الله صلى الله عليه وآله عن هذه الآية: ﴿**الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾، قال: «**ذاك أخي عليّ بن أبي طالب**»[1].

وبعد أن ثبت إجمالاً وحدة الكتاب في الآيتين، فليس من المهمّ تنقيح المقصود من الكتاب فيهما تفصيلاً، وتحديد أنّ المراد به هل هو: اللوح المحفوظ، أم الاسم الأعظم، أم الكتب السماويّة السابقة، أم كتاب التكوين بما يحتويه من فلسفة وأسرار، أم هو القرآن الكريم؟

نعم، بناءً على كون المقصود من مفردة (الكتاب) في الآيتين، هو: القرآن الكريم، كما هو المتعارف في الاستخدامات القرآنيّة، من قبيل قوله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ**﴾[2]، وقوله أيضاً: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ**

---

(١) ينابيع المودّة: ١٠٢/١. وقد وثّق الكثير من هذه الأحاديث وحفظها: كلّ من الشهيد القاضي التستري، والفقيه المقدّس السيّد المرعشي (طيّب الله ثراهما) في الموسوعة القيّمة: (إحقاق الحقّ) وملحقاتها، فراجع: ٢٨٠/٣ و ٤٥١، وكذلك: ٣٦٢/١٤، وكذلك: ١١٥/٢٠، تجد فيها ما يقرّ عينيك.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢.

اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾[١] قد يخطر في الذهن بأنّ قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ يتحدّث عن مرحلة قد سبقت نزول القرآن بفترة زمنيّة طويلة، فلذلك لا يمكن حمل مفردة الكتاب في هذه الآية على القرآن الكريم؛ لعدم وجوده في ذلك الوقت، ممّا يوجب الإشكال في هذا الاحتمال.

وحاصل الجواب عن هذه الخاطرة: أنّ القرآن الكريم له وجودان: وجود تدويني، ووجود تكويني، كما يستفاد ذلك من القرآن الكريم نفسه؛ إذ عند الرجوع إلى الآيات القرآنيّة المتعلّقة بهذه النقطة نستطيع تصنيفها إلى طوائف ثلاث:

الطائفة الأُولى: الآيات التي تدلّ على وجود حقيقة للقرآن وراء وجوده التدويني، الذي نزل على النبيّ صلى الله عليه وآله.

ومن تلك الآيات: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِن رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[٢]، وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾[٣].

الطائفة الثانية: الآيات التي صرّحت بوجود آثار تكوينيّة للقرآن الكريم، من قبيل قوله تعاى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِن خَشْيَةِ اللهِ ﴾[٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ بل لِلّٰهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً ﴾[٥].

---

(١) سورة فاطر: الآية ٣٢.

(٢) سورة الواقعة: الآيات ٧٧ ـ ٨٠.

(٣) سورة البروج: الآيتان ٢١ و ٢٢.

(٤) سورة الحشر: الآية ٢١.

(٥) سورة الرعد: الآية ٣١.

إذ من المعلوم بأنّ هذه الآثار التكوينيّة ليست لورق القرآن وقرطاسه ، فإنّ القرآن بورقه لو وُضعَ على جبل لم يتصدّع من خشية الله ، ولا يكلّم به الموتى ، ولا تقطع به الأرض ، ممّا يعني كون هذه الآثار والخصائص لحقيقته التكوينيّة ، التي هي وراء ألفاظه ، ووجوده التدويني .

الطائفة الثالثة : الآيات القرآنيّة التي تدلّ عى النزول الدفعي للقرآن الكريم ، من قبيل قوله تعالى : ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ**﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿**إِنَّا انزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾[2] .

فإنّ هذه الآيات الشريفة تدلّ على أنّ القرآن الكريم كان له نزول دفعي على قلب النبيّ ﷺ في قبال نزوله التدريجي بحسب المناسبات ، ومن المعلوم بأنّ الذي أُنزلَ عليه دفعة ليس هو القرآن بوجوده التدويني ، وإلّا لما نزل عليه مرّة أُخرى ، فيتعيّن أن يكون النازل دفعة هو الوجود التكويني للقرآن .

إذا عرفت ذلك تعرف : أنّ الكتاب الذي اطّلع عليه آصف بن برخيا ، إن كان هو القرآن الكريم ، فهو ليس القرآن بوجوده التدويني ؛ إذ الوجود التدويني للقرآن إنّما تحقّق بعد بعثة النبيّ ﷺ ، بل هو شيء من القرآن بحسب حقيقته التكوينيّة ، والذي كان موجوداً في اللوح المحفوظ فأطلعَ الله (سبحانه وتعالى) آصف بن برخيا على شيء منه .

عوداً على بدء :

وبعد ما ذكرناه نعود لأصل الاستدلال ، فنقول : إنّ الولاية التكوينيّة ثبتت

---

(١) سورة الدخان : الآية ٣.

(٢) سورة القدر : الآية ١.

لآصف بن برخيا ؛ لأنّ لديه علماً من الكتاب ، وآل محمّد عليهم السلام لديهم العلم بنفس ذلك الكتاب كلّه ، فلازم ذلك ثبوتها للمعصومين عليهم السلام بشكل أوسع وأقوى ، لعلمهم بالكتاب كلّه .

ويمكن أن نتجاوز المقدّمتين الأخيرتين من الدليل ، ونصوغه بصياغة صناعية أُخرى ؛ وذلك بأن نلغي كلا المقدّمتين ، ونضيف عوضاً عنهما المقدّمة الثانية من الدليل السابق .

وهي : أفضليّة محمّد وآل محمّد عليهم السلام على جميع الخلق ، فنقول : آصف بن برخيا ثبتت له الولاية التكوينيّة ، والمعصومون عليهم السلام أفضل منه شأناً ، وأعلى منه مقاماً ، فيتحتّم ثبوت الولاية التكوينيّة لهم عليهم السلام بالأولويّة القطعيّة ؛ إذ ما يثبت للمفضول من الكمالات والخصائص والمقامات يتعيّن ثبوته للفاضل بالأولويّة .

الدليل الثالث:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[١].

والاستدلال بهذه الآية المباركة على ثبوت مقام الولاية التكوينيّة لأهل البيت عليهم السلام يتوقّف على تماميّة مقدّمات ثلاث:

المقدّمة الأُولى ـ تحديد المراد من ولاية الله سبحانه وتعالى:

وحول هذه النقطة يكفينا ما أفاده العلّامة الطباطبائي قدس سره في تفسيره الميزان، وحاصله بتقريب منّا: إنّ تتبّع الآيات القرآنيّة والتأمّل فيها يقضي بأنّ ولاية الله في القرآن قد استخدمت بمعانٍ ثلاثة:

المعنى الأوّل ـ ولاية التكوين:

وقد أقام السيّد الطباطبائي قدس سره مجموعة من الشواهد على استخدام لفظ الولاية بهذا المعنى في القرآن، منها قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِن حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[٢].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[٣].

وقد أشرنا في المباحث السابقة إلى مجموعة من الآيات القرآنيّة التي تثبت الولاية التكوينيّة لله سبحانه وتعالى.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٥٥.

(٢) سورة ق: الآية ١٦.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٢٤.

المعنى الثاني ـ ولاية النصرة:

وقد استشهد السيّد الطباطبائي ﵀ على هذا المعنى بعدّة آيات من القرآن ، منها: قوله تعالى: ﴿ **ذٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ** ﴾[١] ، ومنها قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ** ﴾[٢] ، وكذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾[٣].

المعنى الثالث ـ ولاية التشريع:

وقد استشهد السيّد الطباطبائي ﵀ على ثبوت هذه الولاية لله سبحانه بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِن أَمْرِهِمْ** ﴾[٤].

والخلاصة: فإنّ الولاية الثابتة لله (عزّ وجلّ) في القرآن الكريم قد استخدمت بمعانٍ ثلاثة:

ـ ولاية التكوين.

ـ ولاية النصرة.

ـ ولاية التشريع.

وكما يقول العلّامة الطباطبائي ﵀: فهذا ما ذكره الله تعالى من ولاية نفسه

---

(١) سورة محمّد ﷺ: الآية ١١.

(٢) سورة التحريم: الآية ٤.

(٣) سورة الروم: الآية ٤٧.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٦.

في كلامه، ويرجع محصّلها إلى ولاية التكوين، وولاية التشريع، وإن شئت سمّيتها: بالولاية الحقيقيّة، والولاية الاعتباريّة[1].

المقدّمة الثانية: إثبات السنخيّة بين ولاية الله وبين ولاية رسوله والأئمّة:

فإنّ الاستدلال حتّى يكون تامّاً لا بدّ من إثبات المسانخة بين الولايات الثلاث، بحيث تكون ولاية الذين آمنوا وولاية الرسول من سنخ ولاية الله عزّ وجلّ.

إذ قد يقول قائل: نحن وإن سلّمنا بأنّ ولاية الله سبحانه وتعالى هي ولاية التكوين وولاية التشريع، ولكنّنا لا نسلّم بأنّ ولاية الذين آمنوا من قبيل ولاية الله، وإنّما هي من سنخ آخر، كالمحبّة مثلاً، وهذا يعني بأنّنا ما لم نثبت أنّ ولاية الذين آمنوا مسانخة لولاية الله، فلا يمكن أن يتمّ الاستدلال، فلا بدّ من إقامة البرهان على وجود المسانخة بينها.

والذي يمكن الاستدلال به على وجود المسانخة بين الولايات الثلاث عبارة عن نكتتين:

النكتة الأُولى ـ وحدة النسبة والإسناد:

فإنّ إسناد الواحد إلى المتعدّد أو إسناد المتعدّد ونسبته إلى شيء واحد يعني إشراكه في ذلك الشيء.

وفي الآية المباركة تمّ إسناد الواحد إلى المتعدّد، فالله، ورسوله، والذين آمنوا، أُمور متعدّدة، ومع ذلك أُسندَ إليها شيء واحد، وهو الولاية، فقال سبحانه وتعالى:

---

(١) تفسير الميزان: ١٢/٦.

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، ممّا يعني اشتراك المتعدّد فيما اُسند إليـه، وإلّا لما صحّ الإسناد إليه إسناداً واحداً.

وهذا ما نبّه عليه العلّامة الطباطبائي ﷺ في الميزان حيث قال: حيث تضمّن العدّ في قوله: ﴿اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، وأُسند الجـميع إلى قـوله: ﴿وَلِيُّكُمُ﴾، وظاهره كون الولاية في الجميع بمعنى واحد[1].

وبعبارة اُخرى: إنّ الآية الكريمة قد ذكرت ولاية الله، وولاية الرسول، وولاية الذين آمنوا في سياق واحد، وبنفس الإسناد، فلو كانت ولاية الرسـول وولايـة الذين آمنوا تختلفان عن ولاية الله لما صحّ الإسناد الواحد للجميع، سيّما مع عـدم وجود الجامع العرفي بينهما، ولكان من اللازم أن يقول القرآن: إنّما وليّكم الله ووليّكم رسوله ووليّكم الذين آمنوا، أو يقول: ووليّكم رسوله والذين آمنوا، وذلك للتنبيه على تعدّد الولاية، واختلاف السنخيّة، فلمّا لم تنبّه الآيـة عـلى ذلك، وأسـندت الولاية للجميع إسناداً واحداً، كشفَ ذلك عن كون ولاية الذيـن آمـنوا مسـانخة لولاية الله تعالى.

وهذه النكتة يبني عليها القرآن الكريم كـثيراً في اسـتعمالاته، فـعندما يخـتلف الأمران ينبّه على ذلك بعدم وحدة الإسناد، وعندما يتّحدان ينبّه على ذلك بوحدة النسبة والإسناد.

فمـثلاً قـوله تـعالى: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[2] لم تتّحد فيه النسبة، بـل تـعدّدت: ﴿يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ وذلك لأنّ

---

(١) تفسير الميزان: ٦/١٢.

(٢) سورة التوبة: الآية ٦١.

الايمان بالله يختلف عن الايمان للمؤمنين ، ولمّا تعدّد المقصود من الإيمان تعدّد الإسناد للتنبيه على تعدّده.

وكذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾[١] لم يُجعل فيه الإسناد واحداً ، وذلك للتنبيه على أنّ طاعة الرسول تختلف عن طاعة الله ، فطاعة الرسول ﷺ طاعة الانقياد ، بينما طاعة الله طاعة العبادة ، وطاعة العبادة تختلف عن طاعة الانقياد والامتثال.

وبالنتيجة: فإنّ جعل الإسناد واحداً في الآية الكريمة ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ للتنبيه على المسانخة بين الولايات؛ إذ لو كانت معانيها متغايرة للزم تكرار لفظ الولاية مرّة بعد أُخرى.

النكتة الثانية ـ صيغة الإفراد لمفردة الولي:

فإن عدم استخدام صيغة الجمع في الآية الكريمة إنّما هو للتنبيه على أنّ الولاية في الآية بمعنى واحد؛ إذ لو كانت الولاية في الآية ليست من سنخٍ واحد للزم التنبيه على ذلك ، إمّا عن طريق تعدّد الإسناد ، وإمّا عن طريق تغيير الصيغة من الإفراد إلى الجمع ، فيقال: إنّما (أولياؤكم).

وقد نبّه على هذه النكتة الشيخ المشهدي ﵀ في تفسيره ، حيث قال: «وإنّما قال: وليّكم ، ولم يقل أولياؤكم للتنبيه على أنّ الولاية لله ولرسوله وللمؤمنين واحدة»[٢].

---

(١) سورة النساء: الآية ٥٩.

(٢) تفسير كنز الدقائق: ٤/١٤٤.

ملاحظة وتنبيه :

ولكنّ ما أفاده رحمه الله لا يخلو عن نظر ؛ إذ الظاهر منه بأنّه يبني على مسلك صاحب المعالم قدس سره في مسألة جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى وعدمه ، حيث فصّل صاحب المعالم بين المفرد ، فمنع من استعماله في أكثر من معنى ، وبين التثنية والجمع ؛ إذ أجاز فيهما استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد ، بدعوى : أنّ التثنية أو الجمع بمثابة تكرار اللفظ ، فعندما تقول : « أولياؤكم » كأنّك قلتَ : « وليّ ووليّ ووليّ » ، وكما يصحّ في تكرار اللفظ استخدامه في عدّة معانٍ مختلفة ، كذلك يصحّ في الجمع والتثنية لكونهما بمثابة التكرار ، بينما ذلك لا يصحّ في المفرد ؛ نظراً لوحدته ، فلا يصحّ إرادة أكثر من معنى واحدٍ منه[1].

وعلى ضوء هذه النظريّة استفاد الشيخ المشهدي قدس سره أنّ إفراد لفظ (الولاية) من أجل التنبيه على كون المقصود منها في الآية معنى واحداً بالنسبة لله والرسول والذين آمنوا ؛ إذ لو كان المعنى المقصود من الولاية متعدّداً لعدلَ القرآن من صيغة الإفراد إلى صيغة الجمع .

ويلاحظ عليه : ما أفاده المتأخّرون من محقّقي علم الأُصول ، من أنّ التثنية والجمع وإن كانا بمنزلة تكرار اللفظ ، ولكنّه من باب تكرار أفراد نفس المعنى المراد من المادة ، وليس من باب تكرار نفس المعنى المراد منها ، بل المعنى يبقى واحداً ، غاية الأمر تعدّدت أفراده .

وبعبارة أُخرى : إنّ غاية ما يصحّ عن طريق الجمع : « أولياؤكم » هو إرادة تعدّد أفراد الولاية ذات المعنى الواحد ، وأمّا إرادة تعدّد نفس معاني الولاية ، فإنّه

---

(١) معالم الأُصول : ١٠٣ .

لا يصحّ إلّا بناءً على جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى، وهو لا يصحّ إمّا لاستحالته عقلاً، كما هو مسلك المحقّق الآخوند والميرزا النائيني ﴿رحمهما الله﴾، وإمّا لعدم حسنه مع عدم وجود الجامع العرفي، أو نصب القرينة المعيّنة، كما هو مختار بعض المحقّقين، وتفصيل الكلام مع البرهان موكول إلى محلّه.

والحاصل: فإنّ النكتة الثانية لا يصحّ التعويل عليها لإثبات المسانخة بين ولاية الله ورسوله والذين آمنوا؛ نظراً لما ذكرناه، فتبقى لدينا النكتة الأُولى ظاهرة في سنخيّة الولاية ووحدتها في الآية المباركة.

وإذا تمّ ذلك ثبتَ أنّ الولاية التي كانت لله تعالى ثابتة للذين آمنوا، وبما أنّ ولاية الله هي ولاية التكوين والتشريع، فولاية الذين آمنوا أيضاً ولاية التكوين والتشريع، غاية الأمر بأن ولاية الله تعالى ولاية استقلاليّة ذاتيّة بالأصالة، وولاية الذين آمنوا ولاية إفاضيّة بالغير.

المقدّمة الثالثة: إثبات أنّ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في الآية هم آل محمّد:

وهذه المقدّمة تكفّلت بإثباتها الروايات الكثيرة والمستفيضة:

فمنها: حسنة الحسين بن أبي العلاء، قال: ذكرتُ لأبي عبدالله ﴿عليه السلام﴾ قولنا في الأوصياء أنّ طاعتهم مفروضة، قال: فقال: «**نعم، هم الذين قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، وهم الذين قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾**»[1].

---

(١) الكافي: كتاب الحجّة ـ الباب ٨ (فرض طاعة الأئمّة)، الحديث ٧. والرواية إن لم تكن صحيحة سنداً، فهي على أقلّ التقادير حسنة؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني ﴿رحمه الله﴾، ⇐

وتؤيّدها الكثير من الروايات :

فمنها: ما عن زرارة بن أعين ، عن أبي جعفر عليه‌السلام ، قال : سألته عن قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[١] ، قال : « **إنّ الله تعالى أعظم وأعزّ وأجلّ وأمنع من أن يظلم ، ولكنّه خلطنا بنفسه ، فجعل ظلمنا ظلمه ، وولايتنا ولايته ، حيث يقول: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ يعني الأئمّة منّا** »[٢].

ومنها: ما عن الفضيل ، عن أبي جعفر عليه‌السلام في قوله : ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ ، قال : « **هم الأئمّة عليهم‌السلام** »[٣].

ومنها: رواية ابن أبي يعفور ، قال : قلتُ لأبي عبدالله عليه‌السلام : أعرضُ عليك ديني الذي أُدين الله به ؟ قال : « **هاته** ». قلتُ : أشهد أن لا إله إلّا الله ، وأشهد أنّ محمّداً رسول الله ، وأُقرّ بما جاء به من عند الله ، ثمّ وصفتُ له الأئمّة حتّى انتهيتُ إلى أبي جعفر عليه‌السلام ، قلتُ : أقول فيك ما أقول فيهم . فقال : « **أنهاك أن تذهب باسمي في النّاس** » ، قال أبان : قال ابن أبي يعفور : قلتُ له مع الكلام الأوّل : وأزعم أنّ

⇦ **عن** أحمد بن محمّد ، وهو إمّا العاصمي الكوفي ـ كما هو الأقرب ـ أو ابن سعيد بن عقدة ، وكلاهما ثقتان ، **عن** عليّ بن الحكم ، وهو النخعي الأنباري ، الذي قيل في حقّه : « ثقة جليل القدر » ، **عن** الحسين بن أبي العلاء ، وهو خالد الخفّاف ، وعبارة النجاشي في حقّه إن لم تكن ظاهرة في التوثيق ، كما استقرب ذلك المحقّق الخوئي قدس‌سره فلا أقلّ من ظهورها في المدح ، فتكون الرواية حسنة سنداً .

(١) سورة البقرة : الآية ٥٧ و : سورة الأعراف : الآية ١٦٠ .

(٢) الكافي : كتاب التوحيد ـ الباب ٢٣ ، الحديث ١١ .

(٣) البرهان في تفسير القرآن : ٤٨٣/٢ .

هم الذين قال الله في القرآن: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾؟ قال: فقال: « **رحمك الله** »، قال: قلت: تقول رحمك الله على هذا الأمر؟ قال: فقال: « **رحمك الله** »، قال: قلتُ: تقول رحمكَ الله على هذا الأمر؟ قال: فقال: « **رحمك الله على هذا الأمر** ».

ومن خلال مجموع هذه الروايات نستنتج أنّ الذين آمنوا في آية الولاية هم آل محمّد عليهم السلام[1].

والنتيجة:

أنّ الله سبحانه وتعالى قد ثبتت له ولاية التكوين والتشريع بنصّ القرآن، وهذه الولاية قد ثبتت للذين آمنوا بنكتة المسانخة بين ولايتهم وولايته، والذين آمنوا هم محمّد وآل محمّد عليهم السلام، فتثبت لهم ولاية التكوين والتشريع.

وإلى هنا ينتهي البحث حول القسم الأوّل من الأدلّة الإثباتيّة، وهي الأدلّة القرآنيّة، ويقع الكلام فعلاً حول الأدلّة الروائيّة.

---

(١) وقد يقال ـ كما عن بعض أساتذتنا الأجلّاء ـ: بأنّ المقدّمات المذكورة في مطاوي الاستدلال لا تكفي لإثبات الولاية التكوينيّة بالآية المذكورة، بل لا بدّ من إثبات الإطلاق في المحمول؛ إذ قولك: « المعصوم وليّ » نظير قولك: « المجتهد عالم »، فكما أنّ هذه القضيّة لا إطلاق في محمولها بحيث يثبت كون المجتهد عالماً بكلّ العلوم، فكذلك تلك لا إطلاق في محمولها بحيث يثبت كون المعصوم عليه السلام وليّاً بجميع أنحاء الولاية.

والصحيح: أنّه لا فرق بين الموضوع والمحمول في مثل قولك: « المعصوم وليّ » من ناحية انعقاد الاطلاق، وأمّا عدمُ انعقاده في مثل «المجتهد عالم»، أو «الطبيب ماهر»، فإنّما هو لقيام القرينة الخارجيّة على عدم إمكانه في حدٍّ نفسه فلا ينعقد، وهذه القرينة الخارجيّة في مثل « المعصوم وليّ » مفقودة؛ إذ لا مانع عقلاً ولا شرعاً من كونه عليه السلام وليّاً بجميع أنحاء الولاية، فينعقد الإطلاق في المحمول كما هو منعقد في الموضوع، ويتمّ الاستدلال بالآية.

القسم الثاني : الأدلّة الروائيّة :

والروايات التي يمكن الاستدلال بها على ثبوت مقام الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام روايات كثيرة ، ولكن يمكن الاكتفاء بذكر ثلاث طوائف منها :

الطائفة الأُولى :

ما دلّ على أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة أمر الله .

وروايات هذه الطائفة روايات مستفيضة جدّاً ، بل قد ادّعى بعض الباحثين تواترها الإجمالي ، وهي دعوى ليست ببعيدة ، ولا بأس في المقام من الإشارة إلى بعضها :

فمنها:صحيحة ابن أبي يعفور ، قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : « **يابن أبي يعفور ، إنّ الله واحد متوحّد بالوحدانيّة ، متفرّد بأمره ، فخلق خلقاً فقدّرهم لذلك الأمر ، فنحن هم يابن أبي يعفور ، فنحن حجج الله في عباده ، وخزّانه على علمه ، والقائمون بذلك** »[(١)].

ومنها: ما عن الأسود بن سعيد ، قال : كنت عند أبي جعفر عليه السلام ، فأنشأ يقول ابتداءاً من غير أن يُسأل : « **نحن حجّة الله ، ونحن باب الله ، ونحن لسان الله ،**

---

(١) الكافي : كتاب الحجّة ـ الباب ١١ ، الحديث ٥ ، والرواية صحيحة السند ؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني رحمه الله **عن** أحمد بن إدريس ، وهو الأشعري القمّي الثقة ، **عن** محمّد بن عبدالجبّار ، وهو الشيباني الثقة ، **عن** محمّد بن خالد ، وهو ابن عبدالرحمن البرقي ، بقرينة روايته عن فضالة بن أيّوب ، ورواية محمّد بن عبدالجبّار عنه ، **عن** فضالة بن أيّوب ، وهو الأزدي الثقة ، **عن** عبدالله بن أبي يعفور ، وهو العبدي ، الذي قيل في حقّه « ثقة ثقة » فالرواية صحيحة سنداً .

ونحن وجه الله ، ونحن عين الله في خلقه ، ونحن ولاة أمر الله في عباده »(١).

ومنها: ما رواه أبي بصير ، قال : قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام : ألا تحدّثني فيكم بحديث ؟ قال : « **نحن ولاة أمر الله ، وورثة وحي الله ، وعترة نبيّ الله** »(٢).

وكذلك جاء هذا العنوان (ولاة أمر الله) في بعض الأدعية المأثورة عن الأئمّة عليهم السلام ، كما في التوقيع الصادر عن الإمام الحجّة (عجّل الله فرجه الشريف) بواسطة أحد سفرائه الأربعة : « **اللّٰهُمَّ إنّي أسأَلُكَ بِمَعاني جَمِيعِ ما يَدْعُوكَ بِهِ وُلَاةُ أَمْرِكَ الْمَأمُونُونَ عَلىٰ سِرِّكَ** »(٣).

وتقريب الاستدلال بهذه الطائفة من الروايات يتوقّف على تحديد المراد من الأمر المضاف إلى الله (سبحانه وتعالى) ، والذي جعل المعصومين عليهم السلام ولاةً عليه ، بحيث صحّ أن يقال عنهم : (ولاة أمر الله).

وتحقيق المطلب أنّ الأمر المضاف إلى الله (سبحانه وتعالى) له إطلاقات ثلاثة :

الإطلاق الأوّل ـ الأمر التكويني :

وهو بمعنى : السلطنة على الكون بأسره ، من أصغر ذرّة إلى أكبر مجرّة ، وهذا صريح كثير من الآيات القرآنيّة ، فمنها :

قوله تعالى : ﴿ **اللهُ الَّذِي رَفَعَ السَّماوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمّىً يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ**

---

(١) بصائر الدرجات : الجزء ٢، الباب ٣، الحديث ١.

(٢) بصائر الدرجات : الجزء ٢، الباب ٣، الحديث ١٥.

(٣) مصباح المتهجّد :

لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[٢]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ﴾[٣]، وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللهُ ﴾[٤].

فالأمر في مجموع هذه الآيات، وفي غيرها، يُراد به: الأمر التكويني، وهو الذي صرّحت بعض الآيات القرآنيّة بأنّ الله منحه لغيره سبحانه وتعالى، على نحو الموجبة الجزئيّة، كما في قوله تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً ﴾[٥].

الإطلاق الثاني ـ الأمر التشريعي:

وهو عبارة عن سنّ الأحكام، وتقنين القوانين العامّة والخاصّة المتعلّقة بحياة الإنسان، وهذا أيضاً يستفاد من مجموعة من الآيات القرآنيّة الشريفة، ومنها:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾[٦]؛ إذ المقصود من الأمر فيها هو الأمر التشريعي الاعتباري، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ ﴾[٧]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ

---

(١) سورة الرعد: الآية ٢.

(٢) سورة يس: الآية ٨٢.

(٣) سورة يونس: الآية ٣.

(٤) سورة يونس: الآية ٣١.

(٥) سورة النازعات: الآية ٥.

(٦) سورة النحل: الآية ٩٠.

(٧) سورة الرعد: الآية ٢١.

إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾[١]، فالمراد من الأمر فيها هو: الأمر التشريعي.

وهذا الأمر التشريعي هو الذي أشار إليه القرآن الكريم، وصرّحت روايات أهل البيت عليهم السلام بأنّ الله قد فوّضه وأفاضه على محمّد وآل محمّد عليهم السلام، وقد أفرد كلّ من الشيخ صاحب البصائر قدس سره والشيخ الكليني قدس سره باباً كاملاً يثبتان فيه تفويض الأمر التشريعي لمحمّد وآل محمّد عليهم السلام، وقد اشتمل البابان على روايات كثيرة تدلّ على المطلوب.

منها: صحيحة أبي إسحاق النحوي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «**إنّ الله عزّ وجلّ أدّب نبيّه على محبّته، فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾**[٢]**، ثمّ فوّض إليه فقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾**[٣]**، وقال عزّ وجلّ: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾**»[٤]، قال: ثمّ قال: «**وإنّ نبيّ الله فوّض إلى عليّ عليه السلام وائتمنه، فسلمتم وجحد الناس، ونحن فيما بينكم وبين الله عزّ وجلّ، ما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا**»[٥].

---

(١) سورة يوسف: الآية ٤٠.

(٢) سورة القلم: الآية ٤.

(٣) سورة الحشر: الآية ٧.

(٤) سورة النساء: الآية ٨٠.

(٥) الكافي: كتاب الحجّة ـ الباب **٥٢**، الحديث ١، والرواية صحيحة السند؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني رحمه الله بسندها الثاني، **عن** عدّة من أصحابنا، وتقدّم الكلام حول إفادة هذه الجملة للتوثيق فلا نعيد، **عن** أحمد بن محمّد، وهو مردّد بين ابن عيسى الأشعري، وبين ابن خالد البرقي، بقرينة رواية مشائخ الكليني قدس سره عنهما، ولا يهمّ التمييز بينهما بعد اشتراكهما في الوثاقة، **عن** ابن أبي نجران، وهو عبدالرحمن بن أبي نجران، الذي قيل في حقّه: «ثقة ثقة»، **عن** عاصم بن حميد، وهو الحنّاط الحنفي، الذي قيل في حقّه: ⇦

ومنها: معتبرة الحسن بن زياد ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : « **إنّ الله أدّب رسوله حتّى قوّمَهُ على ما أراد ، ثمّ فوّض إليه ، فقال : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ ، فما فوّض الله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوّضه إلينا** »[١].

والروايات بهذا المعنى كثيرة جدّاً ومتعدّدة ، وكلّها تدلّ على أنّ أمر الدين والتشريع الثابت لله تعالى ، قد فوّضه لمحمّد وآل محمّد عليهم السلام[٢].

الإطلاق الثالث ـ أمر الحاكميّة والسلطنة :

وهذا ما يشير إليه قوله تعالى : ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾[٣] ، وكذلك

⇦ « ثقة ، عين ، مقدم ، صدوق » ، **عن** أبي إسحاق النحوي ، وهو ثعلبة بن ميمون ، الذي قيل في حقّه : « ثقة ، خيّر ، فاضل ، مقدّم ، معلوم في العلماء والفقهاء الأجلّة » ، **عن** الإمام الصادق عليه السلام .

(١) بصائر الدرجات : الجزء ٨ ، الباب ٥ ، الحديث ٦ . والرواية معتبرة السند ؛ إذ يرويها الثقة الثبت محمّد بن الحسن الصفّار ، **عن** محمّد بن عبدالجبّار ، وهو ابن أبي الصهبان الثقة ، **عن** الحسن بن الحسين ، وهو اللؤلؤي الثقة ، بقرينة روايته عن لاحقه ، واستثناء ابن الوليد له من روايات أحمد بن محمّد لا يعدّ تضعيفاً له لمن تأمّل ، فلا يعارض توثيق النجاشي له ، **عن** أحمد بن الحسن ، وهو اللؤلؤي ، الذي وثّقه الشيخ الطوسي قدس سره في رجاله ، بقرينة رواية سابقه عنه ، **عن** محمّد بن الحسن بن زياد ، وهو العطّار الثقة ، **عن** أبيه ، وهو الحسن بن زياد العطّار الثقة ، **عن** الإمام الصادق عليه السلام .

(٢) لاحظ : الكافي : كتاب الحجّة ، الباب ٥٢ (باب التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمّة عليهم السلام في أمر الدين) ، وكذلك : بصائر الدرجات : الباب ٥ (باب في أنّ ما فوّض لرسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوّض إلى الأئمّة عليهم السلام) .

(٣) سورة الروم : الآية ٤ .

قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾(١)، حيث ذهب بعض المفسّرين إلى أنّ المراد من الأمر فيها، هو أمر الحاكميّة والسلطنة، ولكنّ الظاهر بأنّ الأمر فيها ليس منحصراً بأمر الحاكميّة والسلطنة فقط، بل كما هي ناظرة إلى أمر الحاكميّة ناظرة إلى أمر التشريع أيضاً، بلحاظ السياق؛ إذ طاعة رسول الله ﷺ عامّة في أوامر التشريع، وأمر السلطنة والحاكميّة.

عوداً على بدء:

وبعد أن تحدّد مفهوم الأمر الإلهي من خلال الآيات القرآنيّة، نرجع إلى الروايات التي ذكرناها في بداية البحث، والتي عبّرت عن الأئمّة عليهم السلام بأنّهم (ولاة أمر الله) سبحانه وتعالى، أي الذين جعلهم الله تبارك وتعالى أولياء على أمره، وأمره سبحانه ـ كما اتّضح ـ لا ينحصر بأمر الحاكميّة، ولا بأمر التشريع، بل لديه من الأمر: الأمر التكويني، وعليه: فيثبت للأئمّة عليهم السلام أمر التكوين، وأمر التشريع، وأمر الحاكميّة، بمقتضى كونهم عليهم السلام ولاةً لأمر الله تعالى.

حيث صرّحت الروايات بأنّهم ولاة أمر الله تعالى، ولم تقيّد ولايتهم بجانب معيّن، بل أطلقت هذا العنوان عليهم من غير تحديد أو تقييد، ومن هذا الإطلاق يستفاد أنّهم عليهم السلام ولاة لأمر الله في التكوينيّات والتشريعيّات، وكذلك في أمر الحاكميّة والسلطنة.

ويمكن تأييد ذلك بروايه البزنطي، عن محمّد بن حمران، عن الأسود بن سعيد، قال: كنتُ عند أبي جعفر عليه السلام، فقال مبتدئاً من غير أن أسأله: «**نحن حجّة الله،**

(١) سورة النساء: الآية ٥٩.

ونحن باب الله ، ونحن لسان الله ، ونحن وجه الله ، ونحن عين الله في خلقه ، ونحن ولاة أمر الله في عباده ».

ثمّ قال : « يا أسود بن سعيد ، إنّ بيننا وبين كلّ أرض تراً[١] مثل ترِّ البناء ، فإذا اُمرنا في أمرنا جذبنا ذلك الترّ ، فأقبلت إلينا الأرض بقلبها وأسواقها ودورها ، حتّى ننفذ فيها ما نؤمر فيها من أمر الله تعالى »[٢].

---

(١) **الترّ هو** : الخيط الذي يوضع ليقاس به البناء .

(٢) بحار الأنوار : **٢٥/٣٨٤**.

الطائفة الثانية:

ما دلّ على وجود الاسم الأعظم عند المعصومين عليهم السلام:

وتقريب الاستدلال بهذه الروايات: أنّ المستفاد من النصوص هو: أنّ كلّ من كان عنده شيء من الاسم الأعظم كانت لديه قدرة على التصرّف في التكوينيّات، والمعصومون عليهم السلام عندهم جلُّ حروف الاسم الأعظم، فلا بدّ أن تكون عندهم ولاية على التكوين، ممّا يعني بأنّ الاستدلال بهذه الطائفة من الروايات يتوقّف على ثبوت مقدّمتين:

المقدّمة الأُولى:

وجود القدرة على التصرّف التكويني عند من يوجد عنده الاسم الأعظم أو بعض حروفه.

المقدّمة الثانية:

وجود الاسم الأعظم عند المعصومين عليهم السلام.

وقبل الدخول في إثبات كلا المقدّمتين لا بأس بإلقاء الضوء قليلاً على مفهوم الاسم الأعظم، وبيان المقصود منه، وبما أنّه لا طريق إلى معرفة حقيقة الاسم الأعظم وآثاره وما يتعلّق به، إلّا الطريق التعبّدي ـ نظراً لكون الاسم الأعظم من الأُمور الغيبيّة، والأُمور الغيبيّة لا طريق لمعرفتها إلّا عن طريق العالمين بالغيب والعارفين به؛ إذ لا مجال للأحكام العقليّة في استكناه ومعرفة الحقائق الغيبيّة ـ لذلك يتحتّم الرجوع إلى روايات أهل البيت عليهم السلام لمعرفة ما أفادوه عليهم السلام.

وبعد تتبّع الروايات التي تحدّثت عن الاسم الأعظم يمكن أن يستفاد منها

ثلاثة أُمور :

الأمر الأوّل : الاسم الأعظم يتكوّن من ثلاثة وسبعين حرفاً :

وهذا ما اتّفقت عليه جميع الروايات التي تحدّثت عن الاسم الأعظم ، ما خلا رواية واحدة ، وهي المرويّة عن سعد أبي عمر الجلّاب ، عن الإمام الصادق عليه السلام : «**إنّ اسم الله الأعظم على اثنين وسبعين حرفاً**»(١) ، فإنّها تنصّ على أنّ عدد حروف الاسم الأعظم اثنان وسبعون حرفاً ، في قبال الروايات الأُخرى التي تؤكّد على أنّ حروف الاسم الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً ، وقد حملها الأعلام على الاشتباه ، إمّا من الراوي ، وإمّا من النسّاخ ، والوجه في حملها على الاشتباه : كونها مخالفة لمجموع الروايات التي تحدّثت عن حروف الاسم الأعظم ، مضافاً إلى ضعفها السندي .

الأمر الثاني : الاسم الأعظم أُعطيَ لبعض الأنبياء فقط :

والذي يستفاد من الروايات : أنّ الذين حصلوا على الاسم الأعظم من الأنبياء ستّة ، هم :

الأوّل : آدم عليه السلام ، وباتّفاق الروايات أنّه أُعطي خمسة وعشرين حرفاً من حروف الاسم الأعظم .

الثاني : عيسى عليه السلام ، وباتّفاق الروايات أنّه أُعطي حرفين من حروف الاسم الأعظم فقط .

الثالث : موسى عليه السلام ، وباتّفاق الروايات أيضاً أنّه أُعطي أربعة حروف من

---

(١) بحار الأنوار : ١١٤/١٤ .

حروف الاسم الأعظم.

الرابع: إبراهيم عليه السلام، وبحسب أصحّ الروايات سنداً أنّه أُعطي ستّة حروف من حروف الاسم الأعظم[١].

الخامس: نوح عليه السلام، وقد اختلفت الروايات في تحديد عدد الحروف التي أُعطيت له عليه السلام، فرواية تقول: خمسة عشر حرفاً، ورواية تقول: ثمانية أحرف، وهي أصحّ الروايات[٢].

السادس: سليمان عليه السلام، وباتّفاق الروايات أنّه أُعطي حرفاً واحداً فقط.

وهؤلاء الأنبياء الستّة فقط هم الذين ثبتَ لهم من خلال الروايات التي بين أيدينا، أنّ الله قد تفضّل عليهم بالاسم الأعظم، وأكثرهم كانوا من أُولي العزم، ما عدا النبيّ سليمان عليه السلام. ومن هنا نستكشف أنّ الاسم الأعظم، ما كان يُعطى إلّا لأصحاب المراتب العالية جدّاً من الأنبياء، وإلّا لما تفرّد به تقريباً خصوص أُولي

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٤، الباب ١٢، الحديث ٤. والرواية يرويها الثقة الثبت محمّد بن الحسن الصفّار صاحب البصائر، **عن** محمّد بن عبدالجبّار، وهو ابن أبي الصهبان الثقة، **عن** أبي عبدالله البرقي، وهو محمّد بن خالد البرقي، الذي وثّقه الشيخ الطوسي قدس سره ولا معارض لتوثيقه، **عن** فضالة بن أيّوب، وهو الأزدي الثقة، **عن** عبدالصمد بن بشير، وهو العرامي العبدي، الذي قيل في حقّه: «ثقة، ثقة»، **عن** أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كان مع عيسى بن مريم حرفان يعمل بهما، وكان مع موسى عليه السلام أربعة أحرف، وكان مع إبراهيم ستّة أحرف، وكان مع آدم خمسة وعشرون حرفاً، وكان مع نوح ثمانية، وجمع ذلك كلّه لرسول الله صلى الله عليه وآله -إنّ اسم الله ثلاثة وسبعون حرفاً ـ وحجب عنه واحداً».

(٢) حديث الخمسة عشر حرفاً نقله في بصائر الدرجات: الجزء ٤، الباب ١٢، الحديث ٢ و ٣، ولكنّ الأوّل ضعيف بالإرسال، والثاني بالرفع.

العزم من الأنبياء ، ولعلّ إعطاءه لنبي الله سليمان عليه السلام مع عدم كونه من أُولي العـزم بلحاظ معجزته التي طلبها من الله ، وهي السلطنة على الكائنات ، وليس لأنّه وصل إلى مراتب أُولي العزم من الأنبياء .

هذا بالنسبة للأنبياء ، وأمّا غير الأنبياء فلم يـثبت إعـطاء الاسم الأعـظم إلّا لوصيّ النبيّ سليمان عليه السلام ، والذي أطلقت عليه الروايات اسم : **آصف بن برخـيا** ، ولعلّ هذا الإعطاء له بلحاظ نفس النكتة التي من أجلها أُعطيَ الاسم الأعظم لنبيّ زمانه سليمان عليه السلام ، ولذلك فإنّه أُعطي حرفاً واحداً من حروف الاسم الأعظم فقط ، كالنبيّ سليمان نفسه .

الأمر الثالث : الاسم الأعظم لا طاقة لأحدٍ على حمله :

وهذا ما تؤكّد عليه مجموعة من النصوص ، ومنها رواية عمر بن حنظلة ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إنّي أظنّ أنّ لي عندك منزلة ، قال : « **أجل** » ، قلتُ : فـإنّ لي إليك حاجة ، قال : « **وما هي ؟** » ، قلتُ : تعلّمني الاسم الأعظم ، قال : « **وتطيقه ؟** » ، قلتُ : نعم ، قال : « **فادخل البيت** » ، قال : فدخل البيت ، فوضع أبو جعفر عليه السلام يده على الأرض ، فأظلم البيت ، فأرعدت فرائص عمر ، فقال : « **ما تقول أُعلّمك ؟** » ، فقال : لا ، قال : فرفع يده فرجع البيت كما كان[1] .

وكذلك رواية عمّار الساباطي ، قال : قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك ، أُحبّ أن تخبرني باسم الله تعالى الأعظم ، فقال لي : « **إنّك لن تقوى على ذلك** » ، قـال : فلمّا ألححتُ ، قال : « **فمكانك إذاً** » ، ثمّ قام فـدخل البـيت هـنيئة ، ثمّ صـاح بي :

---

(١) بحار الأنوار : ٢٧/٢٧ ، كتاب الإمامة ـ الباب ١٢ ، الحديث ٦ ، والرواية مرسلة .

« **ادخل** » ، فدخلت ، فقال لي : « **ما ذلك ؟** » ، فقلتُ : أخبرني به جعلتُ فداك ، قال : فوضع يده على الأرض ، فنظرت إلى البيت يدور بي ، وأخذني أمر عظيم ، كدت أهلك ، فضحك ، فقلت : جُعلتُ فداك حسبي لا أُريد[١].

ومن هاتين الروايتين يستفاد : أنّ الاسم الأعظم لا طاقة لأحد على حمله ، إلّا من بلغ مراتب عالية من القرب والسموّ إلى حضرة الله سبحانه وتعالى.

ولم تتعرّض الروايات لأكثر من هذا المقدار من خصائص وآثار الاسم الأعظم ، ولعلّ ذلك بلحاظ ما ذكرناه في الأمر الثالث من أنّ الاسم الأعظم لا طاقة للنّاس على معرفته.

وإلى هنا فغاية ما نتعبّد به بحسب الأدلّة أنّ هناك ثمّة شيء اسمه : الاسم الأعظم ، وعدد حروفه ثلاثة وسبعون حرفاً ، وقد أُعطي لقلّة من الأنبياء أصحاب المنازل العالية ، كما أُعطي للمعصومين عليهم السلام.

عوداً على بدء :

وبعد بيان هذه المقدّمة ، يقع البحث حول المقدّمتين اللتين يتوقّف عليهما الاستدلال :

المقدّمة الأُولى : ثبوت الولاية التكوينيّة لمن لديه الاسم الأعظم.

وهذه المقدّمة ، من خلال الروايات المستفيضة ، ثابتة وقطعيّة ، ولا بأس بالتدليل على ذلك ببعض النصوص :

فمنها : صحيحة عبدالصمد بن بشير (المتقدّمة) عن : أبي عبدالله عليه السلام ، قال : كان

(١) بحار الأنوار : ٢٧/٢٧ ، كتاب الإمامة ـ الباب ١٢ ، الحديث ٨ ، والرواية مرسلة.

مع عيسى بن مريم حرفان يعمل بهما ، وكان مع موسى عليه السلام أربعة حروف ، وكان مع إبراهيم ستّة أحرف ، وكان مع آدم خمسة وعشرون حرفاً ، وكان مع نوح ثمانية ، وجمع ذلك كلّه لرسول الله صلى الله عليه وآله ـ إنّ اسم الله ثلاثة وسبعون حرفاً ـ وحجب عنه واحداً »[1].

ويمكن تأييد هذا النصّ بنصوص أُخرى ، منها : رواية النوفلي ، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام ، قال : سمعته يقول : « **اسم الله الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً ، وإنّما كان عند آصف منه حرف واحد ، فتكلّم به فانخرقت له الأرض فيما بينه وبين سبأ ، فتناول عرش بلقيس حتّى صيّره إلى سليمان ، ثمّ انبسطت الأرض في أقلّ من طرفة عين ، وعندنا منه اثنان وسبعون حرفاً ، وحرف عند الله مستأثر به في علم الغيب** »[2].

فتحصّل لدينا من خلال النصوص : أنّ مَن كانت لديه بعض حروف الاسم الأعظم كانت له قدرة على التصرّف في الأُمور الكونيّة .

نعم ، وقع الكلام بين الأعلام في أنّ تأثير الاسم الأعظم في التكوينيّات ، هل هو من خلال حروفه اللفظيّة ؟ أم هو تأثير حقيقته ؟ وفي المسألة يوجد لدينا رأيان :

الرأي الأوّل : رأي العلّامة الطباطبائي قدس سره . وحاصله أنّ الاسم الأعظم لا يؤثّر بحروفه ولفظه ، ولا بصوره الذهنيّة ، أو بمعانيه المستفادة من ألفاظه ، وإنّما يؤثّر بحقيقته .

---

(١) بصائر الدرجات : الجزء ٤ ، الباب ١٢ ، الحديث ٤ من نوادر الباب المذكور .

(٢) المصدر المتقدّم : الحديث ٣ .

ورأيه ﷺ مبني على نظرية لزوم السنخيّة بين العلّة والمعلول؛ إذ إنّه بعد البناء على لزوم المسانخة بين العلّة والمعلول، فالألفاظ بما هي ألفاظ لا يمكن أن تؤثّر في التكوينيّات بما هي كذلك.

إذ الأثر التكويني، كقطع الأرض وطيّها، ليس من سنخ الألفاظ حتّى تكون الألفاظ علّة له، ومؤثّرة فيه، وليس مسانخاً للصور الذهنيّة المستفادة من معاني الألفاظ، حتّى تكون هذه الصور هي المؤثّرة فيه، فلا بدّ من الالتزام بأنّ المؤثّر ليس هو الحرف، أو اللفظ، أو معنى ذلك الحرف، وإنّما حقيقة ذلك الاسم عند الله (سبحانه وتعالى).

وإليك نصّ كلامه ﷺ: «والأسماء الإلهيّة، واسمه الأعظم خاصّة، وإن كانت مؤثّرة في الكون، ووسائط وأسباب لنزول الفيض من الذات المتعالية في هذا العالم المشهود، ولكنّها إنّما تؤثّر بحقائقها، لا بألفاظها الدالّة عليها، ولا بمعانيها المفهومة من ألفاظها المتصوّرة في الأذهان»[1].

الرأي الثاني: رأي الشيخ الخراساني ﷺ صاحب كتاب (هداية الأُمّة إلى معارف الأئمّة)، وحاصله: أنّ التأثير للحروف، وليس التأثير لحقائقها المجهولة.

بدعوى: أنّ الله (سبحانه وتعالى) بإمكانه وقدرته أن يجعل اسماً معيّناً، مركّباً من هذه الحروف، ويجعل لحروفه تأثيراً في الحقائق الكونيّة لمن يعرفها ويحيط بها، وهذا هو مقتضى الالتزام بظواهر الأدلّة.

وإليك نصّ كلامه: «ومن الجائز غير البعيد عندي أنّ العظمة والأعظميّة آثاريّة،

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ٨/٣٥٥.

ولكن وضعيّة إلهيّة ، بأن يكون الله تعالى وضع لنفسه اسماً ، أو أسامي مخصوصة ، وجعل لها أو لحروفها آثار خاصّة قهريّة ، بحيث تترتّب عليها عند ذكرها »[1].

ويلاحظ عليه: أنّ ما تفضّل به ، إنّما هو فرع إثبات أنّ الاسم الأعظم من سنخ الأسماء الهجائيّة والحروف العادية ، وهذا ما لا يمكن إثباته ؛ لعدم ذكره في روايات المعصومين عليهم السلام .

وخلاصة الكلام: سواء قلنا بأنّ تأثير الاسم الأعظم عن طريق حروفه اللفظيّة ، أم قلنا بأنّ تأثيره عن طريق حقائق حروفه ، فلا ترديد لدينا في أنّ من امتلك حرفاً واحداً من حروف الاسم الأعظم ، كانت له قدرة على التصرّف التكويني ، كما صرّحت بذلك الروايات .

المقدّمة الثانية: وجود الاسم الأعظم عند المعصومين عليهم السلام :

وقد يقال : إنّ وجود الاسم الأعظم عند الأئمّة عليهم السلام في الجملة ، من ضروريّات المذهب ، التي لا يناقش فيها منتسب إليه .

وقد عقد الشيخ الكليني قدس سره في الكافي باباً كاملاً في إثبات وجود الاسم الأعظم عند المعصومين عليهم السلام ، وكذلك صنع الشيخ صاحب بصائر الدرجات قدس سره في البصائر ، ومن تلك الروايات :

صحيحة عبدالصمد بن بشير (المتقدّمة) عن : أبي عبدالله عليه السلام ، قال : كان مع عيسى بن مريم حرفان يعمل بهما ، وكان مع موسى عليه السلام أربعة أحرف ، وكان مع

---

(١) هداية الأمّة إلى معارف الأئمّة عليهم السلام : ٨٣١.

إبراهيم ستّة أحرف، وكان مع آدم خمسة وعشرون حرفاً، وكان مع نوح ثمانية، وجمع ذلك كلّه لرسول الله صلى الله عليه وآله - إنّ اسم الله ثلاثة وسبعون حرفاً - وحجب عنه واحداً»(١).

وكذلك: رواية جابر، عن أبي‌جعفر عليه السلام، قال: «**إنّ اسم الله الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً، وإنّما كان عند آصف منها حرف واحد، فتكلّم به، فخسف بالأرض ما بينه وبين سرير بلقيس، ثمّ تناول السرير بيده، ثمّ عادت الأرض كما كانت أسرع من طرفة عين، وعندنا نحن اثنان وسبعون حرفاً، وحرف عند الله استأثر به في علم الغيب عنده، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم**»(٢).

ومنها أيضاً: رواية عن الإمام الصادق عليه السلام: «**وإنّه جمع الله ذلك لمحمّد صلى الله عليه وآله وأهل بيته، وإنّ اسم الله الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً، أعطى الله محمّداً صلى الله عليه وآله اثنين وسبعين حرفاً، وحجب عنه حرفاً واحداً**»(٣).

وكذلك: ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «**إنّ الله عزّ وجلّ جعل اسمه الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً، فأعطى آدم منها خمسة وعشرين حرفاً، وأعطى نوحاً منها خمسة عشر حرفاً، وأعطى منها إبراهيم ثمانية أحرف، وأعطى موسى منها أربعة أحرف، وأعطى عيسى منها حرفين، وكان يحي بهما الموتى، ويبرئ بهما الأكمه والأبرص، وأعطى محمّداً اثنين وسبعين حرفاً، وحجب حرفاً، لئلّا يعلم ما في نفسه، ويعلم ما في نفس العباد**»(٤).

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٤، الباب ١٢، الحديث ٤.

(٢) المصدر المتقدّم: الحديث الأوّل.

(٣) المصدر المتقدّم: الحديث ٢.

(٤) الكافي: ١/ ٤٧٠.

والروايات بهذا المضمون كثيرة ومستفيضة ، بحيث لو ادّعى شخص تواترها الإجمالي لم يكن مجانباً للصواب ، ويستفاد من مجموعها أنّ المعصومين عليهم السلام لديهم من الاسم الأعظم اثنان وسبعون حرفاً.

والنتيجة : ثبت من المقدّمة الأُولى وجود التلازم بين معرفة الاسم الأعظم وبين الولاية التكوينيّة ، وثبت من المقدّمة الثانية أنّ آل محمّد عليهم السلام قد أطلعهم الله تعالى على أكثر حروف الاسم الأعظم ، فيثبت بالضرورة أنّ آل محمّد عليهم السلام لهم مقام الولاية التكوينيّة.

بل نقول : إذا كان من لديه حرف واحد من حروف الاسم الأعظم وهو وزير نبيّ الله سليمان عليه السلام ، قادراً على التصرّف في الأُمور التكوينيّة ، فمن تتوافر لديه اثنان وسبعون حرفاً من حروف الاسم الأعظم تثبت له هذه القدرة بالأولويّة القطعيّة ، بل تكون عنده بشكل أوسع وأقوى ؛ لأنّه كلّما عرف حرفاً ازدادت قدرته ، وليس ذلك إلّا لمحمّد وآله عليهم السلام .

الطائفة الثالثة:

ما دلّ صريحاً على قدرتهم عليهم السلام على التصرّف في الأُمور الكونيّة

وهذه الطائفة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأوّل: الروايات التي دلّت على إمكان تصرّف المعصومين عليهم السلام في الأُمور التكوينيّة:

وهي كثيرة جدّاً، ولا بأس بذكر بعضها تيمّناً وتبرّكاً.

الرواية الأُولى: معتبرة أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام وقلتُ لهما: أنتما ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: «**نعم**»، قلتُ: فرسول الله وارث الأنبياء؟ عَلِمَ كُلَّ ما علموا؟ قال لي: «**نعم**»، فقلتُ: أنتم تقدرون على أن تحيوا الموتى، وتبرؤا الأكمه والأبرص، قال: «**نعم، بإذن الله**»[1].

الرواية الثانية: موثّقة أبان الأحمر، قال: قال الصادق عليه السلام: «**يا أبان، كيف ينكر النّاس قول أمير المؤمنين عليه السلام لمّا قال: لو شئتُ لرفعتُ رجلي هذه فضربت بها صدر ابن أبي سفيان في الشام، فنكسته عن سريره، ولا ينكرون تناول آصف وصي سليمان عرش بلقيس، وإتيانه سليمان به قبل أن يرتدّ إليه طرفه؟! أليس نبيّنا صلى الله عليه وآله أفضل الأنبياء، ووصيّه أفضل الأوصياء؟ أفلا جعلوه كوصي سليمان؟ حكم الله بيننا وبين من جحد حقّنا، وأنكر فضلنا**»[2].

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٦، الباب ٣، الحديث ١٠، وقد تقدّم بيان حال سندها.

(٢) الاختصاص: ٢١٢، والرواية بناءً على ثبوت نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد قدس سره كما هو مختار جملة من أهل التتبّع، في غاية الاعتبار؛ إذ يرويها الشيخ المفيد **عن** محمّد بن عليّ، وهو الشيخ الصدوق قدس سره، وكلاهما فوق الوثاقة، **عن** أبيه، وهو عليّ بن الحسين ⇦

ويمكن تأييد ذلك بروايات أُخرى :

منها: رواية إبراهيم بن عبدالحميد ، عن أبيه ، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام ، قال : قلتُ له : جعلتُ فداك ، النبيّ صلى الله عليه وآله ورث علم النبيّين كلّهم ؟ قال لي : « **نعم** » ، قلتُ : من لدن آدم إلى أن انتهى إلى نفسه ؟ قال : « **نعم** » ، قلتُ : ورثهم النبوّة ، وما كان في آبائهم من النبوّة والعلم ؟ قال : « **ما بعث الله نبيّاً إلّا وقد كان محمّد صلى الله عليه وآله أعلم منه** » ، قال : قلتُ : إنّ عيسى بن مريم كان يحيي الموتى بإذن الله ! قال : « **صدقت ، وسليمان بن داود كان يفهم كلام الطير** » ، قال : « **وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقدر على هذه المنازل** ؟ ! فقال : « **إنّ سليمان بن داود قال للهدهد حين فقده وشكّ في أمره** : ﴿ **مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ** ﴾[١] ، **وغضب عليه ، فقال** : ﴿ **لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ** ﴾ »[٢] .

وإنّما غضب عليه لأنّه كان يدلّه على الماء ، فهذا ، وهو طير قد أُعطيَ ما لم يعط سليمان ، وقد كانت المردة والريح والنمل والإنس والجنّ والشياطين له طائعين ، ولم يكن يعرف الماء تحت الهواء ، وكانت الطير تعرفه ، إنّ الله يقول في كتابه : ﴿ وَلَوْ أَنَّ

⇦ ابن بابويه القمّي ، الذي قال عنه النجاشي : (شيخ القمّيّين في عصره ، ومتقدّمهم ، وفقيههم ، وثقتهم) ، **عن** عليّ بن إبراهيم ، وهو القمّي صاحب التفسير ، **عن** أبيه ، وهو إبراهيم بن هاشم ، الذي لا ينبغي الشكّ في وثاقته ، **عن** ابن أبي عمير ، وهو محمّد بن أبي عمير ، الذي كان من أوثق الناس وأعبدهم ، كما قال عنه الشيخ الطوسي قدس سره في الفهرست ، **عن** أبان الأحمر ، وهو أبان بن عثمان الأحمر البجلي ، الذي هو من جملة الأشخاص الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما صحّ عنهم .

(١) سورة النمل : الآية ٢٠.

(٢) سورة النمل : الآية ٢١.

قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ﴾[١]، فقد ورثنا نحن هذا القرآن، فعندنا ما يقطع به الجبال، ويقطع به البلدان، ويحيا به الموتى بإذن الله، ونحن نعرف ما تحت الهواء، وإن كان في كتاب الله لآيات ما يراد بها أمر من الأُمور، التي أعطاها الله الماضين: النبيّين والمرسلين، إلّا وقد جعله الله ذلك كلّه لنا في أُمّ الكتاب، إنّ الله تبارك وتعالى يقول: ﴿**وَمَا مِن غَائِبَةٍ فِي السَّماءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾[٢]، ثمّ قال جلّ وعزّ: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾[٣]، فنحن الذين اصطفانا الله، فقد ورثنا علم هذا القرآن الذي فيه تبيان كلّ شيء»[٤].

ومنها: رواية سماعة بن مهران، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «**إنّ الدنيا تمثّل للإمام في فلقة الجوز، فما تعرض لشيء منها، وإنّه ليتناولها من أطرافها كما يتناول أحدكم من فوق مائدته ما يشاء، فلا يعزب عنه منها شيء**»[٥].

وقريب منها: رواية المفضّل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام، قلت: جعلت فداك، يتناول الإمام ما ببغداد بيده؟! قال: «**نعم، وما دون العرش**»[٦].

وهذه الروايات، ومثلها كثير، تدلّ بوضوح على إمكان تصرّف المعصومين عليهم السلام في الأُمور الكونيّة، بإذن الله تعالى.

---

(١) سورة الرعد: الآية ٣١.

(٢) سورة النمل: الآية ٧٥.

(٣) سورة فاطر: الآية ٣٢.

(٤) بصائر الدرجات: الجزء ٣، الباب ١، الحديث ٣.

(٥) المصدر المتقدّم: الجزء ٢، الباب ٤.

(٦) بحار الأنوار: ١٠٦/١٧، الحديث ١٦.

القسم الثاني : الروايات التي دلّت على وقوع تصرّف المعصومين عليهم السلام في الأُمور الكونيّة :

وقد ذكرنا في بداية هذا البحث : أنّ مقتضى الصناعة البحث عن كلّ قضيّة تارة من ناحية الإمكان والثبوت ، وأُخرى من ناحية الوقوع والإثبات ، فإن ثبت إمكان القضيّة في مرحلة الثبوت ، صحّ البحث عن أدلّتها في مرحلة الوقوع والإثبات .

ولكن هنالك طريقة أُخرى قد يسلكها بعض الباحثين في مقام الاستدلال وهي : الانتقال من مرحلة الإثبات والوقوع إلى مرحلة الإمكان ؛ لما هو مقرّر عندهم من أنّه (**لا شيء أدلّ على الإمكان من الوقوع**) ، فإذا ثبت من خلال الروايات المتوفّرة على شرائط الحجّية : أنّ الأئمّة عليهم السلام قد وقع منهم التصرّف في الأُمور الكونيّة في مورد التحدّي وغيره ، دلّ ذلك على إمكانه بالضرورة القطعيّة .

والإنصاف : أنّ الروايات التي دلّت على وقوع التصرّفات الكونيّة من المعصومين عليهم السلام فوق حدّ الاحصاء ، وقد ألّف علماؤنا (رضوان الله تعالى عليهم) مؤلّفات خاصّة في هذا الباب ، بذلوا فيها غاية الجهد من أجل لملمة معاجز المعصومين عليهم السلام وتصرّفاتهم التكوينيّة ، واحتوائها في كتاب واحد ، فكانت بالمئات ، بل بالآلاف ، مع الاعتراف منهم بتمام العجز والقصور عن استيعابها جميعاً .

فألّف الشيخ الحرّ العاملي قدس سره صاحب الموسوعة الحديثيّة : (وسائل الشيعة) موسوعةً كبيرة أسماها : (إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات) ، وضمّنها الكثير من التصرّفات التكوينيّة ، التي صدرت عن كلّ معصوم من المعصومين عليهم السلام في مورد

التحدّي وغيره[١].

وكذلك أيضاً ألّف السيّد هاشم البحراني ﴿ؒ﴾ موسوعة ضخمةً جدّاً أطلق عليها اسم: (مدينة معاجز الأئمّة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر)، وقد اشتهرت باسم: (مدينة المعاجز)، وقد ضمّنها لكلّ معصوم من المعصومين ﴿عليهم السلام﴾ عشرات التصرّفات التكوينيّة التي صدرت عنه في مورد التحدّي وإثبات المنصب الإلهي، وغيره[٢].

وتيمّناً ببعض تلك الروايات الشريفة، وتبرّكاً بذكر السادة الهداة ﴿عليهم السلام﴾، ورغبة في الدخول في زمرة الناشرين لفضائلهم ومناقبهم، والحافظين لها في ظلّ موجات التشكيك والتهميش، سنقوم بذكر بعضها:

الرواية الأُولى: معتبرة أبي بصير (المتقدّمة)، قال: دخلت على أبي عبدالله ﴿عليه السلام﴾ وأبي جعفر ﴿عليه السلام﴾ وقلت لهما: أنتما ورثة رسول الله ﴿صلى الله عليه وآله﴾؟ قال: «**نعم**» قلتُ: فرسول الله وارث الأنبياء؟ عَلِمَ كُلَّ ما علموا؟ قال لي: «**نعم**».

---

(١) قال العلّامة الطهراني ﴿ؒ﴾ في موسوعته القيّمة: (الذريعة إلى تصانيف الشيعة): ١١١/١: «إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات» في مجلّدين، وفيه أكثر من عشرين ألف حديث، وأسانيد تقرب من سبعين ألف سند، منقولة عن مائة واثنين وأربعين كتاباً لأصحابنا بلا واسطة، وأربعة وعشرين كتاباً من كتب العامّة بلا واسطة أيضاً، ونقل فيه أيضاً عن خمسين كتاباً من كتب الخاصّة، ومائتين وثلاثة وعشرين كتاباً من كتب العامّة، بواسطة أصحاب الكتب السابقة.

(٢) قال محقّقها في مقدّمته لها: ٢٠/١ ما هذا نصّه: «أدرج فيها ما يبلغ من (٢٠٦٦) معجزة، وفي ذيل بعض المعاجز روايات متعدّدة من المصادر المعتبرة... وفيها كتب معتبرة من الفريقين، وبعضها لم يطبع إلى الآن.

فقلت : أنتم تقدرون على أنّ تحيوا الموتى ، وتبرؤا الأكمه والأبرص ؟ قال : « **نعم ، بإذن الله** » . ثمّ قال لي : « **ادنُ منّي يا أبا محمّد** » ، فمسَح يدَهُ على عيني ووجهي ، وأبصرتُ الشمسَ ، والسماءَ ، والأرضَ ، والبيوتَ ، وكُلَّ شيءٍ في الدار . قال : « **أتحبُّ أن تكونَ هكذا ، ولكَ ما للنّاس ، وعليكَ ما عليهم يوم القيامة ، أو تعود كما كنتَ ولك الجنّة خالصاً ؟** » . قلتُ : أعودُ كما كنتُ . قال : فمسح على عيني ، فعدتُ كما كنتُ . قال عليٌّ : فحدّثتُ به ابن أبي عمير ، قال : أشهدُ أنّ هذا حقّ ، كما أنّ النهار حقّ (١) .

الرواية الثانية : معتبرة يونس بن ظبيان ، والمفضّل بن عمر ، وأبي سلمة السرّاج ، والحسين بن ثوير بن أبي فاختة ، قالوا : كنّا عند أبي عبدالله عليه السلام فقالَ : « **لَنا خَزائِنُ الأَرْضِ وَمَفاتِيحُها ، ولو شئتُ أن أقول بإحدى رِجلَيَّ أخرجي ما فيكِ من الذَّهَبِ لأَخْرَجتْ** » ، قال : فقام بإحدى رجليهِ فخطّها في الأرض خطّاً ، فانفجرت الأرضُ ، ثمّ قام بيده فأخرجَ سبيكةَ ذَهبٍ قدرَ شبرٍ ، فتناولها ، فقال : « **انظروا فيها حسّاً حسناً ، لا تشكُّوا** » ، ثُمّ قال : « **انظُرُوا في الأرض** » ، فإذا سبائكُ في الأرضِ كَثِيرٌ ، بَعْضُها على بَعْضٍ يَتَلَأْلأُ .

فقال له بعضنا : جعلت فداك ، أُعطيتم كُلّ هذا وشيعتكم محتاجون ؟ فقال : « **إنّ اللهَ سَيَجْمَعُ لَنَا وَلِشِيعَتِنا الدُّنْيا وَالْآخِرَة ، يُدخُلُهم جَنّاتِ النَّعِيمِ ، وَيُدْخِلُ عَدوَّنا الْجَحِيمَ** » (٢) .

---

(١) بصائر الدرجات : ٢٨٩/٦ ، الباب ٣ ، الحديث ١ ، وقد تقدّم حال سندها .

(٢) بصائر الدرجات : الجزء ٨ ، الباب ٢ ، الحديث ١ . والرواية معتبرة السند ؛ إذ يرويها الثقة الثبت محمّد بن الحسن الصفّار صاحب البصائر ، **عن** أحمد بن محمّد ، وهو إمّا ⇦

الرواية الثالثة: صحيحة عبدالله بن المغيرة، قال: مرّ العبد الصالح بامرأة بمنى وهي تبكي، وصبيانها حولها يبكون، وقد ماتت لها بقرة، فدنى منها ثمّ قال لها: «**ما يبكيك يا أمة الله؟**»، قالت: يا عبدالله، إنّ لنا صبياناً يتامى، وكانت لي بقرة، معيشتي ومعيشة صبياني منها، وقد ماتت وبقيتُ منقطعاً بي وبولدي لا حيلة لنا، فقال: «**يا أمة الله، هل لكِ أن أُحييها لك؟**»، فأُلهمت أن قالت: نعم، يا عبدَ الله، فتنحّى وصلّى ركعتين، ثمّ رفع يده هنيئة وحرّك شفيته، ثمّ قام فصوّت بالبقرة فنخسها نخسة، أو ضربها برجله فاستوت على الأرض قائمة، فلمّا نظرت المرأة إلى البقرة صاحت وقالت: عيسى بن مريم وربّ الكعبة، فخالط النّاس، وصار بينهم، ومضى عليه السلام[1].

الرواية الرابعة: صحيحة أحمد بن إسحاق، قال: دخلتُ على أبي محمّد عليه السلام... فقلتُ: جعلت فداك، إنّي مغتمّ لشيءٍ يصيبني في نفسي، وقد أردت أن أسأل أباك

⇦ ابن عيسى، أو ابن خالد البرقي، بقرينة رواية الصفّار عنهما، ولا حاجة للتمييز بينهما بعد كونهما مشتركين في الوثاقة، **عن** عمر بن عبدالعزيز، وهو ابن أبي بشّار، المعروف بزحل، وقد بنى المحقّق الخوئي رحمه الله على وثاقته، **عن** الحميري، وهو الثقة الجليل عبدالله بن جعفر الحميري، **عن** الحسين بن ثوير بن أبي فاختة، وغيره، وهو ثقة ثبت، فالرواية معتبرة السند.

(١) الكافي: كتاب الحجّة ـ الباب ١٢٠، الحديث ٦. وهي صحيحة السند؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني رحمه الله، **عن** عدّة من أصحابنا، وقد تقدّم وجه إفادة هذه العبارة للتوثيق، **عن** أحمد بن محمّد، وهو الثقة الثبت ابن عيسى الأشعري، بقرينة روايته عن عليّ بن الحكم، **عن** عليّ بن الحكم، وهو النخعي الأنباري، الذي قال عنه الشيخ الطوسي رحمه الله: «ثقة، جليل القدر»، **عن** عبدالله بن المغيرة، وهو أبو محمّد البجلي، الذي قيل في حقّه: «ثقة، ثقة، لا يعدل به أحد في جلالته ودينه وورعه».

فلم يُقضَ لي ذلك، فقال: «**وما هو يا أحمد؟**»، فقلت: يا سيّدي، رُوي لنا عن آبائك: «**أنّ نوم الأنبياء على أقفيتهم، ونوم المؤمنين على أيمانهم، ونوم المنافقين على شمائلهم، ونوم الشياطين على وجوههم**»، فقال عليه السلام: «**كذلك هو**»، فقلت: يا سيّدي، فإنّي أجهد أن أنام على يميني فما يمكنني، ولا يأخذني النوم عليها، فسكت ساعة ثمّ قال: «**يا أحمد، ادنُ منّي**»، فدنوت منه، فقال: «**أدخل يدك تحت ثيابك**»، فأدخلتها، فأخرج يده من تحت ثيابه، وأدخلها تحت ثيابي، فمسح بيده اليمنى على جانبي الأيسر، وبيده اليسرى على جانبي الأيمن ثلاث مرّات، فقال أحمد: فما أقدر أن أنام على يساري منذ فعل بي عليه السلام، وما يأخذني نومٌ عليها أصلاً[1].

وبهذه الروايات الشريفة نكتفي، ومَن أحبّ أن يستزيد فليرجع إلى المطوّلات التي أشرنا إليها.

---

(١) الكافي: كتاب الحجّة ـ الباب ١٢٤، الحديث ٢٧. والرواية صحيحة السند؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني رحمه الله، **عن** محمّد بن يحيى، وهو أبو جعفر العطّار القمّي، الذي قال عنه النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث»، **عن** أحمد بن إسحاق، وهو ابن عبدالله بن سعد، الذي قال عنه الشيخ الطوسي قدس سره: «كبير القدر، وكان من خواصّ أبي محمّد عليه السلام، ورأى صاحب الزمان عليه السلام، وهو شيخ القمّيّين ووافدهم»، فالرواية قليلة الوسائط، عالية الإسناد.



البحث السابع

نقد الإشكالات المثارة

حول الولاية التكوينيّة



الإشكال الأوّل:
عدم وجود الدليل الإثباتي على الولاية التكوينيّة.

وحاصله: أنّ الولاية التكوينيّة أمر ممكن ثبوتاً، ولا مانع منه، ولكـن لم يـقم عليها دليل إثباتاً، ومع عدم قيام الدليل لا يمكن الاعتقاد بها.

وقد يستظهر هذا الإشكال من كلمات العلّامة الشيخ محمّد جواد مغنية في كتابه (فلسفة الولاية)، حيث قال: وتسأل: نحن نؤمن بأنّ التكوين بشتّى أنواعه وألوانه هو لله وحده، وأنّ نسبة أي لون منه إلى غيره شركٌ، ولكن سمعنا عن قائل يقول: إنّ الله سبحانه وتعالى خصّ بشكل أو بآخر المعصومين بـولاية التكـوين عـلى الأشياء، وإنّ في قدرتهم أن يُخضعوها لإرادتهم إن شاؤا، فتخضع لهـم تمـاماً كـما تخضع لإرادة خالقها وباريها، وإن كانوا لا يفعلون ذلك ولا يشاؤون، ولكنّ الله خصّهم بهذا الفضل، وهو بيده يؤتيه من يشاء، والله واسع عليم، فمارأيك في ذلك؟

الجـواب: كلّ شيء ممكن بإذن الله، حتّى إطباق السماء عـلى الأرض بكـلمة يقولها عبد من عباده تعالى، ولكنّ العـبرة بـالوقوع لا بـالإمكان، وبـالإثبات لا بالثبوت، وليس من شكّ أنّ طريق الإثبات هنا منحصر بالنصّ القـطعي مـتناً

وسنداً ، فأين هو ؟[١]

ونفس هذا الإشكال أورده صاحبُ كتاب : (الحوزة العلميّة تدين الانحراف) نقلاً عن غيره ، وإليك نصّ المنقول : « فإنّ هذا وان كان أمراً ممكناً من حيث الثبوت ، إلّا أنّ الكلام في إثبات ذلك يحتاج إلى دليل »[٢].

فالإشكال من خلال هذين النصّين يرتكز على عدم قيام الدليل الإثباتي على الولاية التكوينيّة .

ويلاحظ عليه : ما تقدّم ذكره في المباحث السابقة من النصوص القرآنيّة والمعصوميّة الدالّة على ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام ، ممّا يؤكّد قيام الدليل الإثباتي على مبدأ الولاية التكوينيّة .

الإشكال الثاني :

ضعف الأدلّة الإثباتيّة .

وحاصل هذا الإشكال : أنّ الدليل الإثباتي على مبدأ الولاية التكوينيّة ليس منعدماً ، غاية الأمر أنّه دليل ضعيف ، لا يمكن الاعتماد عليه .

وقد صرّح بهذا الإشكال بعض المعاصرين في ردوده على الشيخ التبريزي (دام ظلّه) حيث قال : « وأمّا الأخبار الواردة في ذلك فهي ضعيفة سنداً ودلالة »[٣].

---

(١) فلسفة الولاية : ٢٧ و ٢٨ ، وقد يقال : إنّ مقصوده رحمه الله نفي الولاية التكوينيّة على نحو الاستقلال ، وليس نفيها مطلقاً ، ولكنّه بعيد عن ظاهر كلامه ، والله العالم .

(٢) الحوزة العلميّة تدين الانحراف : ٢٨١ .

(٣) الحوزة العلميّة تدين الانحراف : ٢٨٣ .

والجواب عن هذا الإشكال ، ببيان أمرين :

الأمر الأوّل : أوضحنا في المباحث السابقة أنّ الأدلّة على ثبوت الولاية التكوينيّة لا تنحصر بالأدلّة الروائيّة ، وقد فصّلنا البحث حول ثلاثة أدلّة من القرآن الكريم ، واستظهرنا دلالتها على ثبوت مقام الولاية التكوينيّة ، فحتّى لو سلّمنا بضعف الأدلّة الروائيّة سنداً ودلالة ، كما هو المدّعى ، لم نسلّم بانحصار الدليل على الولاية التكوينيّة بها ؛ لوجود عدّة آيات قرآنيّة كافية في دلالتها على ثبوت الولاية التكوينيّة .

الأمر الثاني : أنّ الروايات التي تمّ الاستدلال بها على ثبوت الولاية التكوينيّة ليست روايات ضعيفة ، كما هو حاصل هذه الدعوى ، وقد دلّلنا على ذلك في مباحث الأدلّة ، حيث عرضنا هناك مجموعة من الروايات الصحيحة سنداً ، والقويّة دلالة ، والتي تدلّ على ثبوت القدرة للمعصومين عليهم السلام على التصرّف في الأُمور الكونيّة .

الإشكال الثالث:

مخالفة الأحاديث للقرآن الكريم.

وحاصل هذا الإشكال : أنّ الأدلّة الروائيّة التي دلّت على ثبوت الولاية التكوينيّة مخالفة للكتاب الكريم ، فإنّه في مجموعة من آياته قد صرّح بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لا يمتلك نفعاً ولا ضرّاً لنفسه ، ولا يتصرّف تصرفّات تكوينيّة حتّى وإن طُلِبَ منه ذلك .

بينما الأدلّة الروائيّة تؤكّد أنّ المعصومين عليهم السلام لهم الولاية التكوينيّة ، والتي تعني

أنّهم عليهم السلام يمتلكون لأنفسهم أسباب النفع والضرّ، وهذا مخالف لصريح الكتاب، وقد ورد في تعاليم أهل البيت عليهم السلام القطعيّة: « **ما خالف كتاب الله فهو زخرف** »، وكذلك: « **ما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فذروه** »، ممّا يعني ضرورة ردِّ هذه الأدلّة، وعدم الأخذ بها.

وإليك نصّ كلام المستشكل: «إنّ القرآن يقول هذا، ويمكن لأي إنسان أن يناقش طروحاتي في هذا المجال، فالأحاديث قد وردت بخلاف ذلك، وإذا ثبت بأنّ القرآن يقول ذلك، والأحاديث تخالفه، فإنّ ما خالف كتاب الله فهو زخرف»[1].

ويلاحظ على هذا الاستدلال:

أوّلاً: كلام المستشكل في هذا المورد لا ينسجم مع كلامه السابق الذكر؛ إذ أنّه صرّح في إشكاله الأوّل بعدم وجود الدليل الإثباتي على مبدأ الولاية التكوينيّة، ثمّ صرّح في طرحه للإشكال الثاني بوجود الدليل الإثباتي ولكنّه حكم بضعفه، ثمّ أشكل على الأدلّة الروائيّة بأنّها مخالفة للقرآن الكريم، والمخالف للكتاب ينبغي طرحه، والإعراض عنه.

ووجه عدم الانسجام في كلامه من جهة: أنّ الروايات التي تخالف الكتاب وتُطرح، إنّما هي الأحاديث ذات الحجّية الاقتضائيّة ـ كالأحاديث صحيحة السند ظاهرة الدلالة ـ وليست الأحاديث الضعيفة.

وذلك لأنّ الأحاديث الضعيفة لا حجّيّة لها حتّى تتعارض مع الكتاب،

(١) الندوة: ٣٩/١.

ثمّ بمعارضتها للكتاب تُطرح ، ممّا يعني بأنّ الحديث الضعيف لا يمكن أن يصل إلى مرحلة التعارض .

وبالتالي فإنّ القول : بأنّ الأحاديث الدالّة على الولاية التكوينيّة أحاديث مخالفة للكتاب ، ولذلك ينبغي طرحها ، معناه الالتزام بحجّيتها اللولائيّة ، والحال بأنّ هذا المستشكل قد التزم في إشكاله الثاني بضعف الأدلّة الروائيّة ، وهذا تهافت في الالتزام .

وثانياً : المذكور في هذا الإشكال إنّما هو فرع الثبوت ، وكما يعبّر المناطقة : (العرش ثمّ النقش) ؛ إذ رمي الأحاديث الدالّة على الولاية التكوينيّة بكونها مخالفة للكتاب يتوقّف على إثبات إلغاء القرآن الكريم لمبدأ الولاية التكوينيّة ، وأمّا مع عدم إثبات ذلك فلا يمكن رمي الأدلّة الدالّة عليها بكونها مخالفة للكتاب .

وثالثاً : ليس كلّ رواية يكون بينها وبين القرآن الكريم مجرّد تعارض بدوي تكون مخالفة للقرآن ، فتطرح ، بل الذي يطرح إنّما هو الحديث الصحيح الذي لا يمكن الجمع بينه وبين القرآن جمعاً عرفيّاً .

وأمّا مع إمكان الجمع العرفي بينهما ، كالجمع بين قوله تعالى : ﴿**اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا**﴾[1] ، وبين قوله تعالى : ﴿**قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ**﴾[2] بحمل الآية الأُولى على كون الله (سبحانه وتعالى) هو المالك لفعل الإماتة ، وحمل الآية الثانية على كون ملك الموت هو المباشر لفعل الإماتة .

أو كالجمع بين قول الإمام الهادي عليه السلام في زيارة الجامعة : «**وَإِيابُ الْخَلْقِ إِلَيْكُمْ** ،

---

(١) سورة الزُّمر : الآية ٤٢ .

(٢) سورة السجدة : الآية ١١ .

وَحِسابُهُمْ عَلَيْكُمْ » ، وبين قوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾(١) بحمل الآية المباركة على كون مالك الحساب حقيقة هو الله (سبحانه وتعالى) ، وحمل الزيارة الشريفة على كون المباشر للحساب هم محمّد وآل محمّد عليهم السلام ، فنُسب الحساب إلى الله لمالكيّته له ، ونُسب الحساب إلى محمّد وآل محمّد عليهم السلام لأنّهم المباشرون له.

فإنّه مع إمكان مثل هذا الجمع العرفي بين القرآن الكريم وبين الرواية ، لا يطلق على الرواية بأنّها مخالفة للكتاب.

وعليه: فحتّى لو سلّمنا بظهور الآيات القرآنيّة في عدم ثبوت الولاية التكوينيّة ، وإلى جانب ذلك جاءتنا روايات كثيرة جامعة لشرائط الحجّية ، ودلّت على ثبوت الولاية التكوينيّة ، فإنّه من الممكن أن نجمع بينهما جمعاً عرفيّاً ، فنقول : إنّ الآيات النافية للولاية التكوينيّة إنّما تنفي مرتبة الاستقلال في الولاية التكوينيّة ، بينما الروايات المثبتة للولاية التكوينيّة إنّما تثبت الرتبة المفاضة عليهم من قِبل الله (سبحانه وتعالى).

الإشكال الرابع:

عدم استخدام الولاية التكوينيّة في الموارد التي ينبغي فيها الاستخدام، كموارد دفع الضرر، دليل على العدم.

وقد قال بعضهم : لو كان الأئمّة عليهم السلام يمتلكون الولاية التكوينيّة ؛ لدفعوا الضرر عن أنفسهم ، فمثلاً لو كان الإمام الحسين عليه السلام يمتلك الولاية التكوينيّة لجاء بالماء

---

(١) سورة الغاشية : الآيتان ٢٥ و ٢٦.

إلى طفله الرضيع ، عوض أن يذهب به إلى المعركة ، ويعرّضه للقتل والشهادة ، فعدم استخدام المعصومين عليهم السلام للولاية التكوينيّة في الموارد التي ينبغي فيها الاستخدام ، كما في موارد دفع الضرر ، وجلب المنفعة ، دليل على عدم ثبوت الولاية التكوينيّة .

ويلاحظ على هذا الإشكال :

أوّلاً : إنّه لا ملازمة بين عدم الاستخدام وبين عدم القدرة ، فإنّ عدم استخدام الله سبحانه وتعالى لولايته التكوينيّة في بعض الموارد ، كإيجاد الولد للعقيم مثلاً ، ودفع الضرر عن رسله وأنبيائه الذين يبلّغون عنه ، وعن المؤمنين المخلصين له ، لا يعني عدم قدرة الله على ذلك ، ممّا يعني بأنّه لا ملازمة بين عدم الاستخدام وبين عدم القدرة ، وتصوّر الملازمة بينهما لا يعقل له وجه وجيه .

وثانياً : إنّ المتتبّع للمصادر التي كتبت عن معاجز أهل البيت عليهم السلام ، وكراماتهم ، وتصرّفاتهم التكوينيّة ، وهي فوق حدّ الإحصاء ، يلحظ أنّ الأئمّة عليهم السلام قد استخدموا ولايتهم التكوينيّة في دفع الضرر ، وجلب المنفعة لأنفسهم ولشيعتهم في كثير من الأحيان .

فما ذكره صاحب الشبهة على نحو السلب الكلّي ، من أنّ المعصومين عليهم السلام لم يستخدموا ولايتهم لدفع الضرر عن أنفسهم ، أو لجلب المنافع لها ، ليس بصحيح ؛ لما ثبت من استخدامهم لها ، والموجبة الجزئيّة تخدش السالبة الكلّية ، كما هو محقّق منطقيّاً .

ومن تلك الموارد : المورد الذي يشير إليه المحقّق الخوئي قدس سره تبعاً للشيخ

الأنصاري ﴿ في المكاسب[١]، قال: عن ابن يقطين، قال: استدعى الرشيد رجلاً يبطل به أمر أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، ويقطعه، ويخجله في المجلس، فانتدب له رجلاً، فلمّا أُحضرت المائدة عمل ناموساً على الخبز، فكان كلّما رامَ خادمُ أبي الحسن عليه السلام تناول رغيفٍ من الخبز، طار من بين يديه، واستقرّ هارون الفرح والضحك لذلك، فلم يلبث أبو الحسن عليه السلام أن رفع رأسه إلى أسدٍ مصوّرٍ على بعض الستور، فقال: «**يا أسد الله، خُذ عدوّ الله**»، فوثبت تلك الصورة، كأعظم ما يكون من السباع، فافترست ذلك المعزم، فخرّ هارونُ ونُدّامهُ على وجوههم مغشيّاً عليهم، وطارت عقولهم خوفاً من هول ما رأوه[٢].

وهذه حادثة واحدة تدلّ على أنّ الإمام عليه السلام قد استخدم ولايته التكوينيّة لدفع الضرر أو لجلب منفعة، والسيّد الخوئي ﴿ علّقَ على هذه الرواية بقوله: «ومن هنا يعلم أنّه لا استحالة في صيرورة الصور الأسديّة المنقوشة على البساط أسداً حقيقيّاً، وحيواناً مفترساً، بأمر الإمام عليه السلام، غاية الأمر أنّه من الأُمور الخارقة للعادة»[٣].

والحاصل: فإنّ الأئمّة عليهم السلام في مثل هذا المورد، الذي كان يُستهزء فيه بمقام الإمامة، كانوا عليهم السلام يستخدمون ولايتهم التكوينيّة، ومثل هذا المورد كثير جدّاً لمن جاس خلال الديار، وتتبّع النصوص والأخبار.

وثالثاً: إنّ الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام تؤكّد على أنّ الأئمّة عليهم السلام يمتلكون القدرة على التصرّف في الأُمور الكونيّة، ولكنّهم لا يستخدمونها في بعض الموارد،

---

(١) المكاسب: ١/١٨٤.

(٢) مصباح الفقاهة: ١/٢٩١.

(٣) المصدر المتقدّم.

مع قدرتهم على استخدامها .

ومن تلك الروايات : موثقّة أبان الأحمر ، قال : قال الصادق عليه السلام : « **يا أبان ، كيف ينكر النّاس قول أمير المؤمنين عليه السلام لمّا قال : لو شئتُ لرفعتُ رجلي هذه فضربت بها صدر ابن أبي سفيان في الشام ، فنكسته عن سريره ، ولا ينكرون تناول آصف وصي سلمان عرش بلقيس ، وإتيانه سليمان به قبل أن يرتدّ إليه طرفه ؟ ! أليس نبيّنا صلى الله عليه وآله أفضل الأنبياء ، ووصيّه أفضل الأوصياء ؟ أفلا جعلوه كوصي سليمان ؟ حكم الله بيننا وبين من جحد حقّنا ، وأنكر فضلنا** »[1] .

ولعلّ عدم استخدامهم عليهم السلام يرجع إلى بعض الحكم الإلهيّة ، والتي أشار إلى بعضها سفير الإمام الحجّة (عج) الحسين بن روح رضي الله عنه ، حينما سأله أحدهم : أخبرني عن الحسين بن عليّ عليه السلام أهوَ وليُّ الله ؟ قال : نعم . قال : اخبرني عن قاتله (لعنه الله) أهو عدوّ الله ؟ قال : نعم ، قال الرجل : فهل يجوز أن يسلّط الله (عزّ وجلّ) عدوّه على وليّه ؟ ! فأجابه الحسين بن روح رضي الله عنه بعد مقدّمة مطوّلة : كان من تقدير الله جلّ جلاله ولطفه بعباده وحكمته ، أن جعل أنبياءه مع هذه المعجزات في حال غالبين ، وأُخرى مغلوبين ، وفي حال قاهرين ، وأُخرى مقهورين ، ولو جعلهم الله في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين ولم يبتلهم ولم يمتحنهم لاتّخذهم النّاس آلهة من دون الله عزّ وجلّ ، ولما عُرِفَ فضل صبرهم على البلاء والمحن والاختبار ، ولكنّه جعل أحوالهم في ذلك كأحوال غيرهم ، ليكونوا في حال المحنة والبلوى صابرين ، وفي حال العافية والظهور على الأعداء شاكرين ، ويكونوا في جميع أحوالهم متواضعين ، غير شامخين ولا متجبّرين ، وليعلم العباد أنّ لهم عليهم السلام إلهاً ، هو خالقهم ومدبّرهم فيعبدوه

---

(١) الاختصاص : ٢١٢ ، وقد تقدّم بيان حال سندها مفصّلاً .

ويطيعون رسله، وتكون حجّة الله ثابتة على من تجاوز الحدّ فيهم، وادّعى لهم الربوبيّة[١].

والحاصل: فإنّ عدم استخدام المعصومين عليهم السلام لولايتهم التكوينيّة، لا يعني عدم ثبوتها لهم؛ لعدم الملازمة بين الأمرين، لا عقلاً ولا عادةً.

وإلى هنا نكون قد وصلنا إلى نهاية المطاف، متناولين أهمّ الإشكالات المثارة حول الولاية التكوينيّة، وهناك إشكالات أُخر، وجدنا أنّ الإعراض عنها أوْلى لعدم استحقاق ذكرها.

---

(١) الاحتجاج: ٤٧٣/٢.

كلمة الختام

وبختام هذا البحث يتمّ الكلام حول مباحث الولاية التكوينيّة ، والحمد لله على التوفيق للبحث وإتمامه ، وقد انتهيت من مراجعة هذه البحوث وتهذيبها والتعليق عليها وأنا أسمع صوت أذان صلاة المغرب من يوم الأربعاء الموافق لتاريخ الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام لعام ألف وأربعمائة وأربعة وعشرين من الهجرة النبويّة ، على مهاجرها وآله أفضل التحيّة وأزكى السلام ، في مدينة القطيف المحروسة ، بعيداً عن حاضرة العلم الكبرى في زماننا وهي بلدة (قم) المقدّسة ، محروماً من النظر إلى تلك الحضرة الفاطميّة ، والتزوّد من أنوارها وبركاتها الإلهيّة ، على ساكنتها ومشرّفتها سيّدتنا ومولاتنا كريمة آل محمّد السيّدة فاطمة المعصومة أفضل الصلوات وخالص التحيّة ، سائلاً من المولى سبحانه وتعالى أن يجعل ثواب هذا الكتاب عوضاً عن ذلك الحرمان ، وأن لا يحرمني في مستقبل أيّامي من مجاورتها وزيارتها وشفاعتها في الدنيا والآخرة ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين ، واللعنة المؤبّدة على أعدائهم أجمعين.

ضياء السيّد عدنان الخبّاز القطيفي

الفهارس الفنية

١ ـ فهرس الآيات الكريمة

سورة البقرة ـ ٢

سورة آل عمران ـ ٣

سورة النساء ـ ٤

سورة المائدة ـ ٥

سورة الأنعام ـ ٦

سورة الأعراف ـ ٧

سورة الأنفال ـ ٨

سورة التوبة ـ ٩

سورة يونس ـ ١٠

سورة يوسف ـ ١٢

سورة الرعد ـ ١٣

سورة إبراهيم ـ ١٤

سورة الحجر ـ ١٥

سورة النحل ـ ١٦

سورة الإسراء ـ ١٧

سورة مريم ـ ١٩

سورة طه ـ ٢٠

سورة الأنبياء ـ ٢١

سورة المؤمنون ـ ٢٣

سورة النمل ـ ٢٧

سورة الروم ـ ٣٠

سورة السجدة ـ ٣٢

سورة الأحزاب ـ ٣٣

سورة فاطر ـ ٣٥

سورة يس ـ ٣٦

سورة الصافّات ـ ٣٧

سورة ص ـ ٣٨

سورة الزمر ـ ٣٩

سورة الزخرف ـ ٤٣

سورة الدخان ـ ٤٤

سورة محمّد صلى الله عليه وآله ـ ٤٧

سورة ق ـ ٥٠

سورة الذاريات ـ ٥١

سورة الرحمـٰن ـ ٥٥

سورة الواقعة ـ ٥٦

سورة الحشر ـ ٥٩

سورة التحريم ـ ٦٦

سورة القلم ـ ٦٨

سورة الإنسان ـ ٧٦

سورة النازعات ـ ٧٩

سورة البروج ـ ٨٥

سورة الغاشية ـ ٨٨

سورة القدر ـ ٩٧

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة



٣ـ فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الياء



٤ ـ فهرس الاصطلاحات والقواعد العلميّة



٥ ـ فهرس مصادر الكتاب

١

القرآن الكريم

٢

نهج البلاغة

٣

مفاتيح الجنان

٤

أجوبة المسائل الإعتقادية

السيّد محمّد الشاهرودي (دام ظلّه)

مؤسّسة آل المرتضى ـ قم المقدّسة

الأُولى / عام ١٤١٨هـ

٥

الاحتجاج

الشيخ أبو منصور الطبرسي قدس‌سره

مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت

الثانية / ١٤١٠ هـ

٦

إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل

(١ ـ ٢٤)

القاضي الشهيد السيّد نور الله التستري قدس‌سره

مؤسسة أهل البيت عليهم‌السلام ـ بيروت

مع ملحقات السيّد المرعشي النجفي قدس‌سره

٧
الاختصاص
الشيخ المفيد قدس سره
دار المفيد ـ بيروت
سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد قدس سره / ١٢
الثانية / ١٤١٤هـ

٨
إرشاد الطالب
إلى التعليق على المكاسب
(١ ـ ٤)
الشيخ الميرزا جواد التبريزي (دام ظله)
مؤسسة اسماعيليان ـ قم المقدّسة
الثالثة/ ١٤١٦هـ

٩
الأزهار الأرجيّة
(١ ـ ١٥)
الشيخ فرج العمران
مطبعة النجف ـ النجف الأشرف
الأُولى / ١٣٨٣هـ

١٠
أُصول الكافي
(١ ـ ٨)
الشيخ أبو جعفر الكليني قدس سره
ت : الشيخ محمّد جواد الفقيه
دار الأضواء ـ بيروت
الأُولى / ١٤١٣هـ

١١
الاعتقادات
شيخ المحدّثين الصدوق قدس سره
ت : عصام عبد السيّد
دار المفيد ـ بيروت /
سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد قدس سره / ٥
الثانية / ١٤١٤هـ

١٢
الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد
شيخ الطائفة الطوسي قدس سره
دار الأضواء ـ بيروت
الثانية / ١٤٠٦هـ

١٣
آل محمّد عليهم السلام
بين قوسي النزول والصعود
السيّد علي عاشور
دار الهادي ـ بيروت
الأُولى / ١٤٢٠هـ

١٤
الإلهيات
على هدى الكتاب والسنّة والعقل
(١ ـ ٤)
الشيخ حسن محمّد مكي العاملي
(تقريراً لأبحاث الشيخ جعفر السبحاني)
دار السلام ـ بيروت
الأُولى / ١٤١١هـ

١٥
الإمامة الإلهية
السيّد محمّد علي بحرالعلوم
(تقريراً لأبحاث الشيخ محمّد السند)
انتشارات عصر ظهور ـ قم المقدّسة
الأُولى / ١٤٢٠هـ

١٦
الإمامة وقيادة المجتمع
السيّد كاظم الحائري
قم المقدّسة
الأُولى / ١٤١٦هـ

١٧
الأنوار الإلهية في المسائل العقائدية
الشيخ الميرزا جواد التبريزي
دار الصدّيقة الشهيدة عليها السلام
الأولى / ١٤٢٢هـ

١٨
الأنوار القدسية
الشيخ محمّد حسين الأصفهاني قدس سره
مؤسسة الوفاء / بيروت

١٩
الأنوار النعمانية
(١ ـ ٤)
السيّد نعمة الله الجزائري قدس سره
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت
الرابعة / ١٤٠٤هـ

٢٠
أوائل المقالات
الشيخ المفيد قدس سره
سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد قدس سره / ٤
دار المفيد ـ بيروت
الثانية / ١٤١٤هـ

٢١
بحار الأنوار
(١ ـ ١١٠)
الشيخ محمّد باقر المجلسيّ قدس سره
مؤسسة أهل البيت عليهم السلام
بيروت / ١٤١٠هـ

٢٢
بداية الحكمة
السيّد محمّد حسين الطباطبائي قدس سره
مؤسسة أهل البيت عليهم السلام ـ بيروت
١٤٠٦هـ

٢٣
البرهان في تفسير القرآن
(١ ـ ٨)
السيّد هاشم البحرانيّ قدس سره
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت
الأُولى / ١٤١٩هـ

٢٤
بصائر الدرجات
أبو جعفر محمّد بن الحسن الصفّار قدس سره
مؤسسة الأعلمي ـ طهران
١٤٠٤هـ

٢٥
بلغة الفقيه
(١ ـ ٤)
السيّد محمّد بحر العلوم
ت : السيّد محمّد تقي بحرالعلوم
مكتبة الصادق عليه السلام ـ طهران
الرابعة / ١٤٠٣هـ

٢٦
البيان في تفسير القرآن
السيّد الخوئيّ قدس سره
مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي ـ قم

٢٧
تهذيب الأحكام
(١ ـ ١٠)
شيخ الطائفة الطوسيّ قدس سره
تصحيح الشيخ محمّد جعفر شمس الدين
دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت
١٤١٢هـ

٢٨
حاشية المكاسب
(١ ـ ٥)
الشيخ محمّد حسين الأصفهانيّ قدس سره
ت : الشيخ عباس آل سباع القطيفي
دار المصطفى لإحياء التراث ـ قم المقدّسة
الأُولى / ١٤١٨هـ

٢٩
حق اليقين في معرفة أصول الدين
السيّد عبد الله شبّر قدس سره
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت
الأُولى / ١٤١٨هـ

٣٠
حقيقة الإمامة في المدرسة العرفانية
الشيخ عبدالصمد الهمدانيّ قدس سره
مركز بقية الله الأعظم عليه السلام ـ بيروت
الأُولى / ١٩٩٩م

٣١
الحكومة الإسلامية
السيّد روح الله الخمينيّ قدس سره
الرابعة

٣٢
الحوزة العلمية تدين الإنحراف
السيّد محمّد علي الهاشمي المشهدي
الأُولى / ١٤١٨هـ

٣٣
الخرائج والجرائح
(١ ـ ٣)
الشيخ قطب الدين الراونديّ قدس سره
مؤسسة النور للمطبوعات ـ بيروت
الثانية / ١٤١١هـ

٣٤

الدر المنثور في التفسير بالمأثور

(١ ـ ٦)

الشيخ جلال الدين السيوطي

نشر محمّد أمين دمج ـ بيروت

٣٥

دراسات في ولاية الفقيه

(١ ـ ٤)

الشيخ المنتظري

الدار الإسلاميّة ـ بيروت

الثانية / ١٤٠٩هـ

٣٦

دلائل الصدق لنهج الحقّ

(١ ـ ٣)

الشيخ محمّد حسن المظفر قدس‌سره

مؤسسة أهل البيت عليهم‌السلام ـ بيروت

١٤٠٩هـ

٣٧

ديوان العلامة الجشي

(١ ـ ٢)

الشيخ علي الجشي القطيفي قدس‌سره

ت : الشيخ علي الحبيب

انتشارات الشريف الرضي ـ قم المقدّسة

الأُولى (محققة) / ١٤١٧هـ

٣٨

الذريعة إلى تصانيف الشيعة

(١ ـ ٢٦)

الشيخ آغا بزرك الطهراني قدس‌سره

دار الأضواء ـ بيروت

الثالثة / ١٤٠٣هـ

٣٩

الردود العقائدية

السيّد تقي القمّي

دار الصدّيقة الشهيدة عليها‌السلام

الأُولى / ١٤١٩هـ

٤٠

الرسائل الاعتقادية

(١ ـ ٢)

الشيخ إسماعيل الخاجوئي قدس‌سره

ت : السيّد مهدي الرجائي

دار الكتاب الإسلامي ـ قم المقدّسة

١٤١١ هـ

٤١
زبدة الاُصول
(١ ـ ٦)
السيّد محمّدصادق الروحاني
تحقيق : الشيخ قاسم مصري العاملي
حديث دل / طهران
الطبعة الثانية /١٤٢٤هـ

٤٢
الشافي في الإمامة
(١ ـ ٤)
الشريف المرتضى قدس‌سره
مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ـ طهران
الثانية / ١٤١٠هـ

٤٣
شرح الأسماء الحسنى
(١ ـ ٢)
الملّا هادي السبزواري
مكتبة بصيرتي ـ قم

٤٤
شهداء الفضيلة
الشيخ عبدالحسين الأميني
دار شهاب ـ قم

٤٥
عبقات الأنوار
في إمامة الأئمة الأطهار
(١ ـ ١٠)
السيّد حامد حسين اللكهنوي قدس‌سره
دار الكتاب الإسلامي / بيروت

٤٦
علم اليقين في أصول الدين
(١ ـ ٢)
الفيض الكاشاني قدس‌سره
دار البلاغة ـ بيروت
الاُولى / ١٤١٠هـ

٤٧
عمدة المطالب
في التعليق على المكاسب
(١ ـ ٤)
السيّد تقي الطباطبائي القمي
انتشارات محلاتي ـ قم المقدّسة
الاُولى / ١٤١٣هـ

٤٨
عوالم العلوم
(القسم الخاص بسيدة النساء عليها السلام)
(١ ـ ٢)
الشيخ عبد الله البحراني الأصفهاني قدس سره
تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي (عج) ـ قم
الثالثة / ١٤١٥هـ

٤٩
عيون أخبار الرضا عليه السلام
(١ ـ ٢)
الشيخ ابن بابويه الصدوق قدس سره
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت
الأُولى / ١٤٠٤هـ

٥٠
الغدير في الكتاب والسنة والأدب
(١ ـ ١١)
الشيخ عبد الحسين الأميني قدس سره
دار الكتاب العربي ـ بيروت
الخامسة / ١٤٠٣هـ

٥١
غنية الطالب
في التعليق على المكاسب
الشيخ مرتضى الأردكاني قدس سره
مؤسسة الوفاء ـ بيروت
الأُولى / ١٤٠٣هـ

٥٢
فقه الصادق عليه السلام
(١ ـ ٢٦)
السيّد محمّد صادق الروحاني
مؤسسة دار الكتاب ـ قم المقدّسة
الثالثة / ١٤١٣هـ

٥٣
فلسفتنا
السيّد محمّدباقر الصدر
تحقيق: المؤتمر العلمي للشهيد الصدر
مطبعة شريعت ـ قم
الأُولى المحقّقة / ١٤٢٤هـ

٥٤
الفلسفة العليا
السيّد رضا الصدر
دار الكتاب اللبناني ـ بيروت
الاُولى / ١٤٠٦هـ

٥٥
فلسفة الولاية
الشيخ محمّد جواد مغنية
دار الجواد والتيار ـ بيروت
١٤٠٤هـ

٥٦
الفوائد الطوسية
الشيخ الحرّ العامليّ قدس‌سره
المطبعة العلميّة ـ قم المقدّسة
١٤٠٣هـ

٥٧
القاموس المحيط
(١ ـ ٤)
مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي
دار الجيل ـ بيروت

٥٨
القواعد الفقهيّة
(١ ـ ٧)
السيّد حسن البجنوردي
مؤسّسة إسماعيليان ـ قم
الثانية / ١٤١٠هـ

٥٩
كشف المراد
في شرح تجريد الاعتقاد
العلاّمة الحلّي قدس‌سره
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات / بيروت
الاُولى / ١٤٠٨هـ

٦٠
كلّيات في علم الرجال
الشيخ جعفر السبحاني
دار الميزان ـ بيروت
الاُولى / ١٤١٠هـ

٦١
كنز الدقائق وبحر الغرائب (تفسير)
(١ ـ ١٤)
الشيخ محمّد المشهدي قدس سره
مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الاسلامي ـ طهران
الأُولى / ١٤١١هـ

٦٢
لسان العرب
(١ ـ ١٨)
ابن منظور
دار إحياء التراث العربي ـ بيروت
الأُولى (المحققة) / ١٤٠٨هـ

٦٣
مجلّة التراث
دار المصطفى لإحياء التراث
شركة دار المصطفى صلى الله عليه وآله ـ بيروت
الأُولى / ١٤١٨هـ

٦٤
محاضرات في فقه الإمامية
كتاب الخمس
السيّد محمّد هادي الميلاني قدس سره
بقلم السيّد فاضل الميلاني

٦٥
تفسير المحيط الأعظم
(١ ـ ٤)
السيّد حيدر الآملي
ت : السيّد محسن الموسوي التبريزي
المعهد الثقافي ـ قم المقدّسة
الأُولى / ١٤٢٣هـ

٦٦
مختصر المعاني
سعد الدين التفتازاني
انتشارات سيّد الشهداء عليه السلام ـ قم المقدّسة
الأُولى / ١٤٠٩هـ

٦٧
مدينة المعاجز
(١ ـ ٨)
السيّد هاشم البحراني قدس سره
مؤسسة المعارف الإسلاميّة ـ قم المقدّسة
الأُولى / ١٤١٣هـ

٦٨
مستدرك الوسائل
(١ ـ ١٨)
المحدّث النوري
ت : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام
دار الهداية ـ بيروت
الخامسة / ١٤١٢هـ

٦٩
مصباح الفقاهة
(١ ـ ٧)
الشيخ محمّد علي التوحيدي قدس سره
(تقريراً لأبحاث السيّد الخوئي قدس سره)
دار الهادي ـ بيروت
الأُولى / ١٤١٢هـ

٧٠
المصباح المنير (معجم لغوي)
الشيخ أحمد الفيومي
المكتبة العصريّة ـ بيروت
الأُولى / ١٤١٧هـ

٧١
مرآة العقول
في شرح أخبار آل الرسول
(١ ـ ٢٦)
العلاّمة المجلسي قدس سره
دار الكتب الإسلامية ـ طهران
الثالثة / ١٤١١هـ

٧٢
مرآة الكمال
لمن رام درك مصالح الأعمال
(١ ـ ٣)
الشيخ عبد الله المامقاني قدس سره
دار المصطفى صلى الله عليه وآله ـ قم المقدّسة
الثانية / ١٤١٤هـ

٧٣
المطول في شرح تلخيص المفتاح
سعد الدين التفتازاني
دار الكتب العلمية ـ بيروت
الأُولى / ١٤٢٢هـ

٧٤
معالم الدين وملاذ المجتهدين
الحسن بن زين الدين العامليّ قدس سره
منشورات مكتبة السيّد المرعشي النجفي ـ قم
الرابعة / ١٤١٠هـ

٧٥
معجم رجال الحديث
(١ ـ ٢٣)
السيّد أبو القاسم الخوئي قدس سره
مطبعة الصدر ـ قم المقدّسة
الرابعة / ١٤١٠هـ

٧٦
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
محمد فؤاد عبد الباقي
دار الجيـل ـ بيروت
١٤٠٨هـ

٧٧
معرفة الإمام
(١ ـ ١٨)
السيّد محمّد حسين الطهرانيّ قدس سره
ترجمة محمّد مسعود الحسيني المرندي
دار المحجّة البيضاء ـ بيروت
الأُولى / ١٤١٦هـ

٧٨
المفردات في غريب القرآن
الراغب الأصفهاني
دار المعرفة ـ بيروت
الأُولى / ١٤١٨هـ

٧٩
المفيد من معجم رجال الحديث
الشيخ محمّد الجواهري
منشورات مكتبة محلاتي ـ قم المقدّسة
الأُولى / ١٤١٧هـ

٨٠
مقدمة في أصول الدين
الشيخ أبو الحسن الخنيزيّ قدس سره
مؤسسة البلاغ ـ بيروت
الثانية / ١٤١٦هـ

٨١
كتاب المكاسب
(١ ـ ٦)
الشيخ مرتضى الأنصاري
ت : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم قدس‌سره
باقري ـ قم
الأُولى / ١٤١٥ ه‍

٨٢
المكاسب والبيع
(١ ـ ٢)
الشيخ محمّد تقي الآملي قدس‌سره
(تقريراً لأبحاث الشيخ النائيني قدس‌سره)
مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم المقدّسة
١٤١٣ ه‍

٨٣
من لا يحضره الفقيه
(١ ـ ٤)
الشيخ الصدوق قدس‌سره
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت
الأُولى / ١٤٠٦ ه‍

٨٤
مناقب آل أبي طالب
(١ ـ ٥)
ابن شهرآشوب المازندراني قدس‌سره
دار الأضواء ـ بيروت
الثانية (مصحّحة) / ١٤١٢ ه‍

٨٥
منتقى الأُصول
(١ ـ ٧)
السيّد محمّد الروحاني
الهادي ـ قم
الثانية / ١٤١٦ ه‍

٨٦
منهاج الفقاهة
(١ ـ ٦)
السيّد محمّد صادق الروحاني
المطبعة العلميّة ـ قم المقدّسة
الرابعة / ١٤١٨ ه‍

٨٧
مهذّب الأحكام
في بيان الحلال والحرام
(١ ـ ٣٠)
السيّد عبد الأعلى السبزواريّ
مؤسسة المنار ـ قم المقدّسة
الرابعة / ١٤١٣هـ

٨٨
مواهب الرحمن في تفسير القرآن
(١ ـ ١٢)
السيّد عبد الأعلى السبزواريّ
مؤسسة أهل البيت عليهم‌السلام ـ بيروت
الثانية / ١٤٠٩هـ

٨٩
الموسوعة الرجاليّة الميسّرة
(١ ـ ٢)
الشيخ علي أكبر الترابي والشيخ يحيى الرهائي
توزيع مكتبة التوحيد ـ قم المقدّسة
الأُولى / ١٤١٩هـ

٩٠
الميزان في تفسير القرآن
(١ ـ ٢٠)
السيّد محمّد حسين الطباطبائي
دار الإرشاد الإسلامي ـ بيروت
١٤٠٨هـ

٩١
النافع في يوم المحشر
في شرح الباب الحادي عشر
المقداد السيوري
مؤسسة أهل البيت عليهم‌السلام ـ بيروت
١٤٠٧هـ

٩٢
الندوة
(١ ـ ٧)
السيّد محمّدحسين فضل الله
دار الملاك ـ بيروت
الخامسة / ١٤١٨هـ

٩٣
النفس من كتاب الشفاء
ابن سينا
ت : الشيخ حسن زاده الآملي
مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم
الأُولى / ١٤١٧هـ

٩٤
نور الثقلين
(١ ـ ٥)
الشيخ عبد العلي الحويزّي قدس سره
مؤسسة إسماعيليان ـ قم المقدّسة
الرابعة / ١٤١٥هـ

٩٥
نهاية الدراية
(١ ـ ٦)
الشيخ محمّدحسين الاصفهاني
مؤسّسة آل البيت عليهم السلام
الأُولى / ١٤١٤هـ

٩٦
هدى الطالب
(١ ـ ٧)
السيّد جعفر المروّج
دار الكتاب ـ قم
الأُولى / ١٤١٦هـ

٩٧
هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين
الشيخ محمّد أمين الكاظمّي قدس سره
منشورات مكتبة السيّد المرعشي النجفي ـ قم
١٤٠٥هـ

٩٨
هداية الأُمة إلى معارف الأئمة عليهم السلام
الشيخ محمّد جواد الخراسانّي قدس سره
مؤسسة البعثة / قم المقدّسة
الأُولى / ١٤١٦هـ

٩٩
وسائل الشيعة
(١ ـ ٢٠)
الشيخ الحرّ العاملي
ت : الشيخ عبدالرحيم الربّاني
دار إحياء التراث ـ بيروت
السادسة / ١٤١٢هـ

١٠٠

الولاء والولاية

الشيخ مرتضى المطهّري

دار المحجّة البيضاء ـ بيروت

الأُولى / ١٤١٣هـ

١٠١

ولاة أمر الله

محمّد عبدالله نجم

(تقرير لدروس الشيخ أحمد الماحوزي)

مكتبة أهل الذِّكر

١٠٢

ولاية الإنسان في القرآن

الشيخ جوادي آملي

ترجمة وطباعة: دار الصفوة ـ بيروت

الأُولى / ١٤١٤هـ

١٠٣

الولاية التكوينية بين الكتاب والسنة

الشيخ هشام شري العاملي

دار الهادي ـ بيروت

الأُولى / ١٤٢٠هـ

١٠٤

الولاية التكوينيّة

الحقّ الطبيعي للمعصوم عليه السلام

الشيخ جلال الدين علي الصغير

دار الأعراف للدراسات ـ بيروت

الأُولى / ١٤١٨هـ

١٠٥

ينابيع المودة

الشيخ سليمان القندوزي الحنفي

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت



٦ـ فهرس محتويات الكتاب

البحث الثاني:

حقيقة الولاية التكوينيّة ومفهومها

٢٩ ـ ٦٣

البحث الثالث :

العلة الفاعليّة للولاية التكوينيّة

٦٥ ـ ٨٠

البحث الرابع :

العلاقة بين العلم والولاية التكوينيّة

٨١ ـ ٩٠

البحث الخامس:

حدود دائرة الولاية التكوينيّة

٩١ ـ ١١٠

البحث السادس:

أدلّة الولاية التكوينيّة الثبوتيّة والإثباتيّة

١١١ ـ ١٩٩

البحث السابع:

نقد الإشكالات المثارة حول الولاية التكوينيّة

